جــامعـــة مـــؤتة
عمادة الدراســـات العليا

المعيار النحوي عند أبي شامة في توجيه القراءات السبع في كتاب إبراز المعاني من حرز الأماني

إعداد الطالبة
نوزت أحمد كريشان

إشراف الدكتور
فايز المحاسنة

رسالـــــة مقـــدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
فـــي الـــلغة العـــربية قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2008

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة نوزت أحمد كريشان الموسومة بـــ:

المعيار النحوي عند أبي شامة في توجيه القراءات السبع في كتاب إبراز المعاني من حرز الأماني

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. فايز عيسى المحاسنة		2008/04/30	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		2008/04/30	عضواً
أ.د. يحيى عطية العبابنة		2008/04/30	عضواً
د. حسين عباس الرفايعة		2008/04/30	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة، وإلى والدتي الغالية، وإلى زوجي رفيــق دربــي، وإلى أبنائي حفظهم الله، وإلى إخوتي جميعاً، وإلى كل من وقف بجانبي، أهدي ثمرة عملي وجهدي هذا.

نوزت أحمد كريشان

الشكر والتقدير

بعد أن انتهيت من هذه الدراسة وإعدادها، وجدت أنَّه لا بدَّ أن أتقدم بجزيـــل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور فايز محد اسنة الذي قَبِل الإشراف عليّ في أثناء الكتابة، وعلى إرشاداته وتوجيهاته، فكان لي خير معين، فجزاه الله عنا خير الجزاء، كما أقدم شكري إلى أعضاء لجنة المناقشة : الأستاذ الدكتور يحيى عبابنـــه، والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل، والدكتور حسين رفايعة علـــى التطلـــ ف بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعناء التصفح والمتابعة، فجزاهم الله خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من قدّم لي يد العون والمساعدة فـــي مشوار إعداد هذه الرسالة.

نوزت أحمد كريشان

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

قائمة الملاحق

الملخص

المعيار النحوي عند أبي شامة في توجيه القراءات السبع في كتاب إبراز المعاني من حرز الأماني

نوزت أحمد كريشان

جامعة مؤتة، 2008

هدفت هذه الدراسة إلى بحث معيار أبـــي شـــامة فـــي المـــستوى النحـــوي وتوجيهاته؛ لتفسير أثر التحولات الأسلوبـ ية في إبراز المعاني، وذلك في ضوء تقديم أهم عناصر التحويل في النص، وتضمنت الرسالة على خمسة فـــصول وخاتمـــة، اعتمدتُ في دراستها على المنهج الوصفي التفسيري لرصد توجيه أبي شامة لبعض أوجه القراءات في المستوى النحوي التركيبي فقط من خلال دراســة آراء العلمـــاء النحويين الذين اعتمد عليهم أبي شامة في توجيه القراءات لتوضيح معياره في هـــذا التوجيه.

الفصل الأول: فقد درست فيه القراءة الصحيحة وأركانهـــا، وابـــن مجاهـــد والقراءات السبعة، وأهمية قصيدة بحرز الأماني، ثم التعريف بأبي شـــامة (نـــشأته، وعلمه، وشيوخه، وتلامذته، ووفاته، ومنهجه).

الفصل الثاني: الإسناد وهو قسمان الإسناد الاسمي والفعلي، وأبرز القـــضايا فيهما.

الفصل الثالث: المنصوبات، وهي المفعول به وبعض قـــضاياه، والمفاهيـــل الأخرى (المفعول المطلب، والمفعول لأجله، والمفعول فيه) والمحمول على المفعول به (النداء والاستثناء)، والمشبه بالمفعول به (التمييز والحال).

الفصل الرابع: المجرورات، حروف الجر، والجر على المعنى، والإضـــافة، والتوابع: العطف، والبدل، والتوكيد، والنعت.

الفصل الخامس: حروف المعاني: مختصة، وغير مختصة.

وختمت الدراسة بأبرز النتائج التي وصلت إليها.

Abstract

Abu Shamah's (*abo samah*) Grammar Benchmark in Guiding the Ways of Reading in His Ibraz Al- Ma'ani Min Harz Al-Amani (*ibraz al > many* min *ḥirz alma < any*)

Nawzat Ahmed AbuDhair

Mu'tah University, 2008

This research is intended to study Abu Shamah's (*abo samah*) benchmark in grammar as well as his instructions for explaining the role of the diction changes in clarifying the meanings. This is achieved by providing the most important elements of transformation in the text. The research comprises five chapters and a conclusion, in which I use the explanatory, descriptive method to examine Abu Shamah's (*abo samah*) instructions for some ways of reading only in the areas of grammar and structure. This is achieved through examining the points of view of the linguists who Abu Shamah (*abo samah*) counted on in his instructions of reading in order to clarify his benchmark.

The first chapter includes a study of the correct way of reading and its principles, Ibn Mujahid (*ibn mǧahid*) and the seven ways of reading, the importance of poem entitled Harz Al-Amani (*ibraz al > many* min *ḥirz alma < any*), and Abu Shamah's (*abo samah*) biography.

The second chapter deals with the "Attribution', which is divided into two types: normal and verbal. The major features of each type are studied as well.

The third chapter deals with 'Almansoubat' such as direct object, absolute object, place and time adverbial, object of purpose, vocative case, exception construction, specification, and circumstantial adverb.

The fourth chapter deals with 'Almajrourat' such as prepositions, prepositions of meaning, genitive case, emphasis, substitutional case, and adjective.

The final chapter deals with cases of meanings; proper and common.

Finally, the research is concluded with the most outstanding results I have come to.

الفصل الأول
الجانب النظري

1.1 المقدمة:

إنَّ علوم القرآن الكريم من أشرف العلوم، وأحقها بالتّعلم والتعليم، وقد تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظ القرآن، ومعرفة أوجهه وقراءاته، وكتاب (إبراز المعاني من حرز الأماني) من أنفس كتب القراءات، ومن أنفع الشروح على نظم حرز الأماني، وهي تأليف الإمام الزاهد أبو القاسم الشاطبي، وهو من كبار علماء القرن السادس، وهذا الكتاب للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي المعروف بأبي شامة.

ونظراً لأهمية المادة اللغوية التي تشتمل عليها القراءات القرآنية السبع، وما تقدمه هذه القراءات من وجوه نحوية تغني اللغة العربية، فإنَّ هذه الدراسة تهدف إلى بحث معيار أبي شامة في المستوى النحوي وتوجيهاته لتفسير أثر التحولات الأسلوبية في إبراز المعاني، وذلك في ضوء تقديم أهم عناصر التحويل في النص.

إنَّ دراسة كتاب (إبراز المعاني من حرز الأماني) لم تنل العناية التي تستحقها من حيث البحث والتصنيف في المستويات المختلفة، لذا صرفت العناية لدراسته ضمن المستوى النحوي التركيبي فقط، واعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التفسيري، لرصد توجيه أبي شامة لبعض أوجه القراءات في المستوى النحوي، من خلال دراسة آراء العلماء اللغويين الذين اعتمد عليهم أبو شامة في توجيه القراءات لتوضيح معياره في هذا التوجيه.

تضمنت الدراسة خمسة فصول وخاتمة، فقد درست في الفصل الأول القراءة الصحيحة وأركانها، و ابن مجاهد والقراءات السبعة، وأهمية القصيدة المنعوتة بحرز الأماني، والكتب التي شرحت القصيدة الشاطبية، ثم التعريف بأبي شامة (نسبه ومولده، وشيوخه، وتلاميذه، مؤلفاته، ونشأته، والمناصب التي تقلدها، وفاته ومنهجه).

ثم يليه الفصل الثاني، وقد درست فيه الإسناد فقسمته قسمين، أولاً : الإسناد الاسمي، وتناولت فيه المبتدأ، وحذف المبتدأ، والابتداء بالنكرة، ثم الخبر، وتقديم الخبر، وحذفه، ثم كان التامة، وتقديم خبر كان، و (إنَّ) الثقيلة و(أنَّ) الخفيفة، وإعمال (إنَّ) وكفها عن العمل، والعطف على اسم إن وخبرها، ثم لا النافية للجنس وضمير الفصل.

ثانياً: الإسناد الفعلي وبعض قضاياه، ومنها: الفاعل، تقديم وتأخير الفاعل، وما لم يسم فاعله، وإنابة غير المفعول مع وجود المفعول، ثم إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه، وتأنيث عامل الفعل.

أمَّا الفصل الثالث فقد درست فيه المنصوبات، ومنها المفعول به وقضاياه وهي حذف المفعول به، وحذف عامل المفعول به (المنصوب على الاختصاص، والمدح والذم، والإغراء، تقدم المفعول على عامله، ثم درست المفاعيل الأخرى (المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله ثم المحمول على المفعول به، ومن قضاياه النداء والاستثناء، ثم المشبه بالمفعول به: وهو الحال والتمييز).

وخصصت الفصل الرابع لدراسة المجرورات، فقد درست فيه حروف الجر، ومواضع حذف حروف الجر، ومواضع زيادة حروف الجر، ثم الجر على الجوار، والإضافة على نوعيها : المحضة وغير المحضة، وحذف المضاف، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، ثم درست التوابع : ومنها العطف وقد تناولت فيه المعطوف بالحرف (عطف النسق) والفصل بين واو العطف والمعطوف بالظرف، وعطف الظاهر على الضمير المخفوض . ثم البدل والتوكيد، ومنه توكيد اللام في خبر (إنَّ)، والتوكيد بالجمع بين الاستفهامين، والتوكيد بزيادة (لا) والتوكيد بالنون، والتوكيد التابع، والتوكيد بالضمير، ثم كان آخر موضوعات التوابع النعت تناولت فيه الفصل بين الصفة والموصوف، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

وفي الفصل الخامس والأخير درست فيه حروف المعاني، وقد تناولتها هذه الدراسة في الفصول السابقة، ثم أتممتُ دراستها من خلال تقسيمها لحروف مختصة، وهي نواصب الفعل المضارع ومنها (اللام) التي بمعنى (كي) و(أنَّ) بمعنى (لعل)، وجوازم الفعل المضارع ومنها (لا) الناهية.

والثاني:الحروف غير المختصة : ومنها معاني حروف العطف، وهي (الواو) و(أو) و(لكنْ)، ومن غير المختصة (لمّا) التي بمعنى (إلاَّ).

وفي نهاية الدراسة وضعت الخاتمة التي تضمنت أهم نتائج الدراسة، وملحق أبيات قصيدة الشاطبية مرتبة على حسب المسائل التي تمــت مناقــشتها فـــي هــذه الدراسة، ثم قائمة المصادر والمراجع.

ويعد علم القراءات علم جليل يجب الاهتمام به والعناية بشأنه؛ لاتصاله بكتاب الله العزيز، ولقد تضافرت جهود أهل العلم والفكر لخدمة الأمة العظيمة، وقد نمت هذه الجهود وبرزت بفن القراءات، وهو أحد الفنون التي اشتغل العلماء به لخدمة القرآن العظيم، وقد تجلت فائدته فيما يلي:

1. أولاً: صيانة القرآن من التحريف، واجتناب اللحن بنوعيه عند التلفظ بالكلمات القرآنية.
2. ثانياً: العلم بوجوه القراءات الواردة عن النبي r .

وبَيْن علوم القرآن وعلوم اللغة العربية ترابط محكم، لذا لا بد للعالم بالقراءات أن يكون على دراية بعلوم العربية: النحو، والبلاغة، والصرف، أما حكم الشارع فيه، فهو من العلوم الواجب تعلمها وتعليمها على الكفاية، بحيث إذا قام به بعضهم سقط عن الباقين.

2.1 القراءة الصحيحة وأركانها:

بعد أن تفرق القرّاء في البلاد، وخلفهم من أخذ عنهم، فكان منهم المتقن المشهور بالرواية، ومنهم من كان غير متقن، فكثر الاختلاف، وقلَّ الضبط، فوضع العلماء ضوابط للقراءة الصحيحة.

قال ابن الجزري (ت: 833هــ): "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة

التي لا يجوز ردها ولا إنكارها، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة شاذة"[1].

ويعد ابن مجاهد شيخ القراء في عصره (ت: 324هـ)[2] أول من استهل الحديث عن هذه الأركان ثم نص على ذلك المهدوي (ت: 430هـ)، ومكي (ت: 437هـ)[3]، والداني (ت: 444هـ)، وأبو شامة (ت: 665هـ)، وغيرهم مما يطول ذكرهم.

ونلاحظ أن أهم هذه الأركان المجمع على اشتراطها هي:

1. صحة السند:

والمراد أن تكون القراءة منقولة من قِبَل عدول ثقات، بالسند المتصل إلى الرسول r من غير شذوذ ولا علة قادحة[4].

آراء العلماء في صحة السند ثلاثة:

أ. الأول: اشتراط التواتر في السند وهو منسوب للأصوليين وأئمة المذاهب الأربعة وجمهور القراء، وقد صرح بذلك جماعات كابن عبد البر (ت: 338هـ)[5]،

---

(1) ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد (ت: 833هـ)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تفضل بقراءته بعد طبعه محمد الشنقيطي وأحمد شاكر، دار الكتب العلمية، لبنان، 1400هـ، 1980م: 15-16؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، قدَّم له علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، لبنان، 1، 1418هـ-1998م:15/1؛ انظر: القسطلاني، (ت: 923هـ)، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر السيد وعبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1392هـ: 67.

(2) التميمي، أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي (ت: 324هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط3: 19-20.

(3) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، الإبانة عن معاني القراءات، حققه محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، ط 1، 1399هـ/1979م: 39-40؛ والصفاقسي، علي النوري بن محمد (ت: 1118هـ)، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق : أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ/2004م: 14.

(4) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، مصدر سابق: 39.

(5) ابن عبد البر، أحمد بن محمد، من موالي بن أمية، مؤرخ من فقهاء قرطبة (ت: 338هـ)؛ الزركلي، خير الدين (ت: 396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1995م: 207/1.

وابن عطية (ت: 542هـ)[1]، والنوري (ت: 676هـ)[2]، وغيرهم، وحجتهم أن القرآن لا يثبت إلاَّ بالتواتر[3].

ب. الثاني: الاكتفاء بصحة السند مع الاستفاضة، وهو رأي مكي بن أبي طالب[4].

ج. الثالث: اشتراط شروط أخرى مع صحة السند، وهو رأي الإمام ابن الجزري[5].

وشروطه:

أ. أولاً: أن تكون القراءة مشهورة عند العلماء الضابطين.

ب. ثانياً: أن لا تكون هذه القراءة مما يشذ به بعض القراء عند الجمهور.

ج. ثالثاً: أن لا تكون القراءة معدودة مما وقع فيه الخطأ.

ومن الملاحظ هنا أنَّ ابن الجزري كان يشترط مع التواتر شروط أخرى، ولكنه عدل عن ذلك، حيث قال: "ولقد كنت أجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساده"، ولعل السبب في ذلك إيمانه بأن القراءة المتواترة لا تحتاج إلى الشروط المذكورة، فهي قرآن، والقرآن مقبول دون شروط، فالتواتر يجعل القراءة حجة في اللغة، تفوق حجية شعر العرب.

---

(1) الغرناطي، ابن عطية، عبد الحق بن غالب، فقيه أندلسي، عارف بالأحكام والحديث (481-542هـ)، الزركلي، مصدر سابق: 282/3.

(2) النوري، يحيى بن شرف، الحوارني، الشافعي، (ت: 676هـ)، علامة بالفقه والحديث، له كتب كثيرة من أهمها "المنهاج وشرح صحيح مسلم"، الزركلي، مصدر سابق: 149/8.

(3) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت: 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت، ط 2: 332/1؛ ابن الجزري، النشر، مصدر سابق : 18؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، 1418هـ/1997م: 213/1.

(4) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، مصدر سابق : 39-40؛ ابن الجزري، النشر، مصدر سابق : 20/18؛ الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت: 117هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1407هـ/1987م: 8.

(5) ابن الجزري، النشر، مصدر سابق: 18.

2. موافقة القراءة للرسم العثماني[1]:

والمراد واحد من المصاحف التي وجهها عثمان t إلى الأمصار، كقراءة ابن كثير[2] (جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ)[3]، بزيادة (من) فإنَّها لا توجد إلاَّ في مصحف مكة.

ومعنى قولهم (ولو تقديراً): ما يحتمله رسم المصحف كقراءة من قرأ (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[4]، بالألف، فإنَّها كتبت بغير ألف في جميع المصاحف فاحتملت الكتابة أن تكون: مالك: وفعل لها كما فعل باسم الفاعل من قوله: قادر وصالح.

ولقد ذهب كثير من العلماء المتأخرين إلى اعتبار هذا الشرط، ومنهم من اشترط الموافقة تحقيقاً، ومنهم من قبلها ولو تقديراً.

3. موافقة القراءة للغة[5]:

ومعنى موافقة العربية ولو بوجه أي من الإعراب، نحو قراءة حمزة[6]: (وَالأَرْحَامَ)[7]، بالجر، وقراءة أبي جعفر[8]: (لِيَجْزِيَ قَوْماً)[9]، بضم الياء وفتح الزاي.

---

(1) ابن الجزري، منجد المقرئين، مصدر سابق: 15؛ ابن الجزري، النشر، مصدر سابق: 18/16؛ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مصدر سابق: 211-212؛ القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، مصدر سابق: 68.

(2) المكي، ابن كثير، أبو معبد الداري، إمام أهل مكة في القراءة، فارسي الأصل، ولد سنة (45هـ)، كان فصيحاً بليغاً توفي سنة (120هـ)، انظر: ابن الجزري، محمد (833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره ج . برجستراسر، دار الكتب، بيروت، ط2، 1400هـ-1980م: 443/1.

(3) التوبة: 1.

(4) الفاتحة: 4.

(5) ابن الجزري، منجد المقرئين، مصدر سابق : 15؛ ابن الجزري، النشر، مصدر سابق: 16؛ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مصدر سابق: 212؛ القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، مصدر سابق: 67.

(6) الزيات، أبو عمارة، حمزة بن حبيب التيمي، ولد سنة (80هـ)، أحد القراء السبعة، توفي سنة (154هـ)، انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، مصدر سابق: 216/1.

(7) النساء: 1.

(8) المخزومي، أبو جعفر القارئ، اسمه يزيد، بن القعقاع وقيل جندب بن صيرور وقيل فيروز، مات سنة (27هـ)، وقيل (30هـ)، انظر: العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن حجر (ت: 852هـ)، تقريب التهذيب، بعناية عال مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ/ 1999م: 533-554.

(9) الجاثية: 14.

لقد ابتدأ بذكره صاحب النشر فجعله أول الشروط، وثنى بذكره مكي بن أبي طالب، وقد قيد كلاهما هذا الشرط بقيد يختلف عن الآخر، فبينما يكتفي ابن الجزري بشرط موافقة اللغة، نرى مكياً يشترط أن يكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً.

3.1 ابن مجاهد والقراءات السبعة[1]:

هو أبو بكر، أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي البغدادي، وُلِد ببغداد سنة خمس وأربعين ومائتين شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة، بُعد صيته واشتهر أمده، وفاق نظراءه مع جمعه للدينِ والحفظ والخير.

وقد ألف هذا الكتاب مبيناً خلافاتهم في القراءة وخلافات من حملوا عنهم قراءاتهم بياناً دقيقاً.

وهو عمل أجمع معاصرو ابن مجاهد ومن جاء بعدهم على إجلاله وتقديره، غير أنَّ بعضهم توهم أنَّه أراد إهدار القراءات الأخرى التي لم تَرِدْ عن القراء السبعة. فكأن كل قراءة تمثل حرفاً من الأحرف، ومن أوائل من حمل على ابن مجاهد لتخصيصه هؤلاء السبعة مكي بن أبي طالب، ثم أحمد بن عمار المهدوي التونسي الذي قال: "ولقد فعل مُسبِّع السبعة ما لا ينبغي أن يفعله وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله، وأوهم من قلَّ نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير، وأَكَّد وهم اللاحق السابق، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه الشبهة"[2].

وقد ذهب بعض العلماء إلى أنَّ من أَلَّف القراءات ثمنها، أو عشرها، وزاد على السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لهذه الشبهة.

---

(1) التميمي، ابن مجاهد، كتاب السبعة، مصدر سابق، 16-21؛ ابن الجزري، النشر في القـراءات، مـصدر سـابق : 34/1-36.

(2) المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار (ت: 440هـ)، شرح الهداية، تحقيق حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1416هـ-1995م: 102/1.

4.1 أهمية القصيدة المنعوتة بحرز الأماني:

تعد قصيدة الشاطبية المسماة بـــ"حرز الأماني ووجه التهاني" من أهم ما أُلِّف في علم القراءات، فكانت قوية متينة، اشتهرت في الآفاق والبلدان، وأثنى عليها علماء القراءات وغيرهم.

قال الإمام أبو شامة (ت: 665هــ)[1]: "ثم إنَّ الله تعالى سهَّل هذا العلم على طالبيه بما نظمه الشيخ الإمام العالم الزاهد أبو القاسم الشاطبي –رحمه الله- من قصيدته المشهورة المعروفة بحرز الأماني التي نبغت في آخر الدهر أعجوبة لأهل العصر، فنبذ الناس من مصنفات القراءات، وأقبلوا عليها لما حَوَتْ من ضبط المشكلات، وتقيد المهملات مع صغير الحجم وكثرة العلم".

قال الإمام الذهبي (ت: 784هــ)[2]: "وقد سارت الركبان بقصيدته (حرز الأماني)، وحفظها خَلق لا يحصون، وخضع لها فحول الشعراء وكبار البلغاء، وحذاق القراء فلقد أبدع وأوجز وسهَّل الصعب".

وقال الإمام ابن الجزري (ت: 833هــ) في وصف القصيدة الشاطبية[3]: "ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أقول: ولا في غير هذا الحسن، فإنِّي لا أحسب أنَّ بلداً من بلاد الإسلام تخلو منه، بل ولا أظن أنَّ بيت طالب علم يخلو من نسخة منه، ولقد تنافس الناس فيه ورغبوا في اقتناء النسخ الصحاح حتى إنَّه كان عندي نسخة جامعة للقصيدة اللامعة بخط السخاوي فأعطيت وزنها فضة ثمناً لها فلم أقبل".

وقد مدحها زكي الدين بن سفيان، فقال[4]:

لله درُّ الشاطبي الذي أهدى لنا الدُّرَ بنظم غلا
قصيدةٌ حلَّت عن الشِّعر بل عروسُ حسنٍ قد غَدَت تُجْتَلا

---

(1) أبو شامة ، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (ت: 665هــ)إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق : محمود عبد الخالق محمد جادو، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة: 1413هــ، 65/1.

(2) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: 748هــ)معرفة القراء الكبار، تحقيق : أبو عبد الله محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هــ/ 1997م: 312-313.

(3) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، مصدر سابق: 22/2-23.

(4) القسطلاني، أبو العباس أحمد بن محمد (ت: 923هــ)مختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي، تحقيق : محمد حسن عقيل، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، ط1، 1415هــ-1995م، 64-65.

حْرز الأمــاني "أحــرزت للمنــى وجــه التهــاني فاهنهــا مُتقَــبَّلا
يقــول مــن ذاق جنــا شــهدها لله مــا أعــذب مــا أنهــلا
أعجوبــةٌ تعجــبُ كــل الــورى لكنَّهــا تُعْجــز كُــلَّ المَــلا

ولقد أصبحت من المراجع الأساسية التي تدرّس في جامعات العالم الإسلامي، حيث حوت القراءات السبعة المتواترة بأسلوب جميل بديع، فهي جزلة قوية في عباراتها، عميقة في أفكارها، وقد نظمت على البحر الطويل، ولو تأمل أحدٌ هذه القصيدة لاستخرج منها كنوزاً وفنوناً عديدةً.

5.1 الكتب التي شرحت القصيدة الشاطبية[(1)]:

لقد حَظيت القصيدة بعناية كبيرة من علماء وأئمة القراءات، وتسابق العلماء لشرحها وتسهيل معانيها.

ومن أهم هذه الشروح:

1. "فتح الوصيد في شرح القصيد" للإمام السخاوي (ت: 643هـ)[(2)].
2. شرح المنتخب ابن أبي العز رشيد الهمذاني المقرئ النحوي (ت: 643هـ)[(3)].
3. شرح العلامة أبي عبد الله محمد بن حسن بن محمد الغزالي (ت: 656هـ)، وسماه: "اللآلئ في شرح القصيدة"[(4)].
4. الإمام عبد الرحمن بن أبي القاسم الأزدي التونسي (ت: 626هـ)[(5)].
5. شرح الإمام عبد الله محمد بن أحمد المعروف بـ"شعلة"، وسماه: "كنز المعاني" (ت: 656هـ)[(6)].

---

(1) السخاوي، أبو الحسن علم الدين علي بن محمد (ت: 643هـ)، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق : أحمد عدنان الزعبي، مكتبة دار البيان، الكويت، ط 1، 1423هـ/2003م: 60-61؛ أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن عثمان (ت: 665هـ)، الذيل على الروضتين، تحقيق: زكريا عميرات، دار الجيل، بيروت، ط2، 1974م، 23-25.

(2) ابن الجزري، طبقات القراء، مصدر سابق: 569/1-571.

(3) الذهبي، معرفة القراء الكبار، مصدر سابق: 343.

(4) الزركلي، الأعلام، مصدر سابق: 7-22.

(5) ابن الجزري، طبقات القراء، مصدر سابق: 366/1.

(6) الذهبي، معرفة القراء الكبار، مصدر سابق: 360-361.

6. شرح الإمام المقرئ عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة (ت: 665هـ)، وسماه: "إبراز المعاني".
7. شرح العلامة المحقق إبراهيم بن عمر الجعبري (ت: 732هـ)، سماه: "كنز المعاني في شرح حرز الأماني"[1].
8. شرح سمين الحلبي، وسماه: "العقد النضيد في شرح القصيد".
9. شرح علي بن عثمان المشهور بابن القاصح (ت: 801هـ)، وسماه: "سراج القارئ المبتدئ"[2].
10. ومن القراء المعاصرين الذين شرحوا القصيدة الشاطبية، العلامة المقرئ الشيخ عبد الفتاح القاضي (ت: 1403هـ) وسماه: "الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع".

6.1 نسبه ومولده[3]:

هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن إبراهيم ابن محمد، العلامة ذو الفنون شهاب الدين أبو القاسم، المقدسي الأصل، الدمشقي الفقيه المقرئ النحوي، أبو شامة.

---

(1) الذهبي، معرفة القراء الكبار، مصدر سابق: 397.

(2) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، مصدر سابق: 555/1.

(3) أبو شامة، الذيل على الروضتين، مصدر سابق: 37؛ انظر: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين (ت: 748هـ)، تذكرة الحفاظ، صحح تحت إعانة وزارة المعارف للحكومة الهندية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 15: 160/4-162؛ الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين (ت: 748هـ)، العبر في خبر من غبر، حققه أبو هاجر محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1405هـ/ 1985م: 313/3؛ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت: 764هـ) الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1420هـ/2000م: 67/18-69؛ اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي اليمني (ت: 768هـ)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1417هـ: 124/4؛ ابن كثير عماد الدين أبي الفداء إسماعيل القريشي الدمشقي، (ت: 774هـ)، البداية والنهاية، حققه: مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث، بيروت، د .ط، 1413هـ/ 1993م: 290/13-291؛ ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، مصدر سابق: 365/2-366؛ تقي الدين، ابن قاضي شهبة الدمشقي، أبو بكر أحمد بن محمد (ت: 851هـ)، طبقات الشافعية، اعتنى بتصحيحه عبد العليم خان، دار الندوة، بيروت، د .ط، 1407هـ/1987م: 464/1-466؛ الأتابكي، ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف (ت: 874هـ)، النجوم الزاهرة، دار الكتب، مصر، د .ط، 1383هـ/1963م: 224/7؛ الداوودي، شمس الدين محمد بن علي (ت: 645هـ) طبقات المفسرين، راجع النسخة لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1: 268/1-270؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، طبقات الحفاظ، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة هبة، القاهرة، ط2، 1415هـ: 507؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط 2، 1399هـ/1979م: 77/2-78؛ الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت: 1089هـ)، شذرات الذهب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة جديدة: 318/5-319.

وقد عُرِف بأبي شامة؛ لأنَّ به شامة كبيرة فوق حاجبه الأيسر، ولد أبو شامة ليلة الجمعة في الثالث والعشرين من ربيع الآخر سنة تسع وتسعين وخمسمائة (برأس درب الفواخير بدمشق، داخل الباب الشرقي) وهو من أسرة متواضعة لم تتميز بتفوق خاص في الحياة العلمية والسياسية باستثناء والده، فهو من أعيان بيت المقدس، كما لم تترك لنا كتب التراجم عنها شيئاً ذا أهمية، وكل ما نعرفه عن هذه الأسرة عن طريق أبي شامة نفسه، الذي شكك في الأصل الذي ينتهي إليه نسب هذه الأسرة، من خلال حديثه في كتابه الذيل، بقوله: "ولعل محمداً الذي انتهى إليه النسب هو أبو بكر"، وقد أنجب ولدين، هما: إبراهيم وعبد الرحمن (أبو شامة).

7.1 شيوخه وتلاميذه(1):

تلقى العلم عن أجلة علماء عصره، ومنهم الإمام عز الدين بن عبد السلام(2)، والعلامة السخاوي(3)، وسمع بالإسكندرية من أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز(4)، وغيره.

وأخذ عنه القراءات الشيخ شهاب الدين حسين الكفري(5)، والشهاب أحمد اللبان(6)، وشرح الشاطبية الشيخ أحمد بن سباع الفزاري(7).

---

(1) أبو شامة، الذيل على الروضتين، مصدر سابق: 37-45.

(2) عز الدين بن عبد السلام بن أبي القاسم بن محمد بن مهذب السلمي، ولد بدمشق سنة ثمان وسبعين وخمسمائة، مات في جمادى الأولى سنة ستين وستمائة. انظر: الزركلي، الأعلام، مصدر سابق: 228/4.

(3) السخاوي: هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، ولد سنة ثمان أو تسع وخمسين وخمسمائة، وتوفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة؛ انظر: ابن الجزري، طبقات القراء، مصدر سابق: 569/1-571.

(4) أبو القاسم: هو عيسى بن عبد العزيز بن عبد الواحد الموقف أبو القاسم، توفي سنة تسع وعشرين وستمائة، انظر: ابن الجزري، طبقات القراء، مصدر سابق: 609/1-611.

(5) الكفري، هو الحسين بن سليمان بن خزارة بن محمد بن يوسف، ولد سنة سبع وثلاثين وستمائة، وتوفي سنة تسع عشرة وسبعمائة، انظر: ابن الجزري، طبقات القراء، مصدر سابق: 241/1.

(6) اللبان: أحمد بن مؤمن بن أبي نصر أبو العباس الأسعردي، مات سنة ست وسبعمائة، انظر: ابن الجزري، طبقات القراء، مصدر سابق: 143/1.

(7) الفزاري: أحمد بن إبراهيم بن سباع بن ضيا، خطيب دمشق، انظر: ابن الجزري، طبقات القراء، مصدر سابق: 33/1-34.

8.1 نشأته:

نشأ منذ صغره محباً للعلم، فكان بارعاً في علوم الحديث، والقراءة، والفقه، والتاريخ، والعربية، وغيرها من العلوم.

وقد قال عن نفسه: "وكان في صغره يقرأ القرآن في جامع دمشق ينظر إلى مشايخ العلم، كالشيخ فخر الدين أبي منصور بن عساكر، ويروي طريقه في فتاوى المسلمين، وحاجة الناس إليه، وسماع الحديث النبوي عليه، وهو يمرُّ من مقصورة الصحابة y، إلى تحت قبة النسر لسماع الحديث، ويرى إقبال الناس عليه مع حسن سمته واقتصاده في لباسه، فيستحسن طريقته، ويتمنى رتبته في العلم ونشره له، وانتفاع الناس بفتاويه، فبلَّغه الله فوق ما يتمناه.

ورئيت له منامات كثيرة حسنة، أوردها المؤلف في ترجمته عن نفسه، وقد اعتبرها من البشائر منها:

رؤية والدته، وكانت لا تزال حاملاً به، كأنَّها في أعلى مكان من المئذنة عند هلالها وهي تؤذن، قصت رؤياها على من يجيد التعبير عن الرؤيا، فقال: تلدين ذكراً ينتشر ذكره في الأرض بالعلم والخير.

ورأى هو في صغره سنة أربع وعشرين وستمائة كأن عمر بن الخطاب t قد أقبل إلى الشام منجداً لأهله على الفرنج، وكان له به خصوصية من إفضاء أمره إليه، والتحدث معه في أمور المسلمين، وهو يمشي إلى جانبه ملاصقاً منكبه، حتّى كان الناس يسألونه عنه وعمّا يريد أن يفعل، وهو يخبرهم وكأنَّه واسطة بينه وبين الناس.

ورأى أخوه، الشيخ برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل، وهو أسن منه بنحو تسع سنين، كأن أبا شامة متمسك بحبل قد دلي من السماء، وهو مرتفع فيه، فسأل إنساناً عن ذلك المنام، فانكشف لهما البيت المقدَّس والمسجد الأقصى، فقال: سليمان بن داود، فقال: أُعطي أخوك مثلما أعطي سليمان، فقال له: كيف ذلك؟ فقال: أليس سليمان أوتي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، أليس أعطي كذا وكذا، وعدد أنواع ما أوتي، فقال: بلى، قال: وكذا أخوك أوتي أنواعاً من العلم كثيرة.

وقال: رأت امرأة كبيرة كأن جماعة صالحين اجتمعوا بمسجد قرية بيت سوا، وهي قرية من قرى غوطة دمشق، وكأنَّهم سئلوا ما شأنهم، قالوا: ننتظر النبي r يصلي بنا، قال: فحضر يعني مصنف هذا الكتاب فصلى بهم، ورأى حسن الحجازي في شهر رمضان سنة سبع وخمسين وستمائة، كأنَّ قائلاً في عالم الغيب لا يراه بل يسمع صوته يقول: الشيخ أبو شامة نبي هذا الوقت(1).

9.1 مؤلفاته(2):

ألَّف كتباً كثيرة في مختلف فنون العلم، ولقد قمت بتصنيف هذه الكتب حسب ترتيب المؤلف في كتابه الذيل على الروضتين.

1. شرح قصيدة الشيخ الشاطبي الذي سماه إبراز المعاني من حرز الأماني.
2. مختصر تاريخ دمشق.
3. كتاب الروضتين في أخبار الدولتين.
4. الكتاب المرقوم في جملة من العلوم.
5. شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى.
6. ضوء الساري إلى رؤية الباري.
7. كتاب البسملة.
8. الباعث على إنكار البدع والحوادث.
9. كتاب السواك.
10. كشف حال بني عبيد.
11. الواضح الجلي في الرد على الحنبلي.
12. الأصول من الأصول.

---

(1) أبو شامة، الذيل على الروضتين، مصدر سابق: 37-45.

(2) أبو شامة، الذيل على الروضتين، مصدر سابق : 39-40؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ، مصدر سابق: 4/160-162؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، مصدر سابق : 18-67-69؛ الدمشقي، ابن كثير، البداية والنهاية ، مصدر سابق: 13/290-291؛ الزركلي، الأعلام، مصدر سابق : 3/299؛ خلوصي، إحسان، أعلام الفكر في دمشق، دار العرب، دمشق، ط1، 1414هـ/1994م: 193.

13. مفردات القراءة.
14. مقدمة في النحو.
15. الألفاظ المعربة.
16. القصيدة الدامغة.
17. قصيدتان في منازل طريق الحج.
18. نظم مفصل الزمخشري.
19. نظم العروض والقوافي.
20. مختصر تاريخ بغداد.
21. تقييد الأسماء المشكلة.
22. رفع النزاع بالرد إلى الإتباع.
23. المذهب في علم المذهب.

إلى غير ذلك من الكتب النافعة.

10.1 المناصب التي تقلدها:

تولى التدريس والفتوى بالمدرسة المعروفة (بالركنية) ومشيخة دار الحديث بالأشرفية، فقد عزف عن المناصب الحكومية وترفع عن التكالب على أحوال الأوقاف، وانصرف مدة من الزمن إلى بساتينه الخاصة يفلحها بنفسه ويعتمد عليها وحدها في حياته، وإلى جانب أنَّه حريص على الاجتهاد في الأحكام المختلف فيها فلا يفتي إلاَّ بما يراه أقرب إلى الحق، وإن كان خلاف مذهبه الشافعي تبعاً للأدلة[(1)].

ومن شعره:

الثوب واللقمة والعافية ... لقانع من عيشه كافية
وما يزد فالنفس ليست به ... وإن تكن مملكة راضية

---

(1) أبو شامة، الذيل على الروضتين، مصدر سابق: 37-45؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ، مصدر سابق: 1460/4-1461؛ الدمشقي، ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق: 290/13-291؛ الحنبلي، شذرات الذهب، مصدر سابق: 318/5-319؛ حسين عاصي، المؤرخ أبو شامة في كتابه الروضتين، مصدر سابق: 11-30.

وله أيضاً:

أنـــا فـــي عـــز القناعـــة رافـــل فـــي كـــل ســـاعة
رب أتممهـــــا بخيـــــر فـــي معافـــاة وطاعـــة

وقد أجمع مؤلفو التراجم على تقدير شخصية أبي شامة وطيب أخلاقه بخلاف قطب الدين اليونيني الذي اتخذ موقفاً معارضاً[1].

11.1 وفاته[2]:

توفي أبو شامة سنة خمس وستين وستمائة –رحمه الله-، بسبب محنة، ألبّوا عليه، وأرسلوا إليه من حاول اغتياله وهو بمنزله، إذ دخل عليه اثنان بحجة طلب الفتوى وضرباه، ولكنَّه لم يمت، وقيل له: ألا تشتكي؟ فلم يفعل.

وقال:

قلـــتُ لمـــن قـــال ألا تـــشتكي ما قد جرى فهـــو عظـــيمٌ جليـــل
يُقـــيِّض الله تعـــالى لنـــا من يأخذ الحـــق ويـــشفي الغليـــل
إذا توكَّلنـــا عليـــه كفـــى فحـــسبنا الله ونعـــم الوكيـــل

ولكنهم عادوا إليه مرة ثانية بمنزل له بطواحين الأشنان فقتلوه، في ليلة الثلاثاء في التاسع عشر من رمضان، ودفن بمقابر دار الفراديس، وقد قال فيه أحد الشعراء.

---

(1) ذكر اليونيني في كتابه ذيل مرآة الزمان أن أبا شامة كان كثير البغض من العلمـاء والأكـابر والـصلحاء والطعن والتنقيص منهم، وذكر مساوئ الناس وثلب أعراضهم ولم يكن بمثابة من لا يقال فيه، فقدح النـاس فيه وتكلموا في حقه، وكان عند نفسه عظيماً فسقط من أعين الناس؛ ولعل السبب في صدور هذا الطعن من معاصر لأبي شامة أن أبا شامة ذكر في كتابه المذيل نبأ وفاة محمد الحنبلي اليونيني سنة سـبع وخمـسين وستمائة ضمن حوادث السنة، وعلق عليها مبيناً أن الإمام ألف كتاباً في الإسراء مليئـاً بالخطـأ الفـاحش، فحمل هذا أبا شامة على تأليف كتاب خاص يصحح أخطاءه، وسمى كتابه "الواضح الجلي في الـرد علـى الحنبلي" انظر: اليونيني، قطب الدين موسى بن محمد، ذيل مرآة الزمان، دائـرة المعـارف، الهنـد، ط 1، 1375هـ: 2/367-368.

(2) الدمشقي، ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق : 13/290-291؛ ابن الجزري، طبقات القراء، مـصدر سابق: 1/365-366؛ السيوطي، طبقات الحفاظ، مصدر سابق : 507؛ الحنبلي، شذرات الـذهب، مـصدر سابق: 5/319.

ما زلت تكتـــب فـــي التـــاريخ مجتهـــداً   حتى رأيتـــك فـــي التـــاريخ مكتوبـــاً

12.1 منـهجه:

منهج المؤلف في كتابه "إبراز المعاني من حرز الأماني"[(1)].

لقد جاءت هذه التسمية لهذا الكتاب من المؤلف بقوله: وسميته: إبراز المعاني من حرز الأماني.

ثم تحدث المؤلف عن الباعث لشرحه القصيدة، بقوله: بعد أن عرف القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، وكثرت التصانيف بين مصنف وجيز، وكتاب مطول، ثم تسهيل هذا العلم على طالبه بما نظمه العالم الزاهد أبو القاسم، جعل هذا المؤلف يعمد إلى اختصار ذلك الطويل، والاقتصار مما فيه على القليل.

أمَّا المنهج الذي سار عليه المؤلف في هذا الكتاب، فهو:

1. الاقتصار على شرح الألفاظ شرحاً لغوياً، ومحاولة ربط معنى الرموز بمعاني جليلة تتعلق بالقراءات، مثل:

"وَفِي حَاذِرُن الْمَدُّ مَاثُلَّ فارهيـــ   ـــنَ ذَاعَ وَخَلْقُ اضْمُمْ وَحَرِّكْ بِهِ العُلا"

قال المؤلف[(2)]:

يريد (وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ)[(3)]، قيل: الحذِرْ والحاذر سواء، وقيل: الحَذِرُ من طُبِعَ على الحذر، وقيل: المتيقظ، والحاذر الذي يحذر ما حدث، أو المستعد كأنه أخذ حِذْره، ومعنى قوله: ماثُلَّ، أي ما زال، من قولهم: ثللْت الحائط، إذا هدمته، ويقال للقوم إذا ذهب عزُّهم قد ثُلَّ عرضُهُم، ثم قال: فارهين ذاع، أي قرأه بالمد من قرأ (حَذرون)، وقوله تعالى: (وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً فَارِهِينَ)[(4)]، وقيل أيضاً: فارهين، وفرهين، وقيل: فارهين حاذقين، وفرهين فرحين أو كيسين أشرين.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 1/65-67.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 4/41.

(3) الشعراء: 56.

(4) الشعراء: 149.

2. ذكر التوجيه لبعض أوجه القراءات التي كثر الكلام حولها، مع أطنابه فيها، مثل توجيه القراءة في قوله تعالى: (تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)[1].

قال الإمام الشاطبي:

"وَكُوفِيُّهُمْ تَسَّاءَلُوْنَ مُخَفَّفًا وَحَمْزَةُ وَالأَرْحَامَ بِالخَفْضِ جَمَّلا"[2]

نلاحظ أن المؤلف رحمه الله قد أطال وأطنب في أثناء توجيه هذه القراءة، التي اشتملت على مسألة الخلاف في عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، بغير إعادة الخافض وذكر شواهد من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية وكلام العرب، وأمَّا القراءات التي لم يثر حولها كلام فيوجز في توجيهها.

ومن المواضع التي تمثل بها ذلك:

"عَلَى رَفْعِ خَفْضِ المِيْمِ دَلَّ عَلِيْمُهُ وَنَخْسِفْ نَشَأْ نُسْقِطْ بِهَا اليَاءُ شَمْلَلا"[3]

وقد اكتفى المؤلف بقوله: خفض الميم من أليم على أنه صفة لرجز، ورفعها على أنه نعتٌ لعذاب، أي لهم عذاب أليمٌ من رجز.

3. اكتفاء المؤلف بتوجيه القراءات وبمعرفة القارئ للرموز عن ذكر القراءات وأصحابها، ومن ذلك توجيه للقراءة التالية:

"شِهابٍ بنونٍ ثِقْ وقُلْ يأْتِيَنَّنِي دنا مكثَ افتحْ ضَمَّةَ الكافِ نَوْفَلا"[4]

يقول: وأما مَكَثَ: ففتح الكاف منه وضمها لغتان، حيث يريد المؤلف قوله تعالى: (فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ)[5]، ونلاحظ أيضاً هنا أنَّ المؤلف لم يذكر القراء اعتماداً على معرفة القارئ للرموز.

وقد قرأه عاصم المشار إليه بالنون في قوله نوفلا، بفتح ضمة الكاف، فتكون قراءة الباقين بضم الكاف.

---

(1) النساء: 1.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 57/3.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 103/4.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 49/4.

(5) النمل: 22.

4. نظم المؤلف أبياتاً يرى فيها القدرة على تأدية المعنى أكثر من أبيات الناظم وعند إيراده لأبياته، يقول: لو قال الناظم كذا لكان أولى، ومن ذلك:

"وَفِي الكَهْفِ حُسْنَاهُ وِضَمُّ حُلِيِّهُمْ   بِكَسْرٍ شَفَا وَافٍ وَالاتْبَاعُ ذُو حُلا"(1)

إنَّ المؤلف يقول "ليس قوله ذو حلا برمز، فإن رمز القراءة الكسر في قوله شفا، والاتباع هو كسر الحاء وهو يوهم أنه رمز لقراءة أخرى في بادئ الأمر، فلو كان حَذَفَهُ وقَيَدَ موضع الخلاف في الكهف كان أولى(2).

فيقول:

"وَفِي ثَالث في الكهف حزو حليهم   بكسر لضم الحا للإتباع شمللا"

5. نظم ياءات الزوائد في أواخر كل سورة للتسهيل والتوضيح.

فقال في سورة القَصص:

"وواحدة فيها تزاد يكذبو   ن قال وما شيء إلي سبأ تلا"(3)

أي فيها زائدة واحدة في قوله تعالى: (يُكَذِّبُونِ ! قَالَ سَنَشُدُّ)(4).

6. اعتماده في توجيه القراءات على المنهج الوصفي التقريري أو المنهج الوصفي التفسيري، ومن ذلك اعتماده على المنهج الوصفي التقريري، في توجيهه لقوله تعالى: (هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ)(5)، فلم يأول أو يعلل، مع العلم أنَّ الآية قد طرأ عليها حذف، الأمر الذي استدعى التأويل(6).

وأما المسائل التي اتبع فيها المنهج الوصفي التفسيري(7) كتوجيه في قوله تعالى: (قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ)(8).

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 182/3.

(2) أراد المؤلف قوله تعالى : (وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ)، الأعراف: 148؛ قرأ حمزة والكسائي المشار إليهما بالشين في قوله شفا بكسر ضم الحاء، والباقون بضمها.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 73/4.

(4) القصص: 34.

(5) لقمان: 3.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 84/4.

(7) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 167/3.

(8) الأعراف: 32.

13.1 مذهبه النّحوي:

من خلال دراستي لآراء المقدسي وجدته ينزع إلى مدرسة البصرة، فيرجح قول البصريين ويستحسنه، وقد صرح بذلك في كثير من المواضع، منها مسألة ضمير الفصل، ومسألة هل تعمل (إن) إذا خففت النصب في الاسم، ومسألة (لا) المفرد النكرة، معرب أو مبني؟ وغيرها من المسائل[1].

ولم يكن المقدسي متعصباً لمذهب البصريين، والسبب في ذلك اعتداده بالمعنى في معالجة الظاهرة النحوية وتفسيرها، لذا نراه يوافق الكوفيين في مواضع مختلفة[2].

14.1 أصول النحو عنده:

1. السماع:

يقصد بالسَّماع جملة الشواهد التي تمثل العربية الفصحى، والتي أخذت عن طريق المشافهة والنقل، وتتمثل في: القرآن الكريم وقراءاته، والشعر والنثر والحديث الشريف[3].

والسماع هو الأصل عند المقدسي، ويختار من المذاهب ما وافقه السماع وشهد له، سواء أكان مذهباً بصرياً أم كوفياً، ومن ذلك مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار نحو قوله تعالى: (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)[4]، فالبصريون يمنعون العطف دون إعادة الجار، والكوفيون يجيزون ذلك، واختار المقدسي مذهب الكوفيين لورود السماع به من القرآن والحديث وكلام العرب[5].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 202/4.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 107/3.

(3) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت: 911هـ)، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1396هـ، 1976م: 48.

(4) النساء: 1.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 61/3.

ومن ذلك أيضاً مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فأبو شامة يختار مذهب الكوفيين، لمجيء السماع مؤيداً له[1].

2. القياس:

القياس حمل فرع على أصل لعلاقة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع[2]، وموقف أبي شامة أنَّه كان يأخذ به، فقد كان يقيس على ما ورد به السماع، ولكن السماع عنده أساس كل حكم.

ومن ذلك قوله همز البرية، هو الأصل لأنَّها من برأ الله الخلق ومن لم يهمزها فإمّا أن يكون خفف الهمز، أو يكون مأخوذاً من البرا وهو التراب، فلا همز فيه، ولكن قراءة الهمز ترد هذا الوجه، فالقياس فيه الهمز[3].

ويلتزم أبو شامة بمنهج البصريين في أنَّه يقاس على المطرد الكثير ولا يقاس على الشاذ والنادر، ومن ذلك قراءة قنبل بخلاف عنه (رأه) دون ألف بعد الهمزة وهو مقصور من (رآه) في قراءة العامة.

وقد ردّ ابن مجاهد هذه القراءة، فقال أبو شامة لا ينبغي لابن مجاهد إذا جاءت القراءة ثابتة عن إمام أن يردها، وعلل سبب تضعيفه، وهو ضعف هذا الحذف في العربية؛ لأنَّه إن جاء نحوه ففي ضرورة الشعر أو ما يجري مجرى ذلك من كلمة يكثر دورها على ألسنتهم، فلا يجوز القياس على ذلك، فإن ذلك في القلة بحيث لا يسوغ القياس عليه[4].

3. الاستصحاب:

يُعرف هذا الأصل بأنه إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عنه[5].

فمثلاً الأصل في الأفعال البناء، وما أعرب منها كان لشبهه بالاسم.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 3/146-157.

(2) السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق: 94.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 4/266.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 4/264-265.

(5) السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق: 173.

ونجد أبا شامة يأخذ بهذا الدليل في مواضع كثيرة في كتاب إبراز المعاني.

من ذلك مثلاً قوله إنَّ الأصل في الأسماء الصرف وترك الصرف لعارض(1).

ومن ذلك أيضاً قوله إنَّ أصل (يأجوج) من (الأجِّ)، فيكون الهمز فيها الأصل، وتركه من باب تخفيف الهمز(2).

15.1 المآخذ على كتاب إبراز المعاني:

1. موقفه من القراءات:

نجده في بعض القراءات يقف موقفاً متشدداً، يحمد عليه، فيتحمس في الدفاع عنها، ويتصدى لكل من يلحن هذه القراءة، كقراءة ابن عامر (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ)(3)، في حين يظهر له موقف متضاد متعارض مضطرب في حكمه، فنراه يطلق عبارات التضعيف لبعض القراءات كقراءة الجمهور في قوله تعالى: (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)(4)، ولعل الأمر –والله أعلم- هو محاولته إظهار قدرته وبراعته في التماس الوجوه للقراءات.

2. مصطلح حروف الزيادة عند أبي شامة:

قصد المؤلف بالزيادة مجرد الاصطلاح النحوي المبني على نظرية العوامل والمعمولات، وهذا مخالفٌ لما جاء عند أكثر النحاة القدماء، وكذلك عند علماء اللغة المعاصرين.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 236/4.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 348/3.

(3) الأنعام: 137.

(4) طه: 63.

16.1 انفراداته:

احتجاجه بالحديث الشريف، بما روي بنقل العدول كالبخاري ومسلم، وقد احتج بالحديث مثله أبو حيان؛ كما يعد ابن مالك أول المتقدمين والمتأخرين من النحاة احتجاجاً بالحديث، وقد استشهد أبو شامة بالحديث في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بغير الظرف.

ومن أهم الآراء التي انفرد بالتنبيه عليها وجاءت في إبراز المعاني الكلام على القطع في قوله تعالى: (إِلَّا امْرَأَتَكَ)[1].

فقال: الرفع والنصب على الاستثناء المنقطع، فالقراءتان عنده على حد سواء[2].

ومن ذلك أيضاً توجيه القراءة في قوله تعالى: (وَقِيلِهِ يَارَبِّ)[3].

وانفراده في إحالة العطف على اللفظ والمعنى في القراءتين على جملة (ويشهد الحق) في حين اكتفى النحاة العطف على الموضع في قراءة النصب[4].

17.1 موقفه من تعدد الوجوه الإعرابية:

اتسمت كثير من الوجوه الإعرابية بالتعدد واختلاف النحويين والمعربين في توجيه هذه الوجوه، وكان موقف أبي شامة من هذا التعدد يتمثل كما يلي:

1. إجازته أكثر من وجه، فقد يورد أكثر من وجه في الظاهرة الواحدة، دون أن يفاضل بينها[5]، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: (سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ)[6].

---

(1) هود: 81.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 243/3.

(3) الزخرف: 88.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 164/4-165.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 30/4.

(6) الزخرف: 88.

2. يسرد وجوهاً في الظاهرة الواحدة فيرفض وجوهاً ويجيز وجهاً واحداً[1]، ومن ذلك ما جاء في تحليله قوله تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّه)[2].

3. اقتصاره على ذكر وجهٍ واحدٍ[3]، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: (سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ)[4]، وغرضه من ذلك الحفاظ على المعنى المقصود في تفسير هذه الآية، وهو إثبات أن محيا المؤمنين ومماتهم سواءٌ عند الله في الكرامة، ومحيا المجترحين ومماتهم سواءٌ في الإهانة.

4. يصف أبو شامة بعض الوجوه بالقوة، ويصف الأخرى بالضعف[5]، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[6].

18.1 موقفه من الصناعة النحوية:

يقف من الصناعة النحوية أيضاً موقف الالتزام والمحافظة لذا نراه يحاكم الظاهرة النحوية أو المسألة وفقاً لما تقتضيه قيود الوظائف النحوية، ومن ذلك قبوله الابتداء بالنكرة بمسوغات[7]، وذلك كما جاء في تحليله لقوله تعالى: (سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ)[8]، كما أنَّنا نلحظ من خلال هذه الدراسة أن المؤلف يحاول تخريج هذه القراءات برد كل شيء إلى العمل والعامل، وتبرير الحركة الإعرابية والالتزام بشروط الإعمال.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 207/3.
(2) التوبة: 30.
(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 8/4.
(4) الجاثية: 21.
(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 373-375.
(6) طه: 63.
(7) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 30/4.
(8) الزخرف: 88.

19.1 اعتداده بالمعنى:

المعنى بصوره المختلفة، هو من أهم الضوابط والمصادر التي اعتمد عليها أبو شامة في توجيه القراءات فكانت أغلب اختيارات المؤلف لموافقة المعنى والإعراب، وذلك كما جاء في هذه الدراسة.

20.1 موقفه من المعربين:

كان –رحمه الله- مهتماً بعرض أقوال العلماء في إعراب القرآن الكريم، ومناقشته، فقد حشد عدداً كبيراً منهم كانت له مناقشات مع كُلٍّ منهم ولعل أكثرهم وروداً أبو علي الفارسي، والذي ظهر تأثره به، وموافقته لآرائه وتوجيهاته في كثير من المسائل، كذلك سيبويه، وأبو عبيد (القاسم بن سلام الهروي)، والفراء، والزّجاج، والزمخشري وغيرهم.

الفصل الثاني
الإسناد الاسمي والفعلي وأبرز القضايا فيهما

حظي موضوع الإسناد باهتمام كبير من النحاة الأوائل والبلاغيين، وقد تناولته كتب اللغة منذ بداية عصر التأليف اللغوي العربي، فالجملة العربية كما يرى النحاة تتألف من ركنين أساسيين، هما: المسند، والمسند إليه.

قال سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك: (عبد الله أخوك) و(هذا أخوك) ومثل ذلك قولك (يذهب عبد الله) فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء[(1)].

أمَّا الدراسات الحديثة فقد وقفت من الإسناد مواقف متباينة إذ لم تقبل كل ما جاء به موضوع الإسناد، ومحمد عيد من الذين وقفوا من الإسناد الذي يعتمد على الشكل لا على إفادة المعنى موقفاً معارضاً، وفي ذلك يقول: "والدراسات اللغوية الحديثة لا تعترف بهذه اللابدِّية في فهم الجملة، فالجملة حقيقة هي التي تؤدي الفائدة كاملة، أمَّا تكوينها الشكلي فلا يشترط فيه أن يوجد في النطق مسند ومسند إليه، بل تتحقق الفائدة الكاملة بوجودهما، وقد تحقق بكلمة واحدة، إذا أدت المعنى المفيد[(2)].

2.1 الإسناد الاسمي وقضاياه:

1.1.2 المبتدأ:

هو الركن الأول من ركني الأسناد في الجملة الاسمية، وقد عرَّفه النحاة بأنه الاسم العاري من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمستغنى به[(3)].

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ، 1991م: 23/1.

(2) عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1978: 218.

(3) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي النحوي (ت: 643هـ) شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت: 83/1؛ العقيلي، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت: 769)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1411هـ، 1991م: 150/1.

ففي قوله تعالى: (أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشاً وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) (1).

قرأ نافع وابن عامر والكسائي (لِباسَ) نصباً، وقرأ الباقون (لباسُ) رفعاً(2).

ومن التوجيهات التي اختارها أبو شامة واعتمد عليها في تفسير هذه الآية، توجيه أبي علي فقال: وحجة من قرأ بالرفع أنه استأنفه فرفعه بالابتداء، وجعل "ذلك" صفة له أو بدلاً [منه] أو عطف بيان و"خير" خبر اللباس [والمعنى] و"لباس التقوى" خير لصاحبه عند الله، ممّا خلق له من لباس الثياب والريش والرياش، الذي يُتجمّل به، وأضيف "اللباس" إلى "التقوى" كما أضيف إلى "الجوع"(3) في قوله تعالى: (لِبَاسَ الْجُوعِ)(4).

ثم قال أبو شامة: وقال غير أبي علي: ولباس بالرفع خبر مبتدأ أي، وهو لباس التقوى، ويكون ضميراً للباس المواري للسوءة، سمّاه لباس التقوى لستره العورة لأنَّ كشفها محرم ينافي التقوى، وإليه الإشارة بقوله تعالى: (ذَلِكَ خَيْرٌ)، أي خير من الريش المتجمل به.

ثم قال: والذي يظهر من قراءة الرفع أنَّه استعار للتقوى لباساً كما استعاره للجوع والخوف مجازاً، ثم أشار إليه بقوله تعالى: (ذَلِكَ خَيْرٌ)، مما تقدم، وإذا دلتنا

---

(1) الأعراف: 26.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 3-165؛ التميمي، ابن مجاهد، كتاب السبعة، مصدر سابق: 28؛ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد عبد الغفار : 377هـ، الحجة للقراء السبعة، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1421هـ، 2001م: 234/2؛ والقيسي، أبو محمد مكي بن طالب (437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق : محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط 5، 1418هـ-1997م: 460/1-461؛ السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، مصدر سابق: 227/2.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 166/3؛ الفارسي، الحجة للقراء السبعة، مصدر سابق : 234/2؛ والقيسي، الكشف، مصدر سابق : 461/1؛ القرطبي، أبو عبد الله بن أحمد الأنصاري (ت: 671)، الجامع لأحكام القرآن، اعتنى به وصححه هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط 1، 1423هـ، 2003م: 185/7.

(4) النحل: 112.

قراءة النصب على أنَّ لباس التقوى غير اللباس المواري للسوءة، فالأولى جعل قراءة الرفع كذلك، وما أحسن قول الشاعر[1]:

إذا المرء لم يلبس ثياباً من التقى تقلب عرياناً وإن كان كاسياً

قال العكبري: (لباسُ) مبتدأ، وذلك مبتدأ ثانٍ، و(خيرٌ) خبر الثاني، والجملة خبر الأول، والرابط اسم الإشارة، وهذا الوجه هو أوجه الأعاريب[2].

وبذلك يكون أبو شامة قد وافق في اختياره قول أبي علي الفارسي، ومكي، والقرطبي.

يتضح هنا موقف أبي شامة في إجازته أكثر من وجه في الإعراب ثم الترجيح والمفاضلة والتحرر من الصناعة النحوية تبعاً للمعنى، وذلك في اعتبار "ذلك" نعتاً لـــ"لباسُ التقوى" لأنَّ الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام، وما أضيف إلى الألف واللام، والنعت يجب أن يكون مساوياً للمنعوت، أو أقل منه تعريفاً[3]، وهذا ما نص عليه الحوفي[4]، نقلاً عن أبي حيان.

ومن ناحية تقريرية تفيد أنَّ القراءتين نمطان لغويان من الصيغ الاختيارية، فقد جاءت القراءة الأولى (لباس التقوى) بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو لباس

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 166/3، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: (ت: 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ط، د.ت: 375/1، ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة: (ت: 410)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط 5، 1422هـ-2001م: 281/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 185/7.

(2) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1407هـ-1987م: 562/1.

(3) الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي (513-557هـ)، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1414هـ-1993م: 707/2.

(4) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت: 745هـ) تفسير البحر المحيط، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 1422هـ، 2001م: 283/4.

التقوى، في حين جاءت القراءة الثانية: (لباسَ التقوى) معطوفة على (لباسَ) في قوله تعالى: (أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشاً وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ)[1].

أمَّا من ناحية تحويلية، فالقراءة الأولى جملة اسمية حذف فيها المبتدأ للعلم به، فأفرغت الجملة الاسمية من المسند إليه، وأما القراءة الثانية فقد تحولت إلى جملة فعلية حذف منها الفعل تخفيفاً، ممَّا أكسب العبارة قوة وجنبها الاستطالة.

وقد يتمثل ذلك كما يلي:

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
هو لباسُ التقوى	حذف المبتدأ (هو)	لباسُ التقوى خيرٌ
أنزلنا لباسَ التقوى	حذف الفعل أنزلنا	لباسَ التقوى خيرٌ

وبذلك ذهب التحويليون إلى ما جاء به نحاة العرب القدامى في كثير من الوجوه التي تخص الحذف والإضمار، والأساس العقلي عند دراسة الصيغ والتراكيب اللغوية.

فهم يَرون أن هناك تراكيباً وصيغاً حدث في بنيتها العميقة حذف أو زيادة أو تغير في ترتيب عناصرها، بحيث يمكننا الوقوف عليها من البنية السطحية[2].

2.1.2 حذف المبتدأ:

يجوز حذف المبتدأ أو الخبر إذ دل على المحذوف دليل[3]، وقد وجه علماء القراءات السبع كثيراً من القراءات القرآنية على هذا النحو، وقد جاء على ذلك قراءة حمزة في قوله تعالى: (هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُحْسِنِينَ)[4].

---

(1) الأعراف: 26.

(2) حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، د .ط/1999/18-25.

(3) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 285هـ) المقتضب، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د .ط، د.ت، 4-129؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق : 94/1؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 191/1.

(4) لقمان: 3.

قرأ حمزة برفع التاء من (ورحمةٌ) وقرأ الباقون بنصبها[1].

ومن التوجيهات التي ذكرها دون ذكر أصحابها، واتفق فيها مع علماء القراءات وعلماء اللغة:

1. قوله تعالى: (هدىً ورحمةً) حجة من نصب أنه جعل (هدى) في موضع نصب على الحال أو المدح.
2. وقوله: (هدىً ورحمةٌ) حجة من رفع أنَّه أضمر مبتدأ، وجعل (هدى) خبره، وعطف عليه (ورحمة)[2].

يلاحظ اعتماده في توجيهه على المنهج الوصفي التقريري دون تأويل أو تعليل، مع العلم أن هذه الآية قد طرأ عليها حذف، الأمر الذي استدعى التأويل، وتقدير المحذوف.

ومن ناحية تفسيرية فإنَّ الرفع والنصب يدل على معنى واحد، وهو أنَّه سبحانه وتعالى جعل هذا القرآن هدىً وشفاءً ورحمةً للمحسنين.

3.1.2 الابتداء بالنكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرةً إلاَّ في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين، وعزا بعضهم أنَّها ترجع إلى الخصوص والعموم[3].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 84/4؛ التميمي، ابن مجاهد، كتاب السبعة، مصدر سابق: 512؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 272/3؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 563؛ القيسي، الكشف: 187/2؛ السخاوي، فتح الوصيد: 413/2.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 84/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 272/3؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 187/2.

(3) الأنصاري، ابن هشام النحوي المصري عبد الله جمال الدين، (ت: 761هـ)، شرح شذور الذهب، شرح وتعليق: محمد فرهود، ومحمد حقاجي، ود. عبد العزيز شرف، دار الكتاب المصرية، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، د.ط، 1420هـ، 1999م: 153.

وفي قوله تعالى: (سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ)[1].

قرأ قنبل (سحابٌ) بالرفع منوناً، و(ظلماتٍ) بالخفض، وقرأ البزّي (سحابُ ظلماتٍ) مضافاً، وقرأ الباقون (سحابٌ ظلماتٌ) برفعهما جميعاً وتنوينهما[2].

فقال حجة أبي علي: "من نون (سحاب) ورفع (ظلمات)، أنَّه جعل (ظلمات) خبراً لمبتدأ محذوف (أي تلك ظلماتٌ مجتمعة)، ومن أضاف السحاب إلى الظلمات لاستقلال السحاب، وارتفاعه في وقت هذه الظلمات، كما تقول: سحابة رحمةٍ، وسحاب مطرٍ، إذا ارتفع في الوقت الذي فيه المطر.

ومن نون (سحاب) وجر (ظلمات) فعلى أنَّها وردت تكريراً وبدلاً من ظلمات الأولى[3].

وأجاز الحوفي أن تكون (ظلمات) مبتدأ، وجملة (بعضها فوق بعض) الخبر واعترض أبو حيان لأنَّه لا مسوغ للابتداء بهذه النكرة[4].

والنمطان اللغويان (سحابُ وسحابٌ) جائزان من ناحية تركيبية.

أمَّا من ناحية تحويلية فمن الممكن أن تكون جملة: (ظلمات بعضها فوق بعضٍ) بنية عميقة لم يجر فيها تغيير (تحويل)، ومن الجائز أن تكون جملة سطحية حدث فيها تحويل عن طريق حذف (المبتدأ)، وتقديره: "هذه ظلمات بعضها فوق بعض".

وقد اتضح لنا إجازته عدة أوجه دون مفاضلة، وقبوله الابتداء بالنكرة بمسوغات، واهتمامه بالكلام عن مفردات الآية.

---

(1) النور: 40.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 30/4؛ الفارسي، الحجة للقراء السبعة، مصدر سابق: 204/3؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 501-502؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 139/2-140؛ والسخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، مصدر سابق: 388/2.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 30/4؛ الفارسي، الحجة للقراء السبعة، مصدر سابق: 204/3؛ والأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 424/6.

(4) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 424/6.

4.1.2 الخبر:

وهو الركن الثاني من أركان الإسناد الاسمي، وهو الجزء المتمم الفائدة[1].

وفي قوله تعالى: (قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ)[2].

قرأ نافع (خالصةٌ) بالرفع، وقرأ الباقون (خالصةً) بالنصب[3].

قال أبو شامة فمن رفعه جعله خبراً للمبتدأ (هي) أو أن يكون (للذين آمنوا) خبراً لمبتدأ و(خالصة) خبر بعد خبر.

ومن نصب (خالصةً) فعلى الحال، أي هي للمؤمنين في الدنيا على وجه الخلوص يوم القيامة، بخلاف الكافرين فإنَّهم نالوها في الدنيا، فما لهم في الآخرة من شيء.

وقال: ومعنى قوله أصل إنها خلقت للذين آمنوا بطريق الأصالة في الدنيا والآخرة، وإنَّما شاركهم غيرهم في الدنيا بطريق التبعية[4].

وقد وافق أبو شامة علماء القراءات في توجيه هذه القراءة، واتبع المنهج الوصفي التفسيري في البيان والتعليل.

ومن ناحية تركيبية فإنَّ اللغة تجيز (خالصةٌ) و(خالصةً) بحكم سماح القراءة بهما.

أمَّا من ناحية تفسيرية فإنَّ التركيبين تضمنا معنًى واحداً، وهو أنها مخلوقة لمن آمن بالله في الحياة الدنيا، وإن شركهم فيها الكفار في الدنيا، فهي خالصة يوم القيامة لا يشركهم فيها أحد من الكفار، فالضمة علامة الإسناد، والفتحة علامة النصب.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 83/1؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 159/1.

(2) الأعراف: 32.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 167/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 236/2؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 281؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 461/1؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 228/2.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 167/3؛ الفارسي، الحجة للقراء السبعة، مصدر سابق: 236/2؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 293/4.

5.1.2 تقديم الخبر:

إنَّ الأصل في الجملة التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه على الاسم وتقدم المسند إليه (الخبر) يحقق أغراضاً بلاغيةً وجماليةً في التعبير أشهرها: التخصيص، الافتخار، والتفاؤل أو التشاؤم[(1)].

وفي قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[(2)].

قرأ حفص وحمزة والكسائي (سواءً) بالنصب وقراءة الباقين بالرفع[(3)].

وقد اكتفى المؤلف بذكر توجيه واحد من أقوال العلماء وآرائِهم في تفسير قراءة النصب، فقال نصب حفص وحمزة على الحال ومحياهم فاعله والجملة بدل من الكاف في (كالذين آمنوا) وغرضه من ذلك الحفاظ على المعنى المقصود في تفسير هذه الآية، وهو: إثبات أن محيا المؤمنين ومماتهم سواءٌ عند الله في الكرامة ومحيا المجترحين ومماتهم سواءٌ في الإهانة.

وقد وافق رأي الزمخشري في أن الجملة في حكم المفرد فهي بدل من الكاف[(4)].

وقال رفعه الباقون على أنه خبر مقدم (سواءٌ)، وغرضه المحافظة على الصنعة النحوية لأنَّه نكرة لا مسوغ فيها، فإذا اجتمع نكرة ومعرفة، جعلت النكرة خبراً لا مبتدأ[(5)].

---

(1) السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط1، 1420-2000: 150/1.

(2) الجاثية: 21.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 8/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 393/3؛ والقيسي، الكشف، مصدر سابق: 268/2-269؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 47/8.

(4) الزمخشري، أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر الخوارزمي (467-538هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر، د.ط، د.ت: 512/3؛ السمين الحلبي، أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم (ت: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1414هـ، 1994م: 128/6-129.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 9/4.

ويرى مكي أنَّ حجة من نصب أنه جعله مصدراً في موضع اسم الفاعل، فهو في موضع (مستوٍ) يرفع فاعلاً وحجة من رفع أنه لما كان (سواء) ليس باسم فاعل لم يجره على ما قبله، ولأنَّ الأكثر على الرفع[1].

وقد اعتمد في هذا التخريج على المنهج الوصفي التقريري، الذي يصف الظاهرة وصفاً علمياً مبتعداً عن التأويلات الفلسفية والتعليلات المنطقية بخلاف المدرسة التحويلية، فهي تتبنى المنهج الوصفي التفسيري، وذلك بحكم اعترافها بالجانب العقلاني غير المادي للغة، وتأكيدها على أن الظاهرة اللغوية لا يمكن فهمها بالاقتصار على الخارج[2].

واللغة تجيز النمطين (سواءٌ محياهم ومماتهم) و(سواءً محياهم ومماتهم) لأنَّ الضمة والفتحة مؤشرات تركيبية على الرفع والنصب.

أمَّا من ناحية وصفية تفسيرية فإن الأصل (محياهم ومماتهم سواءٌ)، وقد جرى فيها تحويل عن طريق عنصر التقديم والتأخير فأصبحت (سواءٌ محياهُم ومماتُهُم) بنية سطحية.

6.1.2 حذف الخبر:

يكثر حذف الخبر لأغراض جمالية وبلاغية في التعبير كالإيجاز والاختصار، فإذا لم يؤدِ ذكره معنًى إضافياً فالأولى حذفه[3].

ومن المواضع التي برز فيها حذف الخبر في كتاب إبراز المعاني:

قوله تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللّهِ)[4].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة: (عزيرُ ابن الله) وقرأ عاصم والكسائي (عُزَيرٌ) منوناً[5].

---

(1) القيسي، الحجة، مصدر سابق: 268/2.

(2) عبابنه، يحيى، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، دار الكتب، إربد، 1426هـ، 2005م، 67-68.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 94/1؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 193/1.

(4) التوبة: 30.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 207/3؛ التميمي، ابن مجاهد، كتاب السبعة، مصدر سابق: 313؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 255/2.

وهي من القراءات التي ذكرها ولم ينوه بذكر أصحابها.

وقد وجه هذه الآية أولاً باختيار الزمخشري قوله: ومن نون (عزيرٌ) فهو عنده اسم عربي؛ فهو منصرف، وكسر التنوين لالتقاء الساكنين، وهو مبتدأ، وابن خبره ومن لم ينون فهو عنده أعجمي، فلم يصرفه(1).

ثم ذكر توجيهات غيره، وقال: إنه قد قيل بل عربي، وإنما ابن صفة، فحذف التنوين لوقوع ابن بين علمين والخبر محذوف، أي معبودنا أو نبينا، أو أن يكون المحذوف هو المبتدأ أي المعبود أو النبي(2).

وقد أحسن أبو شامة في اختياره توجيه عبد القاهر الجرجاني(3) في كتابه دلائل الإعجاز ولكن دوَّنهُ دون تفصيل بقوله: حاصله أن الإنكار ينصرف إلى الخبر، فيبقى الوصف كأنَّه مسلم، كما تقول؛ قال فلان: إن زيد بن عمرو قادمٌ، وإنَّما يستعمل مثل هذا إذا لم يقدر خبر معين، ثم قال: ذكر هذين الوجهين أبو علي(4).

ومن ناحية تقريرية تفيد أن القراءتين (عزيرُ) دون تنوين و(عزيرٌ) بتنوين، نمطان لغويان من الصيغ الاختيارية.

أمَّا من ناحية تحويلية، فمن الخطأ الاعتقاد أن البنية العميقة لهذه الجملة (قالت اليهود عزير ابن الله معبودنا) على تقدير خبر محذوف وذلك لأنَّ الثبات والنفي يتناولان الخبر دون الصفة، وهي التي تبقى ثابتة في حال النفي، كثبوتها في حال الإثبات.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 207/3؛ الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 185/2؛ الأندلسي، البحر المحيط: 32/5.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 207/3؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 116/8-117.

(3) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد النحوي (ت: 471 أو 474هـ)، كتاب دلائل الإعجاز، علق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة، ط3، 1413هـ، 1992م، 375.

(4) الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 318/2.

وقد قال عبد القاهر الجرجاني، إنَّ جعل الابن صفة يؤدي إلى أمر عظيم، وهو إخراجه عن موضع النفي والإنكار إلى موضع الثبوت والاستقرار، جلَّ الله تعالى عن شبه المخلوقين، وعن جميع ما يقول الظالمون[1].

وفي قوله تعالى: (وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ)[2].

فقد قرأ نافع وابن كثير وابن عمرو (والقمرُ) بالرفع ونصب الباقون[3].

وقال أبو شامة: النَّصب من باب (زيد ضربته)، وحسَّنَ النَّصب ما قبله من الجمل الفعلية، من قوله تعالى: (أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا)[4]، (وَجَعَلْنَا)[5]، و(نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ)[6]، فهو مثله، (وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ)[7]، (وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا)[8]، (وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا)[9]، فقد أجمعوا على نصب كل ذلك.

وقد حسَّن الرفع أن المعنى: وآية لهم القمر، كما قال تعالى: (وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضَ)[10]، و(وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلَ)[11].

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق: 378.

(2) يس: 39.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 116/4؛ التميمي، كتاب السبعة، مصدر سابق: 540؛ والفارسي، الحجة للقراء السبعة، مصدر سابق: 307/3؛ القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، مصدر سابق: 216/2.

(4) يس: 33.

(5) يس: 34.

(6) يس: 37.

(7) الذاريات: 47.

(8) الذاريات: 48.

(9) النازعات: 30.

(10) يس: 33.

(11) يس: 37.

فيكون القمر مبتدأ وخبره ما بعده أو ما قبله على اختلاف في ذلك، لاحتمال المعنى كلا منهم، أي عطف جملة على جملة[1].

وقد ذكر أبو شامة معيار التفضيل عند الفراء، بقوله: الرفع أعجب إليَّ من النصب[2]، وهو الاختيار عند مكي[3]؛ لأنَّ عليه أهل الحرمين وأبا عمرو، فهو معيار يستند لكثرة التداول.

ومن الملاحظ هنا أنَّه شارك في هذا التفضيل وظهر ذلك جلياً من خلال توجيهه بهذه الآيات بقوله: "وهذا من باب زيد ضربته"، وذلك لأنَّ كل اسم لم يوجد معه، ما يوجب نصبه ولا ما يُوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه، ولا ما يجوَّز فيه الأمرين على السواء نحو (زيدٌ ضربته) فيجوز رفع (زيد) ونصبه والمختار رفعه؛ لأنَّ عدم الإضمار أرجح من الإضمار[4].

وبذا يقف أبو شامة من الصناعة النحوية موقف الالتزام والمحافظة، ويُحاكم الظاهرة وفقاً لما تقتضيه قيود الوظائف النحوية.

أمَّا من الناحية التحويلية يمكن تفسير الاختلاف الذي جرى بين الحركتين بعد الحذف من الجملة الاسمية تم تحولها لجملة فعلية وحذف فعلها.

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
وقدرنا القمر قدرناه منازل	حذف الفعل قدرنا	القمرَ قدرناه
وآيةٌ لهم القمر قدرناه	حذف الخبر وتقديره وآيةٌ لهم في الوجود	والقمرُ قدرناه

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 116/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 307/3؛ وابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 599؛ والقيسي، الكشف، مصدر سابق: 216/2.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 118/4؛ الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق: 378/2.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 117/4؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 216/2.

(4) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 411/2.

7.1.2 كان التامة:

هي التي تقتصر على مرفوعها فتكون تامة بمعنى وقع ووجد وحدث(1).

كقوله تعالى: (وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً)(2).

قال: كلهم قرأ (وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً) نصباً إلاَّ نافعاً فإنَّه قرأ: (وإِنْ كانَتْ وَاحِدَةٌ) رفعاً(3).

ومن رفع جعل كان بمعنى حدث، وبالنصب أضمر في (كان) اسماً(4).

ومن نصب طابق به قوله تعالى: (فَإِن كُنَّ نِسَاءً)(5).

(فإن كُنَّ) الضمير للوارثات؛ أي فإن كانت الوارثات. وكذلك وجهها الفارسي ومكي.

ومن ناحية تركيبية فاللغة تجيز النصب والرفع على اعتبار أنَّ (كان) يمكن أن تكون ناقصة ويمكن أن تكون تامة.

أمَّا من ناحية تفسيرية، إذا اعتبرنا أن قراءة الجمهور (إن كانت واحدةً) هي الأصل أضمرنا لها اسماً تقديره (وإن كانت الوارثةُ واحدةً)، وعُدَّ الاسم المنصوب بعدها خبراً لها ويجوز أن يحدث العكس على أنَّ الأصل استعمالها تامة بمعنى حدث أو وقع.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق : 97/7؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق : 218/1؛ السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 208/1.

(2) النساء: 11.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 62/3؛ التميمي، كتاب السبعة، مصدر سابق : 227؛ والفارسي، الحجة، مصدر سابق : 69/2؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق : 192؛ والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 65/5؛ والسمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 320/2.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 62/3؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق : 151/2-152؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 191/3.

(5) النساء: 11.

ومثال ذلك أيضاً قراءة نافع لقوله تعالى: (وَإِن تَكُ حَسَنَةً)[1].

قرأ نافع وابن كثير (حسنةٌ)[2]، بالرفع ونصب الباقون.

وقد وجه المؤلف هذه القراءة دون الترجيح بين القراءتين بالرفع على أن كان تامة، والنصب على أنها ناقصة، والاسم ضمير عائد على الذرة أو المثقال، وأنث ضميره لأنَّه مضافٍ إلى مؤنث[3].

ويتفق المؤلف مع البصريين في إجازة تأنيث الفعل (تك) مع الفاعل المذكر (مثقال)[4] واستشهد بقول الشاعر[5]:

وتشْرقَ بالقول الذي قد أذعتُه　　　كما شَرِقتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ

إن النواسخ لا تؤثر في طرفي الإسناد، وإنَّما تدخل لإضافة عنصر تحويلي يغير في زمن الفعل مع المحافظة على طرفي الإسناد على الرغم من تغير الحركة الإعرابية، ويجري ذلك في النواسخ الناقصة، أمَّا التامة فيكون فيها الإسناد الفعلي (المسند، الفعل)، و(المسند إليه، الفاعل)[6].

---

(1) النساء: 40.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 72/3؛ والسخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 160/2؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق: 358/1.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 72/3؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 390/1؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 160/2؛ القرطبي، الجامع لحكام القرآن، مصدر سابق: 195/5.

(4) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 758/2-760.

(5) الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: محمد حسين، المطبعة النموذجية، د.ط، د.ت: 123؛ والبغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة: ط3، 1409هـ، 1989م: 106/5؛ ويعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ، 1996م: 343/7.

(6) الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، ط1، 1402هـ، 1981م: 191-192.

8.1.2 تقديم خبر كان:

الأصل في الجملة أن نقدم اسم كان على خبرها، وقد يقدم الخبر للاهتمام والعناية؛ وذلك كأن يكون محمد مريضاً لا يقوى على القيام لمدة ثم قام فَتُقَدم الخبر وتقول (كان قائماً محمدٌ)[1].

قال تعالى: (ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ)[2].

قرأ حفص وابن كثير وابن عامر (فتنتُهم) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب[3].

وقد ذكر اختيارات منقولة في قراءة النصب، فقال: ومن نصبها ففي قراءته إشكال، فإنَّ الاسم (أن قالوا) وهو مذكر فما وجه التأنيث؟ فذكر أولاً حجة أبي علي أنَّه أنث (أن قالوا) لما كانت الفتنة في المعنى واستشهد بقوله تعالى: (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)، ثم بما جاء على هذا في الشعر:

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامُهَا[4]

فأنث الإقدام لمَّا كان العادة في المعنى، وقال قد جاء في الكلام: ما جاءت حاجتَكَ، فأنث ضميرها حيث كان الحاجة في المعنى، ونصب الحاجة واستشهد أيضاً بقوله: ومثل ذلك قولهم: من كانت أمك، فأنث ضميراً من حيث كان الأم[5]، ومثله: (وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّه)[6].

ثم ينقل رأي الزجاج: إجازة أن يكون تأويل أن قالوا إلا مقالتهم، فيؤنث الفعل على هذا التقدير، لأنَّ المقالة مؤنثة[7].

---

(1) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 247/1.

(2) الأنعام: 23.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 108/3-109؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 187/2؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق: 487/1.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 109/3؛ العامري، لبيد بن ربيعة، ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت: 170؛ الأنباري، الأنصاف: 772/2.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 109/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 151/2-152؛ والسمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 30/3-31.

(6) الأحزاب: 31.

(7) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السدي: (ت: 340هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ، 1988م: 235/2.

وبنقله رأي (أبي علي) و(الزجاج) في اختيار قراءة النصب، التي عليها أكثر القراء، يكون قد وافق على جعلها الأصل، بحجة أن الفتنة هي القول في المعنى ولأنَّها بمعنى الحذر؛ ولأنَّ المسند، والمسند إليه بعد كان معرفتان و(أن) وما بعدها أعرف؛ لذا جعلت اسم لكان(1).

ويمكن القول من ناحية تركيبية أن الضمة مؤشرٌ تركيبيٌ يغير المعنى فقط، فاللغة تجيز الرفع على اعتبار أن (فتنتُهم) اسم كان، وتجيز النصب على اعتبار أن (فتنتَهم) خبر مقدم.

أمَّا من ناحية تحويلية فإنَّ البنية العميقة: "ثم لم تكن إلا أن قالوا فتنتَهم" ثم جرى تحويل في هذه الجملة عن طريق التأخير والتقديم، فأصبحت البنية السطحية المتداولة (ثم لم تكن فتنتَهم إلاَّ أن قالوا).

وجاء مثال ذلك أيضاً قراءة نافع وابن كثير لقوله تعالى: (ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا السُّوأَى)(2).

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (عاقبةُ) رفعاً، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (عاقبةَ) نصباً(3).

ولقد نقل لنا المؤلف عدة توجيهات وقال جميعها (المنقولة) حسنة منها أن من نصب (عاقبةَ) جعله خبر كان ونصبه متقدماً، فأمَّا اسمها على هذه القراءة، فيجوز أن يكون أحد شيئين أحدهما (السُّوأى) والتقدير (ثم كان السُّوأى عاقبة الذين أساؤوا) والآخر (أن كذَّبوا) والتقدير (ثم كان التكذيب عاقبة الذين أساؤوا) ويكون (السُّوأى) على هذا مصدراً لأساؤوا؛ لأنَّ فُعْلى من أبنية المصادر كالرجعى والشورى.

ومن رفع العاقبة، جاز أن يكون الخبر شيئين (السَّوأى)، و(أن كذَّبوا)، كما جاز فيمن نصب العاقبة أن يكون كل واحد منهما الاسم، ومعنى الذين أساؤوا: الذين أشركوا، التقدير: (ثم كان عاقبة المسيء التكذيب بآيات الله) وإذا جعلت (أن كذَّبوا)

---

(1) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 707/2.

(2) الروم: 10.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 81/4؛ التميمي، كتاب السبعة، مصدر سابق: 506؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 411/2؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 160/7.

الخبر نفسه، جعلت (السُّوأى) في موضع النصب بأنه مصدر ويجوز أن يكون صفة لموصوف محذوف كأنه: (الخِلال السُّوأى)[1].

ومن ناحية تقريرية، تفيد أن القراءتين نمطان لغويان من الصيغ الاختيارية، إذا نظرنا إلى التوجيهات التي ذكرها المؤلف في ضوء علم اللغة المعاصر، اعتبرنا اختيار قراءة الرفع (ثم كان عاقبةُ) هي الأصل؛ لأنَّ رتبة المبتدأ تكون دائماً متقدمة على رتبة الخبر، إلى جانب احتفاظ العنصر المتقدم بالحركة الإعرابية، وهي (الرفع) وذلك لأنَّ مفهوم الرتبة في اللغة يعني[2]: مواقع الأبواب النحوية داخل الجملة، وهذه الأبواب قد تلتزم بمواقعها داخل الجملة، وقد تنتقل من موضع إلى آخر تقديماً وتأخيراً.

أمَّا إذا نظرنا إلى توجيه قراءة النصب على اعتبار أنَّ (السُّوأى) اسم كان فإنَّ الأصل يكون (ثم كان السُّوأى عاقبة الذين أساؤوا) ثم جرى تحويل عن طريق التقديم والتأخير، فأصبحت الجملة في شكلها السطحي (ثم كان عاقبةَ الذين) ذلك لأنَّ الفتحة هي المؤشر التركيبي على هذا التقديم، ولعل الحجة في هذا التقديم والتأخير هو تساوي المبتدأ والخبر في التعريف، وقد ظهر ذلك جليّاً من خلال توجيهات المؤلف المنقولة.

9.1.2 (أنَّ) الثقيلة و(أنْ) الخفيفة:

إذا خففت نون (أنْ) تهمل، وقد تعمل بشرط أن يحذف اسمها، وأن يكون خبرها جملة فعلية، فعلها يفيد الدعاء، أو أن يكون جامداً أو مسبوقاً بحرف (قد) أو (لو) أبو بأحد حرفي التنفيس (السين وسوف)[3].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 82/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 266/3-267؛ ابن زنجلة: 556؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 182/2؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق : 411/2؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 372/5.

(2) الخلفات، إبراهيم صالح، الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة، ط1، 2002: 16.

(3) المبرد، المقتضب، مصدر سابق: 3/5-7؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 295/1-299.

وقوله: ﴿أَن لَّعْنَةُ اللّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[1].

قرأ البزّي وابن عامر وحمزة بتشديد (أنَّ) وفتح تاء (اللعنةَ)، وقرأ الباقون بتخفيف (أنْ) وضم تاء (اللعنةُ)[2].

ومن التوجيهات التي اعتمد عليها في هذه الآية دون أن يسمي صاحبها، توجيه أبي علي الفارسي، والذي اعتمد فيه على المنهج الوصفي، حيث قال إذا خففت (أنَّ) بطل عملها وهذا رأي أبي شامة، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، وأضمر بعد أن ضمير الشأن، واستشهد أبو علي بقراءة نافع في قوله تعالى: ﴿أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[3]، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾[4]، وقد اكتفى المؤلف هنا باستشهاد أبي علي من القرآن[5].

وبذلك يكون المؤلف وافق منهج الكوفيين من حيث (أنَّ) إذا خففت لم تعمل لأنها نقصت عن شبه الفعل، في حين يرى البصريون إعمالها على اعتبار إضمار اسمها فيها، والجملة بعدها هي خبرها[6].

وقد لاحظت من خلال اطلاعي أن توجيهه قد وافق رأي أبي علي ومكي وشيخه الإمام علم الدين السخاوي.

أمَّا من ناحية تركيبية فإنَّ (أنَّ) المشددة مؤشر تركيبي على نمط من الأنماط اللغوية المختلفة عن الأنماط اللغوية الداخلة عليها (أنْ) المخففة والتي لا تعترف بوجود محذوف.

---

(1) الأعراف: 44.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 170/3؛ التميمي، كتاب السبعة، مصدر سابق: 28؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 303/4.

(3) النور: 7.

(4) النور: 9.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 170/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 238/2-239؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 224/2؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 273/3-274.

(6) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 195/1-196.

أمَّا قوله (أنْ) مهملة أبطل عملها، فهو رأي مبطن ظاهره الإنكار وباطنه الاعتراف على مذهب البصريين.

حيث يظهر ذلك من خلال قوله (لها اسم أضمر فيها).

أمَّا من ناحية تحويلية فإنَّ (أنَّ) عنصر تحويلي نقل الجملة من التوليدية إلى التحويلية، وأن الحركة الإعرابية لا دور لها في المستوى الدلالي، فأصبح (الرفع) سطحاً عمقه (النصب) على الأصل.

وقد نقل ابن يعيش عن الزمخشري أن (إنَّ) و(أنَّ) تخففان فيبطل عملهما، ومن العرب من يعملهما، إلاَّ أنَّ ابن يعيش فسر هذا الإبطال بأنه ظاهري، لأنَّ (أنَّ) لا يبطل عملها، بل تكون عاملة في الحكم والتقدير؛ لأنَّ فيها ضمير شأن[1].

وفي قوله تعالى: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي)[2].

قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة وتشديد النون، وابن عامر بفتح الهمزة وتخفيف النون، والباقون بفتح الهمزة وتشديد النون[3].

ومن المصادر التي ذكرها في هذه الآية حجة أبي علي، فقال من كَسَرَهُ على الاستئناف، والفاء في قراءة الكسر عاطفة جملة على جملة.

أمّا الفتح فعلى حذف حرف الجر والتقدير (لأنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه) فقياس قول سيبويه أنه حملها على (فاتبعوه)[4]، لأنَّه قال في قوله تعالى: (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ)[5]، و(وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)[6]، و(وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 8/71-73.

(2) الأنعام: 153.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 3/160؛ التميمي، كتاب السبعة، مصدر سابق: 273؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق: 1/549؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 3/218-219.

(4) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 3/126.

(5) قريش: 1.

(6) المؤمنون: 52.

تَدْعُوا)[1]، والتقدير لهذا المعنى (فليعبدوا رب)، و(لأنَّ هذه أمتكم)، و(لأنَّ المساجد لله فلا تدعوا).

وذلك لأن (أنَّ) إذا خففت اقتضت ما يتعلق به اقتضاءها وهي غير مخففة وعليه أصبح اسم الإشارة (هذا) مرفوعاً بالابتداء، وخبره (صراطي) وأضمر في أنَّ اسمها[2].

ثم ذكر توجيه الفراء فقال: تفتح أن بوقوع (اتل) عليها، أي؛ أنَّها في محل نصب، والتقدير: أتل عليكم أنَّ هذا صراطي مستقيماً والمراد النبي r، قال: وإن شئت جعلتها خفضاً، يريد (ذلكم وصاكم به) وبأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه[3].

يعني، في محل جر نسقاً على الضمير المجرور به، أي: ذلكم وصَّاكم به، و(بأن) حذفت الباء لطول الصلة (أن) بالصلة.

فالمؤلف من هذا التخريج وصفي واضح المنهج، حجته المنقولة تقرر أن (أنَّ) إذا خففت اقتضت ما يتعلق به اقتضاءها وهي غير مخففة، يعني: أن (أنَّ) يكون فيها التخفيف حسناً إذا لم يتوفر فيها شروط العمل، وعليه يبطل عمل (أنْ) المفتوحة في الظاهر، إذا خففت ولم (تجرِ) مجرى المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر، وأن يضمر فيها اسمها ويرفع ما بعدها على الابتداء والخبر، وتكون الجملة خبرها، ولا يجب ذلك في المكسورة؛ لأنَّ المفتوحة مع ما بعدها اسم معمول لما قبله مخففة كانت أو مشددة، فلما كان حكمها هذا في الحالين وجب أن يضمر لها.

لقد اختلفت نظرة الدراسات اللغوية الحديثة إلى الحذف حسب مبادئ كل مدرسة، فالتركيبيون يرون أنَّ الحذف الذي ينبع من اللغوي وتصوراته غير مقبول؛

---

(1) الجن: 18.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 160/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 227/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 129/12.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 160/3؛ الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق: 364/1؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 254/4.

لأنَّ مثل هذا الحذف تفرضه تصورات خارجة عن طبيعة اللغة، أمَّا الحذف الذي يؤدي إلى السياق اللغوي، فهو مقبول، ويكتفون بوصفه فقط[1].

أمَّا من ناحية تحويلية، فإنَّ التأويلات التي ذكرها المؤلف (لأنَّ هذا صراطي مستقيماً فابتعوه)، (لأنَّ هذه أمتكم)، (لأنَّ المساجد لله فلا تدعوا)، بنية عميقة حدث في بنيتها حذف، فأصبحت في شكلها السطحي، و(أن هذا صراطي)، و(أن هذه أمتكم)، و(أن المساجد لله فلا تدعوا).

أي التخفف من حرف الجر هو نوع من التوسع في اللغة.

ومعلوم أنَّ العربية في سلوكها النحوي تميل إلى التخفيف والإيجاز، وإذا أدركنا أن الألفاظ انعكاس للمعاني، والتراكيب الخارجية غطاء لتراكيب داخلية، والإعراب في اللغة العربية "سطح" و"النسبة" عمق، إذا أدركنا هذا كله، أمكننا القول بأن العربية في تطورها من الجر إلى النصب كانت تفعل هذا إيماناً منها بأن أبناءها يحتكمون إلى "الجر" الكامن في أعماقهم، وإن ظهر هذا الجر على السطح "نصباً"[2].

10.1.2 إهمال عمل (إنَّ):

تخفف (إنَّ) المكسورة الهمزة بإزالة الفتحة عن النون المشددة فتصبح "إنْ" وحينئذٍ يجوز إعمالها وإهمالها، والأغلب إهمالها، وعند إهمال (إنْ) المخففة يجب أن يدخل على ما كان خبرها (لام) تسمى اللام الفارقة؛ لأنَّها تفرق بين (إنْ) المشبهة بليس و(إنْ) المخففة من (إنَّ) الثقيلة[3].

---

(1) عبابنه، علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، مرجع سابق: 33-36.

(2) شرف الدين، محمود عبد السلام، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دراسة تفسيرية، دار مرجان، القاهرة، ط1: 1404هـ، 1986م: 212-213.

(3) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 291/1.

وفي قوله تعالى: (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[1].

قرأ ابن كثير وحفص (قالوا إِنْ) بتخفيف (إِنَّ) وشدد الباقون، وقرأ أبو عمرو (هذين) بالياء وقرأ الباقون بالألف[2].

أورد المؤلف عدة وجوه بإسهاب واستطراد ليس له مثيل في الاحتجاج لهذه القراءة وسوف أوردها بالترتيب كما ذكرت عنده.

فقال: فيها ثلاثة أقوال، فالقول الأول: هو أنَّها لغة لبعض العرب، فقال: إذ لو لم يثبت كونها لغةً لما ساغ لأحدٍ برأيه أن يفعل ذلك لأجل هذه المعاني أو بعضها، ثم ذكر سبعة أوجه لتعليل لغة من لا يقلب ألف (هذا).

منها قال: حكى أبو عبيدة حجتهم أنَّها مكتوبة هكذا في مصحف عثمان، ولا يجوز لأحد مفارقة الكتاب وما أجمعت عليه الأمة، وحكى أيضاً عن أبي الخطاب - وهو رأس رؤساء الرواة- إنَّها لغة كنانة يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب، والخفض على لفظ واحد، وقال: وكذلك روى أهل الكوفة أنَّها لغة بني الحارث بن كعب[3]، وهذا من أرجح الآراء التي ذُكرت، وعلى هذا يمكن أن نعلل هذه الظاهرة في ضوء ما يسمى بانكماش الصوت المركب، ثم مرحلة الفتح الخالص، فالأصل[4]:

هَذَين > هَذِين (بالإمالة) > هذان

أي أنَّ الصوت المركب تطور على النحو الآتي:

$$\bar{a} < \bar{e} < ay$$

---

(1) طه: 63.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 373/3؛ التيمي، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 419؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق: 894/2-895.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 373/3-375؛ التيمي، أبو عبيدة، محمد بن المثنى (ت: 210هـ)، مجاز القرآن، علق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر، د.ط، د.ت: 21/2-22؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 359/2-363؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 238/6.

(4) عبابنه، يحيى، منهج أبي حيان في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره البحر المحيط، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1989: 308.

ثم أورد الوجوه التي ذكرها بعض العلماء القدامى في الاحتجاج لهذه القراءة، فالوجه الأول في التخريج أنها على لغة بني الحارث بن كعب يقولون: أخذت برجلاه، وفي أذناه، ورأيت الزيدان وأنشد الفراء: وقيل هذا لرؤبة:

فأطْرَقَ إطراقَ الشجاع ولو يَرى مساغاً لِنَاباهُ الشجاعُ لصمَّما[1]

والوجه الآخر أن تقول: وُجدت الألف من (هذا) دعامة وليست بلام فعلٍ زيدت عليها النون ولم تُغير كما قالوا: الذي ثم قالوا: جاءني الذين، ورأيت الذين فزادوا نوناً[2].

ونلحظ هنا أن الفراء وافق توجيهه الأول منهج علم اللغة المعاصر.

ثم ذكر أقوال النحاس لتعليل لغة من لا يقلب ألف (هذا)[3].

قال: شُبهت ألف (هذان) بألف تفعلان فلم تغير.

أما توجيهه الآخر فقال: عن أبي الحسن بن كيسان، أنَّه لما كان يقال: هذا في موضع الرفع والنصب والخفض، وكانت التثنية يجب ألاَّ يُغيّر لها الواحد أجريت التثنية مجرى الواحد.

وبعد ذلك ذكر آراء دون نسبة لأصحابها، فقيل الألف في (هذان)، هي ألف (هذا)، وألف التثنية حذفت لالتقاء الساكنين.

وقال غيره: هي لغة بني العنبر وبني الهُجيم ومزاد وعُذِرة، وبعضهم يفرُّ من الياء مطلقاً في التثنية والأسماء الستة وعلى وإلى، قال الراجز:

إنَّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها[4]

---

(1) المتلمس، جرير بن عبد المسيح، ديوان شعر رواية الأثرم وأبي عبيد عن الأصمعي، حققه : حسن كامل الصيرفي، ط2، 1418هـ، 1997م، القاهرة، 34؛ البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق : 487/4؛ يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، مصدر سابق: 98/7.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 373/3-376؛ الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق : 183/2-184.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 373/3-374؛ النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 338هـ) إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، ط 3، 1409هـ، 1988م: 43/3-45.

(4) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق : 455/7؛ يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، مصدر سابق: 319/12.

أما القول الثاني للمؤلف فهو: أن تكون (إنَّ) بمعنى نعم، وفيه يرى الزجاج استئناف جملة ابتدائية فقال النحاس: هذا القول يضعفه دخول اللام.

وقد قيل في العربية يجوز دخول لام التوكيد في خبر المبتدأ، وهذا خلافٌ لقول النحاس.

أما القول الثالث: قال الزجاج: إنَّ النحاة القدماء قد قدروا ضميراً والمعنى: (أنه هذان لساحران) فاعترض المؤلف على دخول اللام على خبر المبتدأ ومخالفته خط المصحف الكريم[1].

وبعد ذكر المؤلف التوجيهات المنقولة، ذكر رأيه الخاص في هذه القراءة، فقال: فبان بمجموع ذلك ضعف هذه القراءة، فإنها إن حُملت على تلك اللغة فهي مهجورة غير فصيحة، ولأن لغة القرآن العزيز خلافها، بدليل قوله تعالى: (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ)[2]، وإن حملت على أنَّ (إنَّ) بمعنى نعم، فهي أيضاً لغة قليلة الاستعمال، ويلزم منها شذوذ إدخال لام التوكيد في الخبر، وقراءة هذين بالياء وجهها ظاهرٌ من جهة اللغة الفصيحة، لكنها على مخالفة ظاهر الرسم[3].

وإني أعجب من رأي المؤلف وأثني على رأي المحقق في التصدي لمضعف هذه القراءة وذلك لأنها متواترة؛ ولأنَّ القراءة سنة متبعة ولا تعتمد على فشو اللغة بل تعتمد على صحة الرواية والنقل الصحيح، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال ذكر التوجيهات المنقولة فلا مجال لإنكار هذه القراءة، أما قوله أنها حُملت على تلك اللغة فهي لغة مهجورة، فيه نظر لفصاحة من نسبت إليه.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 3/376-377؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/361-364؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 5/34-36.

(2) القصص: 27.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 3/377-378.

وقد قال ابن جني (في سر صناعة الإعراب): من العرب من لا يخالف اللبس، ويجري الباب في أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة في الأحوال، فيقول: قام الزيدان، وضربت الزيدان، ومررت بالزيدان، وهم بنو الحارث وبطنٌ من ربيعة[1].

11.1.2 إعمال إن وكفها عن العمل:

(ما) الكافة: هي حرف زائد يتصل (بإن) وأخواتها فيكفها عن العمل إلا (ليت) فيجوز فيها الإعمال والإهمال، وقد تزاد (ما) لمجرد التأكيد غير لازمة للكلمة وذلك كثير في القرآن والشعر وكلام العرب[2].

قال تعالى: (إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ)[3].

قرأ أبو عمرو وابن كثير والكسائي برفع (مودةُ) من غير تنوين، وخفض (بينكم) وقرأ حفص بالنصب والإضافة من غير تنوين (مودةَ) (بينكم) وقرأ الباقون (مودةً) بالنصب والتنوين و(بينكم) بالنصب[4].

قال: من رفع فله مذهبان: أحدهما أن يجعل "إنما" كلمتين ويكون معنى "ما" بمعنى الذي، وهو اسم "إن" و"مودة" خبر إن، والتقدير: (إن الذي اتخذتموه من دون الله أوثانا ذو مودةٍ بينكم)، والوجه الثاني: إذا كانت ما كافةً فمودةٌ خبر مبتدأ محذوف، أي (هي مودةُ بينكم) أو مبتدأ والخبر في الحياة الدنيا.

أما من نصب (مودةً) فلا تكون (ما) في –إنما- إلا كافة، ونصبها على أنها مفعول من أجله، ويكون اتخذ على هذا الوجه وعلى قراءة النصب متعدياً إلى مفعول واحد، نحو (أَتَّخَذْتُمْ عندَ اللهَ عَهْداً)، ويجوز أن يكون مودةً ثاني مفعولي اتخذ، نحو (اتخذوا أيمانهم جنة)، وبينكم بالنصب ظرف منصوب بالمصدر (مودةٌ) ويجوز أن

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان الأزدي (ت: 392هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1405هـ/ 1985م: 704/2.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 54/8؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 289/1.

(3) العنكبوت: 25.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 75/4؛ التميمي، كتاب السبعة، مصدر سابق: 498-499؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 550؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 207/2.

يكون صفة له أي مودة كائنةً بينكم، وخفض بينكم بالإضافة إلى مودة المنصوبة والمرفوعة على وجه الاتساع في الظروف[1].

وبهذا التوجيه يكون المؤلف قد وافق علماء القراءات السبع وبعض علماء اللغة، وقد يرى النحاة أن أصل هذه الأداة (أنَّ) بكسر الهمزة وفتحها زيدت عليها (ما) فكفتها عن العمل، لذا فهي تسمى: كافة ومكفوفة، وتدخل على الجملة الفعلية كما تدخل على الجملة الاسمية.

أمَّا عند إتباع المنهج الوصفي التفسيري نرى أنَّ (إنَّما) وحدة لغوية تفيد درجة من التوكيد تزيد على درجة التوكيد في (إنَّ) وحدها، وإن الذي دفع النحاة إلى القول بأنها مكونة من (إنَّ + ما) هو القول بالعمل والعامل؛ لتبرير الحركة الإعرابية.

فالآية (إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ) جاءت فيها (إنَّما) لتوكيد الخبر (الذي اتخذتموه مودةٌ) فمعناه إنّما اتخاذكم هذا لتحصل لكم المودة في الدنيا فقط، ثم يوم القيامة ينعكس الحال فتبقى هذه الصداقة والمودة بغضاً.

فجاء الخبر مؤكداً إنما بدرجة أكبر من التوكيد بأن، فأصبحت جملة (الذي اتخذمتوه مودة) جملة توليدية (الأصل) بعد أن دخلها عنصر من عناصر التحويل للتوكيد أصبحت الجملة المتحولة في شكلها السطحي (إنّما اتخذتم من دون الله أوثاناً مودة بينكم).

12.1.2 العطف على اسم (إنَّ) وخبرها:

إذا وقع بعد اسم (إنَّ) وخبرها حرف عطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان: الأول: النصب عطفاً على اسم (إنَّ) نحو: "إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً"، والثاني: الرفع، نحو: "إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ"، فعمروٌ: مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وعمروٌ كذلك[2].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 75/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 144/7؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 364/5.

(2) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 290/1.

قوله: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ)[1].

قوله (العينَ والأنفَ والأُذنَ والسنَ والجروحَ) قرأ الكسائي برفع الخمسة، ونصبهن الباقون، ونصب نافع وعاصم وحمزة (الجروحَ) ورفعه الباقون[2].

قال للرفع ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الرفع على استئناف جملة وعطفها على الجملة السابقة، كقولك: فعلت كذا وزيد فعل كذا أي ليس للاشتراك في العامل، أي عطف جملة اسمية على فعلية، ليست مشتركة مع ما قبلها لا في اللفظ ولا المعنى، فيكون ذلك ابتداء تشريع.

أما الوجه الثاني: حمل الكلام على المعنى على موضع (أنَّ النفس)؛ لأن المعنى قلنا لهم: النفس بالنفس، والزمخشري نحا إلى هذا المعنى، ولكن عبّر عنه بعبارة أخرى "الرفع للعطف على محل (إن النفس)"[3].

وقال أبو شامة: "لأنَّ (أنَّ) هنا لو حذفت لاستقام معنى الكلام، بحذفها استقامة ثبوتها، وتكون النفس مرفوعة، فصارت (أنَّ) كإن المكسورة في حذفها لا يخل بالجملة، فجاز العطف على محل اسمها، كما يجوز على اسم المكسورة.

التوجيه الثالث، أن يكون عطفاً على المضمر في النفس؛ لأن الضمير في النفس في موضع رفع، والمعنى إن النفس مأخوذة هي بالنفس والأسماء معطوفة على هي، وهذا ما نحا إليه الزجاج أيضاً، قال المؤلف: ولا يستقيم في رفع الجروح الوجه الثالث وإن جاز فيما قبلها يعني أراد استقامة المعنى، فقولنا النفس مأخوذة هي بالنفس، والعين مأخوذة بالعين، يستقيم، ولا يستقيم والجروح قصاص عن الباء في

---

(1) المائدة: 45.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 3/91-92؛ التميمي، كتاب السبعة، مصدر سابق: 244؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 225-227؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 2/175؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 3/505-506.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 3/91؛ الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 1/617.

الخبر، فخالف الأسماء قبلها فخولف بينها في الإعراب[1]. قال السمين الحلبي: هذا الذي قاله واضح ولم ينتبه له كثير من المعربين[2]، وبهذه الحجج التي ذكرها كما وردت عند أبي علي، يكون قد وافق علماء القراءات وبعض النحاة في هذا التخريج، فكان اختياره قويّاً من جهة الإعراب والمعنى.

ثم قال: قال أبو علي: وأما "والجروحُ قصاصٌ" فمن رفعه يقطعه عما قبله فإنه يحتمل هذه الوجوه الثلاثة، ويجوز أن يستأنف على إيجاب وابتداء شريعة، وقد ظهر من خلال حديثه حجة اختياره وهو اعتداده بالحجة التي جاءت موافقة للمذهب الشافعي، في جواز استئناف (والجروحُ قصاصٌ) على إيجاب وابتداء شريعة.

فقد قالت الشافعية: هذا خبر من شرع من قبلنا، وشرع من قبلنا ليس شرعاً لنا، فقد جاء هذا على خلاف مذهب أبي حنيفة ومالك والثوري بأن المسلم يقتل بالذمي؛ لأنه نفس بنفس[3].

ومن خلال هذه المسألة، يتضح أن الفتحة أو الضمة ليس لها قيمة دلالية، وارتباط المعنى فقط بسبب نزول هذه الآية للرد على اليهود في المفاضلة بين القبائل، وحكم المساواة أن النفس بالنفس، يكون في الملة الواحدة فقط؛ وذلك لأنه ليس في كتاب الله ما يدل على أن النفس بالنفس مع اختلاف الملة فجاءت (إنَّ) زيادة في مبنى الجملة التوليدية، فحولتها إلى جملة تحويلية مع المحافظة على أصلها لغرض دلالي وهو التوكيد.

ويفهم من كلام سيبويه في كتابه: إنَّه يوازي بين جملة المبتدأ والخبر قبل دخول إن وبعد دخولها، بحيث لم يلغِ فكرة الابتداء، وكأن النصب لم يأتِ إلا لمراعاة الأوضاع الشكلية فقط، أما النسبة بين الكلمات فهي باقية[4].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 91/3؛ الزجاج، معاني القرآن: 178/2-179؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 193/6.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 532/2.

(3) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت: 204هـ)، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، ط 1، 1395هـ، 1975م: 273/1-288.

(4) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 144/2.

13.1.2 (لا) النافية للجنس:

هي حرف ناسخ تعمل عمل (إنَّ)، تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها.

وسميت (لا) النافية للجنس هذا الاسم؛ لأنَّه يقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، وهي بذلك تفترق عن (لا) العاملة عمل ليس، والتي يحتمل أن تنفي الجنس أو الواحد[(1)].

ومن المواضع التي برزت فيها (لا) النافية للجنس في كتاب إبراز المعاني:

قوله تعالى: (فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ)[(2)].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (فَلا رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ) بالضم فيهما والتنوين، وقرأ الباقون: (فَلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ) بالنصب بغير تنوين[(3)].

ولم يختلفوا في نصب اللام في (جدال) من قوله: (ولا جدالَ في الحَجْ).

حجة من نصب عند أبي شامة أنه بناه مع (لا)؛ لأنَّها تدخل على النكرة العامة، فتبنى معها على الفتح، ولأنَّها ناقضت (إنَّ) فهم يعطون الشيء حكم نقيضه، فهي للنفي و(إنَّ) للإثبات، فجاءت لتدل على النفي العام والمقصود في الآية نفي جميع الرفث والفسوق، وإجماع القراء على فتح (ولا جدالَ) يقوي فتح ما قبله ليكون على نظام واحد.

قال يجوز رفعه إذا كرر، وتجوز المغايرة بين ما تكرر من ذلك، ففي نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم": خمسة أوجه فعلى هذا جاءت القراءتان، ثم وضح معنى (فلا رفث)[(4)] أي الجماع (والفسوق) يعني المعاصي أو السباب، وأما

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 10/2؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 309/2-310.

(2) البقرة: 197.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 353/2؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 286/1؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 59/2-60؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 407/2-410.

(4) الأنصاري، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (630-711هـ)، لسان العرب، اعتنى بها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق الضيدي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1419هـ-1999م: (رفث): 263/5.

(ولا جدال)[1] فهو إخبار محض، أي قد ارتفع المراء في زمن الحج وفي مواقفه بعدما كان الاختلاف فيه بين العرب من النسيء ووقوف بعضهم بعرفة وبعضهم بمزدلفة ثم استشهد على المعنى المقصود وهو الإخبار المحض بقول الرسول r: "من حج فلم يَرفُثْ ولم يَفْسُق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه"[2]، فاشترط عدم الرفث والفسوق ولم يذكر الجدال، فدلَّ على أن سياقه في الآية لمعنى آخر، غير ما سيق له الرفث والفسوق وأحسن التأويل لا جدال في وقته ولا في موضعه يعني رجح الحج إلى يومه.

وقال أبو عمرو: الرفع بمعنى فلا يكونن رفثٌ ولا فسوقٌ؛ أي شيء يخرج من الحج ثم ابتدأ النفي فقال: ولا جدال[3].

نلاحظ من خلال عرض هذه المسألة، أنَّ التزام المؤلف بالقاعدة، جعله يتكلف في التأويل وتقدير الخبر، فابتعد عن المعنى المقصود، والذي كان ظاهره النفي ومعناه النهي عن كل ما يفسد الحج.

يقول أبو حيان[4]: وقد أجاد في الرد أنَّه لا فرق بين الرفع والبناء، فلا الرفع يقتضي النهي، ولا البناء يقتضي الخبر، ثم قراءة الثلاثة بالرفع، وقراءتها كلها بالبناء يدل على ذلك، وإنَّما ذلك سنة متبعة.

وقال إن مقصد الآية غير مقصد الحديث، فلذلك جمع في الآية بين الثلاثة، وفي الحديث اقتصر على الاثنين.

ومن ناحية تركيبية فإنَّ (لا) مؤشر تركيبي على نمط من الأنماط اللغوية يراد منها نفي جنس الاسم.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (جدل): 13/2، قال ابن إسحاق: قالوا معناه لا ينبغي للرجل أن يجادل أخاه فيخرجه إلى ما لا ينبغي.

(2) الحنبلي، أبو الفرج، جمال الدين، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ)، صحيح البخاري مع كشف المشكل، حققه مصطفى الذهبي، دار الحديث، القاهرة، ط 1، 1420هـ، 2000م، كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور: 1521، 650/1؛

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 353/2؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 95/2-99؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 489/1-492.

(4) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 99/2.

أما من ناحية تفسيرية من ينظر في هذه الأداة يجد أنها عنصر من عناصر التحويل تفيد النفي لا غير ولا قيمة للحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها، فما تعدد الأنماط التي تأتي فيها هذه الأداة إلا بسبب اختلاف لهجات القبائل، وقد ظهر ذلك جلياً من المعنى العام الذي خرجت به هذه الآية وهو النفي المطلق.

فجملة (في الحج رفث وفسوق وجدال) تحولت بفعل مورفيم التحويل (لا) إلى جملة (لا رفث ولا فسوق ولا جدال)، لغرض دلالي وهو النفي المطلق.

وقد وافق البصريين بأن اسم لا مبنى على الفتح؛ لتركيبها مع اسمها ولأنها تضمت معنى (من)(1).

في قوله تعالى: (وَلاَ أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ)(2).

قال: قرأ حمزة برفع الراء فيهما، فتعين للباقين القراءة بنصب الراء فيهما(3).

قال: وجه الرفع فيه على الابتداء، والنصب على نفي الجنس، بنى معها كالوجهين في (لا حول ولا قوة إلا بالله)، بفتحهما ورفعهما، على ما ذكرناه، وقال وجه آخر الرفع عطف على موضع من مثقال، والفتح على لفظ مثقال، ثم قال: ولكنه لا ينصرف ويزيل الإشكال أن يقدر قبل قوله: (إلاَّ في كتاب)(4).

أي أراد المؤلف أن يكون "إلاَّ في كتابٍ" استثناء منقطعاً، أي إلاَّ هو في كتاب؛ لأنَّه لا ينصرف ويفسد المعنى إذا كان التقدير: إلاَّ في كتاب مبين فيعزب، ووافقه أبو البقاء في هذا التخريج(5).

نلحظ هنا أن المؤلف حاول تخريج هذه القراءة برد كل شيء فيهما إلى العمل والعامل وتبرير الحركة الإعرابية والالتزام بشروط إعمالها كما في الآية السابقة،

---

(1) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 367/1.

(2) يونس: 61.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 226/3؛ التميمي، كتاب السبعة، مصدر سابق: 328؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 334؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 268/2.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 226/3؛ الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1422هـ، 2002م: 582/3.

(5) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق: 678/2-679.

وقد اتخذ أسلوب الإيجاز والاختصار في توضيح هذه المسألة لأنه قد تناولها مسبقاً بالتفصيل.

أمَّا من ناحية تفسيرية، فإنَّه إذا اعتبرنا أن البنية السطحية هي (ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ) فإن البنية العميقة لها تكون (ما هو أصغرُ من ذلك وما هو أكبرُ إلا في كتاب مبين) فتحولت الجملة من البنية العميقة إلى البنية السطحية بفعل مورفيم النفي (لا) وبدخوله تحولت إلى نفي غياب مثقال ذرة عن علمه في الأرض ولا في السماء إلا وهو في كتاب مبين، كما أدى دخول هذا المورفيم إلى تغيير حركة المبتدأ الذي سمِّيا فيما بعد اسمها اقتضاء لدخولها عليه من الرفع إلى النصب.

أمَّا إذا اعتبرنا أن البنية السطحية هي جملة (ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ) فستكون إجابةً لمن قال: (ما من أصغرَ).

فعليه نقول إذا كان الجر عمقاً فالنصب سطحاً، وهذا دليل الموازنة بين التراكيب، فما بدا منصوباً بعد (لا) ومجروراً بعد (من) يوازي المرفوع[1].

وعليه يترتب أن من ينظر في هذه الأداة يجد أنها عنصر نفي ليس غير، ولا قيمة للحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها، والمعنى واحد على الرغم مما يقوله النحاة، وهذا المعنى هو أن الله تعالى يخبر نبيه أنه يعلم جميع أحواله وأحوال أمته وجميع الخلائق في كل ساعة وأوان ولحظة وأنه لا يعزب عن علمه وبصره مثقال ذرة في حقارتها وصغرها في السماوات ولا في الأرض ولا أصغر منها ولا أكبر إلاَّ في كتاب مبين.

14.1.2 ضمير الفصل:

هو ضمير يتوسط بين المبتدأ والخبر، ليبعد الوهم الذي يخالط ذهن السامع من أن ما بعده قد يكون نعتاً وليس خبراً.

---

(1) المقصود بالموازنة: النسبة الثابتة في علاقة المفردات بعضها ببعض، وإن تغير الضبط الإعرابي نتيجة لتغير الضمائم الكلامية المستدعية لتغير الحالة الإعرابية، محمود شريف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: 501.

وهو عند النحويين حرف لا محل له من الإعراب، يفيد تأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط، كما يفيد حصر المبتدأ في الخبر[1]، وهو عند الكوفيين العماد[2] ويسميه أبو شامة: الفصل؛ لأنَّ الحذف عنده غير مخل بأصل المعنى[3].

في قوله تعالى: (فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ)[4].

قرأه نافع وابن عامر بغير (هو)، وكذلك ثبت إسقاطها في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون بزيادة (هو)، وكذلك هو في مصاحف أهل الكوفة والبصرة ومكة[5].

لعل حجته في هذا التوجيه هي حجة البصريين بأن الظاهر لا يؤكد بمضمر والصواب المتفق عليه هو أن المضمر هو الظاهر، وبغير عود المضمر على الظاهر المتقدم عليه لا يستقيم المعنى، والضمير هو توكيد للظاهر[6].

فجمله الله الغني ← الأصل

تحولت إلى الله الله الغني

ثم إلى الله هو الغني

حيث إنَّ ∴ هو توكيد غني: إخبار ← الغني الـــ(عنصر توكيد)

وعليه فإن كل زيادة في المبنى تعني: زيادة في المعنى، فبعد أن تأخذ الكلمة موقعها من الجملة محققة سلامة البنية الشكلية فإنها ترتبط من حيث المعنى بمركز

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 110/3-111.

(2) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق : غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ، 1995م: 496/1.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 202/4.

(4) الحديد: 24.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 202/4؛ التميمي، كتاب السبعة، مصدر سابق : 627؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 702؛ والسمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 280/6.

(6) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 706/1.

الجملة، ومركز الجملة أو بؤرتها في الجملة التوليدية أو التحويلية الاسمية هو المبتدأ، وما يضاف إلى الجملة من كلمات يرتبط بها ارتباط الدوائر بالنواة[(1)].

2.2 الإسناد الفعلي وبعض قضاياه:

تتألف الجملة الفعلية من: مسند ومسند إليه (الفعل والفاعل) والصورة الأساسية للجمل التي مسندها فعل، أن يتقدم الفعل على المسند إليه، ولا يتقدم المسند إليه على الفعل إلاَّ لغرض يقتضيه المقام[(2)].

1.2.2 الفاعل:

الفاعل عند النحويين الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه مقدماً عليه سواء وجد منه فعل حقيقة أو لم يوجد، نحو "نجح محمدٌ"، فمحمدٌ: هو المسند إليه، والفعل نجح هو المسند، وهو فعل تام أسند إلى "محمد"[(3)].

في قوله تعالى: (إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً)[(4)].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء وسكون الغين وفتح الشين مخففة وألف بعدها ورفع (النعاسُ)، وقرأ نافع بضم الياء الأولى، وسكون الغين وكسر الشين وتخفيفهما وياء بعدها، ونصب (النعاسَ)، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الغين وكسر الشين وتشديدها وياء بعدها ونصب (النعاسَ)[(5)].

---

(1) عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1404هـ، 1984م: 98.

(2) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 1/14-16.

(3) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 1/148؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 2/364.

(4) الأنفال: 11.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 3/195؛ التميمي، كتاب السبعة، مصدر سابق: 304؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 2/248.

وقال أبو شامة (يَغْشاكم) مضارع (غشي)، والنعاس رفع به على الفاعلية، أما (يُغَشيكُم) مضارع (أغْشَى) والنعاس منصوب على المفعولية، و(يُغَشِّيكم) مضارع (غَشَّى)[1].

ومن ناحية تركيبية فإنَّ اللغة تجيز النمطين (إذ يُغشِّيكم النعاسَ) و(يغشاكم النعاسُ) فالضمة والفتحة مؤشرات تركيبية على الفاعلية والمفعولية.

أما من ناحية تفسيرية إذا كانت البنية السطحية (يُغَشِّيكم النعاسَ) فإن البنية العميقة (يُغَشِّيكم اللهُ العناسَ) فتحولت الجملة من البنية العميقة إلى البنية السطحية بفعل عنصر من عناصر التحويل وهو الحذف.

أما إذا اعتبرنا أن البنية السطحية (يغشاكم النعاسَ) فإن البنية العميقة (يغشاكم النعاسَ اللهُ) فالجملة حدث فيها تحويل عن طريق التقديم والتأخير.

يتضح أنه على الرغم من أن النحويين يعربون الاسم المرفوع بعد الأفعال من هذه الصيغ فاعلاً، فالمعنى هو المفعولية، فالمفعول المنصوب في جملة يغشيكم النعاسَ أصبح يغشاكم النعاسُ، وعليه ما يحل محل الفاعل يتشكل بشكله، فيرفع لكنه يظل محتفظاً بنسبته التي كانت له من قبل مع الفعل.

لذا فإن اختلفت القراءة فالمعنى واحد، وهو أن الله يذكرهم بما أنعم به عليهم من إلقائه النعاس عليهم أماناً أمنهم به من خوفهم الذي حصل لهم من كثرة عدوهم وقلتهم يوم بدر[2].

وفي قوله تعالى: (وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا)[3].

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر: (ونُرِيَ) بنصب الأسماء، وقرأ حمزة والكسائي: (ويَرَى) برفع الأسماء[4].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 3/195-196؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 7/371-372؛ الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات: 3/268.

(2) ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل القريشي الدمشقي (700-774هـ)، مختصر ابن كثير، نقحه محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة الصفا، ط1، 1424هـ، 2003م: 2/7.

(3) القصص: 6.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 4/67؛ التميمي، كتاب السبعة، مصدر سابق: 492؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 541-542؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 2/405.

قال في قراءة (ويَرَى) فليزم من ذلك رفع الكلم الثلاث التي بعدها على الفاعلية، وهي (فِرعَونُ وهامان وجنودهما) وفي القراءة الأخرى الثلاث منصوبة على المفعولية[1].

نلحظ هنا أن المؤلف اتبع المنهج الوصفي التقريري حيث لم يُفصِّل الحجة لهذا التوجيه، فالمعنى العام للقراءتين عند القرطبي بالرفع على معنى (ونحنُ نُمَكِّنُ) عطفاً على ما قبله، أمَّا (ويَرَى فرعون وهامان) بمعنى ويُرِي الله فرعون وهامان وجنودهما ما كانوا يحذرون، وذلك أنهم أُخبروا أن هلاكهم على يد رجل من بني إسرائيل فكانوا على وجل فأراهم الله ما كانوا يحذرون[2].

ومن ناحية تفسيرية يرى التحويليون أن البنية العميقة (يُرِيَ الله فرعونَ وهامان وجنودهما ما كانوا يحذرون) المتعدي لمفعولين، ثم تحولت الجملة في شكلها السطحي (ويَرَى فرعونُ وهامان وجنودهما) بفعل عنصر من عناصر التحويل وهو الحذف، لغرض دلالي وهو صيانة المحذوف من الذكر تشريفاً له.

من هنا يتضح أنَّه ليس للعلامة الإعرابية قيمة دلالية في المعنى سوى تحقيق لما جاء به أقوال العلماء وهو أن الترتيب أمرٌ يراد به سرٌّ من أسرار العربية، ووسيلة يقرب بها المعنى العميق والدلالة البعيدة.

2.2.2 تقديم وتأخير الفاعل:

الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ويعقبه المفعول، وقد يخالف ذلك الأصل؛ لأنَّ للعرب غرضاً في ذلك، فمدار تقديم المفعول به على الفاعل هو الاهتمام والعناية كسائر مواطن التقديم[3].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 67/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 332/5؛ الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات: 6/6-7.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 249/13.

(3) السامرائي: معاني النحو: 54/2-58.

في قوله تعالى: (فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ)[1].

قرأ ابن كثير وحده: (فَتَلَقَّى آدَمَ من ربهِ كلماتٌ) وقرأ الباقون: (فتلقى آدمُ من ربه كلماتٍ)[2].

وجَّه المؤلف القراءة كالآتي:

قال فيكون آدمُ فاعلاً، وكلماتٍ مفعولاً، وعلامة نصبه الكسرة، وعكس ابن كثير فجعل آدم مفعولاً فنصبه وكلماتٌ فاعلاً فرفعها، ثم ذكر الحجة في هذا التوجيه بقوله: والمعنى واحد؛ لأنَّ ما تلقيته فقد تلقاك، وكذا ما أصبته فقد أصابك[3].

والتحليل في ضوء المنهج التفسيري فإن الجملة التوليدية (الأصل)، (فَتَلَقَّى آدمُ) بالرفع تحولت إلى جملة سطحية وهي (فَتَلَقَّى آدمَ) بفعل عنصر التحويل الترتيب (التقديم والتأخير).

والجملتان متساويتان من حيث إنَّ الفعل فيهما يُتبع باسم مرفوع، إلاَّ أنَّ الاسم المرفوع في الأولى هو الفاعل، وفي الثانية المفعول.

ومع تساوي المعنى فإنَّ العلامة الإعرابية ليس لها قيمة دلالية.

3.2.2 ما لم يسمَ فاعله:

هو مفعول به من جهة المعنى، أو هو اسم يحل محل الفاعل المحذوف، ويأخذ أحكامه ويصير عمدة لا يصح الاستغناء عنه، فيُضم أول الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله مطلقاً، أي: سواءٌ كان ماضياً أم مضارعاً، ويكسر ما قبل آخر الماضي، ويُفتح ما قبل آخر المضارع[4].

---

(1) البقرة: 37.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 286/2؛ التميمي، كتاب السبعة، مصدر سابق: 154؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 94، السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 10/2.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 286/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 326/1؛ الخطيب، معجم القراءات: 85/1.

(4) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 157/1؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 391/2.

في قوله تعالى: (نُسَيِّرُ الْجِبَالَ)[1].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (يوم تُسَيَّرُ) بالتاء، (الجبالُ) رفعاً.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي (نُسَيِّرُ) بالنون (الجبَالَ) نصباً[2].

قال -ولم يفاضل بين القراءتين- حجة من بنى الفعل للمفعول به قوله: (وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ)[3]، وقوله: (وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ)[4].

ويقوي النون في "نسير" في قوله تعالى: (وَحَشَرْنَاهُمْ)[5].

ومن ناحية تركيبية تجيز اللغة النمطين "نُسيِّر الجبالَ"، و"تُسيَّر الجبالُ" فالفتحة والضمة مؤشرات تركيبية على المفعولية.

ومن ناحية تحويلية يرى أصحاب المنهج التحويلي في سبيل تفسير الاختلاف، أنه جرى تحويل سببه حذف الفاعل للعلم به، وهو الله أو من يأمره من الملائكة؛ فأفرغت الجملة من المسند إليه فتغيرت الحركة (الجبالَ < الجبالُ) حتى يصلح النمط للإسناد.

4.2.2 إنابة غير المفعول مع وجود المفعول:

إنَّ الفعل إذا بُني لما لم يُسمَّ فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل، وإذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه، ولم يجز أبو شامة إقامة غيره مقامه مع وجوده، فوافق بذلك الاختيار البصريين وخالف الكوفيين[6].

---

(1) الكهف: 47.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 337/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 90/3؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 127/6؛ الخطيب، معجم القراءات: 230/5.

(3) النبأ: 20.

(4) التكوير: 3.

(5) الكهف: 47.

(6) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 160/1-161؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 398/2-399.

فيقف في هذه المسألة من الصناعة موقف الالتزام والمحافظة، حتى ولو كان هذا الوجه موافقاً للمعنى.

في قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ)[1].

قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحده: "نُجِّيَ المُؤْمِنِينَ" بنون واحدة مشددة الجيم على ما لم يُسَمَّ فاعله والياء ساكنة.

وروى حفص عن عاصم: "نُنجي المُؤمنينَ" بنونين: الأولى مضمومة والثانية ساكنة والجيم خفيفة وكذلك قرأ حمزة والباقون[2].

ومن المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في توجيه هذه القراءة رأي أبي عبيد في اختياره لقراءة ابن عامر لموافقتها للمصاحف.

ثم بعد ذلك ذكر آراء النحاة الذين ضعفوا هذه القراءة ومنهم الزجاج بقوله: "فأمَّا ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له؛ لأنَّ ما لم يسمَّ فاعله لا يكون بغير فاعل، أما القول بأن المعنى نجى النجاء المؤمنين فهذا خطأ بإجماع النحويين، لا يجوز ضُرِب زيداً، يريد ضُرِب الضرب زيداً"[3].

ثم ذكر توجيه الفراء بقوله: "القراء يقرؤونها بنونين وكتابتها بنون واحدة، وذلك لأنَّ النون الثانية ساكنة ولا تظهر الساكنة على اللسان، فلما خُفيت حُذفت"، وقد لحّن هذه القراءة؛ لصعوبة توجيه هذه القراءة على صيغة المبني للمجهول؛ لأنَّ كلمة المؤمنين بعدها منصوبة وليست مرفوعة[4].

نلحظ هنا أنَّه وافق رأي المحدثين على أن الأصل بنونين (فننجي) ثم حدث حذف لإحدى النونين.

---

(1) الأنبياء: 88.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 390/3؛ التميمي، كتاب السبعة، مصدر سابق: 430؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 469-470؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 311/6.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 389/3؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 403/3.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 389/3؛ الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق: 210/2.

بعد ذلك ذكر المؤلف توجيه النحاس، قال: "لا يجوز عن أحد من النحويين الإدغام؛ لبعد النون من الجيم فلا تدغم فيها"[1].

ثم ذكر رأي الزمخشري الذي أنكر جواز إدغام النون في الجيم والإسناد للمصدر مع المفعول به[2].

وقال مكي: فيه بُعد من وجهين، أحدهما: أنَّ الأصل أن يقوم المفعول مقام الفاعل دون المصدر، والثاني: أنه كان يجب فتح الياء من نجى؛ لأنه فعل ماضٍ[3].

وقال أبو علي: لا تدغم النون في الجيم في شيء من كلام العرب، ولا يجوز أن يُسند الفعل إلى المصدر ويضمر، ولا يجيز ذلك أيضاً في الضرورة الشعرية، وقال: والبيت الذي أنشده ابن قتيبة.

"ولو ولدت فقيرة جَرَوَ كلبٍ لسُبَّ بذلك الجرْوِ الكلابا"[4]

ثم ذكر قراءة أبي جعفر قوله: ﴿لِيُجْزَى قَوْماً﴾[5]، قال أبو علي وإن هذا الاستدلال ليس حجة في هذه القراءة وإنَّما الحجة أن الراوي حسب الإخفاء إدغاماً[6].

ويتضح هنا في توجيه هذه القراءة أن المؤلف قدم آراء النحاة على آراء علماء القراءات، وبعد أن ذكر المؤلف المصادر التي اعتمد عليها في التوجيه، قال: وكل هذا الاستدلال بقراءات ضعيفة شاذة وبضرورات الشعر، كل ذلك مما يشهد بضعف هذه القراءة، وعجبت ممن يذكرها ويترك غيرها مما هو شائع لغة ونقلاً

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 390/3؛ النحاس، إعراب القرآن: 78/3؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 334/11-335؛ الخطيب، معجم القراءات: 48/6-49.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 390/3؛ الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 582/2.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 390-391؛ مكي، أبو محمد، ابن أبي طالب (ت: 437هـ)، إعراب مشكل القرآن، تحقيق حاتم صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ، 1984م، 481/2-483.

(4) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 533/3؛ البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 337/1، البيت لجرير في خزانة الأدب ولا يوجد في ديوانه.

(5) البقرة: 278.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 390/3-391؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 160/3-161؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 106/5.

وموافق خطأً، ثم استشهد برأي ابن جني في كتابه الخصائص في باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس، حيث قال: هو جائز في القياس، وإن لم يرد في الاستعمال، ثم أنشد لسب بذلك الجرو الكلابا، وقال هذا من أقبح الضرورة، وما جاء بهذه القراءة هو على حذف إحدى النونين[1].

وللرد على المؤلف نقول: إنَّ هذه القراءات قراءات متواترة ليست ضعيفة، فالقراءة لا تعتمد على فشو لغة بل على الأثر والنقل الصحيح.

والمعنى العام عند القرطبي على اختلاف القراءات أن في هذه الآية شرط الله لمن دعاه أن يجيبه كما أجابه وينجيه كما أنجاه[2].

أما من ناحية تفسيرية فمن الممكن أن تكون جملة (نُجِّي المؤمنين) بنية سطحية حدث فيها تحويل عن طريق حذف المصدر، على اعتبار أن الأصل (نُجِّي النجاءُ المؤمنين) أو أنَّه أراد (ننجي) فحذفت إحدى النونين استثقالاً لتوالي النونين.

وإن وقوع المفعول به محل الفاعل إيذان بشبه به، فكلاهما من ضروريات الفعل وإذا وُجد مع المفعول به غيره مما يصلح للحلول محل الفاعل أجازته اللغة دون أن تضحي بذاتية العناصر التي تحل محل الفاعل؛ وذلك لأنَّ المفعول مع رفعه يظل مستصحباً لمعنى المفعولية، وكذلك بدائل المفعول.

5.2.2 إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه:

قال ابن جني[3]: "إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير، منه ما حكاه سيبويه من قولهم[4]:

---

(1) أبو شامةإبراز المعاني، مصدر سابق : 3/391-392؛ ابن جني، أبو الفتح عثمان الأزدي (ت: 392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، مكتبة العلمية، ط2، 1371هـ، 1952م، 1/397-398.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 11/334-335.

(3) أبو شامة إبراز المعاني : 4/109؛ الأزدي، أبو الفتح عثمان بن جني (: 392هـ) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419هـ، 1998م: 2/236.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني: 4/109؛ سيبويه، كتاب سيبويه: 1/224.

إذا كان غداً فأتتى

وكذلك قول الشاعر:

فإن كان لا يرضيك حتى تردَّني   إلى قطرىٍّ لا أخالُكَ راضيا

في قوله تعالى: (فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ)(1).

قرأ ابن عامر (فَزَّعَ) بفتح الفاء، وفتح كسر الزاي، وقرأ الباقون (فُزِّعَ) بضم الفاء وكسر الزاي مع تشديد الزاي في القراءتين(2).

اهتم المؤلف في توجيه هذه القراءة باختصار وضوح، واستنصر لذلك بالشعر لتدعيم هذه القراءة بقوله(3):

الخُلَفَ في هذين الفعلين في إسد ناد الفعل إلى الفاعل، وهو الله عز وجــل، أو لما لم يسم فاعله، وكلاهما ظاهر، فإن أسند فُزِّعَ إلى الفاعل، فالفاعل هو الله تعالى، أو ما هناك من الحال".

ومن ناحية تركيبية فإنَّ اللغة تجيز القراءتين (فَزَّعَ) مبنياً للفاعل، و(فُزِّعَ) مبنياً للمفعول.

أما من ناحية تفسيرية فإن البنية العميقة (فَزَّع الله عن قلوبهم) ثم جرى حذف في الجملة لدلالة الحال عليه، أي الضمير في قلوبهم عائد على الملائكة الذين دعوهم آلهة، ففي الكلام حذف يدل عليه الظاهر، فكأنَّه قال ولا هم شفعاء كما تحسبون أنتم بل هم عبدة مستسلمون أبداً حتى إذا فزع عن قلوبهم(4)، يعني: طير الفزع عنها أو بمعنى كُشِفَ عنها.

وقد قال ابن عطية ومن لم يشعر أن الملائكة المشار إليهم من أول قوله (الذين زعمتم) لم تتصل له هذه الآية بما قبلها فلذلك اضطرب المفسرون في

---

(1) سبأ: 23.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 109/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 297/3؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق : 295/14-298؛ الخطيب، معجم القراءات : 366/7-369.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 109/4.

(4) ابن منظور، لسان العرب: (فَزَعَ): 258/10.

تفسيرها، حتى قال بعضهم الكفار بعد حلول الموت (فزع عن قلوبهم) بفقد الحياة فرأوا الحقيقة وزال فزعهم من شبه ما يقال لهم في حياتهم[1]، فأصبحت البنية السطحية (فَزَّغ عن قلوبهم) أو (فُزِّع عن قلوبهم)

ونلحظ هنا أن الجار والمجرور قد أخذ حكم المفعول الحقيقي في الإحلال محل الفاعل فأصبح الجر سطحاً عمقه النصب مما يسمح بتداخل الجر والنصب، وثبات النسبة والمعنى رغم تغير الشكل الإعرابي.

6.2.2 تأنيث عامل الفاعل:

يجوز تذكير الفعل وتأنيثه في عدة أمور، وضعها النحاة، قاس عليها المؤلف عدداً من القراءات.

الفاعل جمع تكسير:

وسأذكر بعض هذه الحالات التي وردت في توجيهاته.

في قوله تعالى: (فَنَادَتْهُ الْمَلآئِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ)[2].

قرأ حمزة والكسائي (فناداه) ممالة وباقي السبعة (فنادته) بتاء التأنيث[3]، فقال إسناد الفعل إلى الجماعة يجوز تذكيره وتأنيثه[4].

---

(1) الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية (ت: 546هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422هـ، 2001م: 418/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 444/5.

(2) آل عمران: 39.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 17/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 18/2-19؛ الأندلسي، ابن عطية، المحرر الوجيز: 428/1؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 116/2.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 17/3؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 81/2؛ الخطيب، معجم القراءات: 485/1-486.

الفاعل مؤنث المجازي:

في قوله تعالى: (يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ)[1].

قرأ (يشهد) بالتذكير حمزة والكسائي، والباقون بالتأنيث[2].

لأنَّ تأنيث الألسنة غير حقيقي، فجاز فيه الوجهان، ثم قال: قال أبو علي: كلاهما حسن وقد مر نحوه[3].

والمقصود قراءة (يشهد) بالياء لأنَّ التأنيث مجازي، وقد وقع الفصل أي: الجار والمجرور قد حال بين الاسم والفعل.

الفاعل اسم جنس:

في قوله تعالى: (تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ)[4].

قراءة الجمهور "الرياح" جمعاً، وحمزة والكسائي "الريح: مفرداً[5].

وهو بمعنى الجمع؛ لأنَّ المراد به الجنس.

قال الجوهري: الرِّيح واحدة الرِّياح وقد تجمع على أرواح لأنَّ أصلها الواو، وإنَّما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها وإذا رجعوا إلى الفتح عادت إلى الواو.

والعرب تقول لا تلقح السحابُ إلاَّ من رياح مختلفة، يريد اجعلها لقاحاً للسحاب ولا تجعلها عذاباً، ويحقق ذلك مجيء الجمع في آيات الرحمة، والواحد في

---

(1) النور: 24.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 26/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 196/3؛ الأندلسي، ابن عطية، المحرر الوجيز: 174/4.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 26/4؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 386/2؛ والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق : 210/12؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 215/5؛ والخطيب، عبد الرحمن، معجم القراءات: 249/6.

(4) الكهف: 45.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 334/2؛ الأندلسي ابن عطية، المحرر الوجيز : 520/3؛ والسخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق : 45/2؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 461/4؛ الخطيب، عبد الرحمن، معجم القراءات: 228/5-229.

قصص العذاب كالريح العقيم، وريحاً صرصراً، وفي الحديث الرِّيح من رَوْح الله أي من رحمته[1].

التأنيث على المعنى:

في قوله تعالى: (وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُّؤْتِهَا)[2].

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر (يقنت) بالياء (وتَعْمل) بالتاء، (نُؤتها) بالنون، وقرأ حمزة والكسائي كل ذلك بالياء[3].

فالياء في يعمل عطف على (يقنت) وأجمعوا في (يقنت) على لفظ التذكير، رداً على لفظ (مَن) فكذا ما عطف عليه، وهو (ويعمل) وبالتاء على التأنيث رداً على معنى (من) لأنَّها عبارة عن النساء، ولهذا رجعت الضمائر بلفظ التأنيث في: "يُؤتها أجرها مرَّتين وأعتَدْنَا لَهَا"[4].

وقد حاولت الدراسات الحديثة تعليل وجود تطابق الفعل مع الاسم، من حيث التذكير والتأنيث، حيث يرى رمضان عبد التواب أن فقدان الصلة العقلية بين الاسم والمسمى، في أذهان أصحاب اللغة جعلهم يذكرون ما كان مؤنثاً.

وعليه يمكن القول أن قضية الفصل بين المذكر والمؤنث تخضع لقانون المشاكلة اللفظية، وذلك لأنَّ اللغة تتعامل مع اللفظ، لا مع الحقيقة، وهذا هو السبب في قبول بعض الأنماط اللغوية علامة التأنيث جوازاً[5].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (روح): 355/5.

(2) الأحزاب: 31.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 98/4؛ الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق: 341/2-342؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 283/3-284؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 196/2-197.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 98/4؛ الأندلسي، ابن عطية، المحرر الوجيز: 381/4-382؛ السخاوي، فتح الوصيد، مصدر سابق: 418/2-419؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 413/5؛ الخطيب، معجم القراءات: 279/7-281.

(5) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت: 251-255.

الفصل الثالث

المنصوبات

شكلت المنصوبات قسماً كبيراً من توجيهات أبي شامة في القراءات القرآنية، وقد جاءت على النحو الآتي:

1. المفعول به وبعض قضاياه: حذف المفعول به، حذف عامل المفعول به (المنصوب على الاختصاص، المدح والذم، الإغراء)، تقدم المفعول على عامله.
2. المفاعيل: المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول لأجله.
3. المحمول على المفعول به: النداء، الاستثناء.
4. المشبه بالمفعول به: الحال، التمييز.

1.3 المفعول به:

يعرف المفعول به بأنه ما يقع عليه فعل الفاعل، بغير حاجة إلى حرف الجر أو بواسطته[1].

ومن مواضعه في كتاب إبراز المعاني:

في قوله تعالى: (مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ)[2].

قرأ هشام (كذّب) بالتشديد، وقرأ الباقون بالتخفيف.

قال: قال أبو علي[3] حجة من شدد جعل الفعل متعدياً إلى مفعول، بدلالة قوله:

---

(1) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق : 416/2؛ الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت: 1094هـ، 1683م)، الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، أعده للطبع ووضع فهارسه، عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1419هـ، 1998م: 808.

(2) النجم: 11.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 188/4؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 294/2؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 206/6.

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رأيْتَ بواسطٍ[1] غَلَس الظلام من الرَّباب خيالا

ومعنى كذبتك أي: أرتك ما لا حقيقة له، فمعنى (ما كَذَب الفؤاد ما رأى) أي لم يكذبْ فؤاده ما أدركه بصره، ثم نقل تأويل الزمخشري فقال[2]: ما كذب فؤاد محمد ما رآه ببصره من صورة جبريل عليه السلام.

وقال: قال أبو عبيد[3]: بالتخفيف نقرأ، وهي في التفسير (ما كذب في رؤيته) أو (فيما رأى).

من ناحية تركيبية تجيز اللغة النمطين (ما كَذَبَ الفؤاد فيما رأى) و(ما كَذَّب الفؤاد ما رأى).

ومن ناحية تفسيرية فإن النمط الأول من الجمل العميقة التي حدث فيها تحويل بحذف حرف الجر، فوصل الفعل مباشرة إلى مفعوله في البنية السطحية في النمط الثاني، ويُعتبر هذا نوعاً من التخفف الذي تلجأ إليه العربية كثيراً عند وضوح المراد؛ لتساوي الحالتين في التعبير عن مدلول واحد.

وفي قوله تعالى: (سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ)[4].

قرأ حفص (سواءً) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع[5].

فقال وجه الرفع أنه خبر و(العاكف) مبتدأ، والجملة ثاني مفعول (جعلنا) أما نصبه فعلى أنه المفعول الثاني و(العاكف) مرفوع على الفاعلية[6].

---

(1) البيت للأخطل: غياث بن غوث بن الصلت أبو مالك الثعلبي النصراني (ت: 710م)، ديوان الأخطل، شرح مجيد طراد، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت: 239-245؛ سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 174/3؛ المبرد، المقتضب، مصدر سابق: 295/3؛ البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 9/6-10-12، 122/11-131-133.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 189/4؛ الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 29/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 156/8.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 189/4؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 92/17-93.

(4) الحج: 25.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 8/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 167/3-168؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 118/2؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 336/6.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 8/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 140/5؛ الخطيب، معجم القراءات: 100/6.

ولعل سبب اختياره هذا التوجيه الانطلاق من عله الإعراب؛ وذلك لأنَّه مصدر وصف به، فهو في قوة اسم الفاعل المشتق.

ثم جوَّز أن يكون حالاً من الهاء في جعلنا، وللناس هو المفعول الثاني والتقدير (جعلنا لهم في حال استواء العاكف فيه والبادي فيه).

النمطان اللغويان (سواءً، وسواءٌ) جائزان من ناحية تركيبية، فالرفع مؤشر على الإسناد، والنصب مؤشر على المفعولية.

ومن ناحية تفسيرية فإنَّ الضمة مؤشر على أن العاكف والبادي سواءٌ فيه، أي ليس أحدهما أحق به من الآخر، والفتحة كأنه قال: سوينا فيه بين الناس سواء، وقد نزلت هذه الآية عام الحديبية حينما صُدَّ الرسول وأهله عليه السلام من المسجد الحرام، فنزلوا خارجاً عنه.

ويرى محمود شرف الدين أن النسبة أو المعنى هي الرابطة العظمى بين المفردات رغم تغير الحالات والعلامات والأشكال[1].

وفي قوله تعالى: (صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ)[2].

قرأ عاصم وحمزة والكسائي بتشديد الدال من (صَدَّقَ) وقرأ الباقون بتخفيفها[3].

فقال حجة من خفف أنه لم يُعدِّ (صدّق) إلى المفعول لكنه نصب (ظنَّه) على الظرف أي: صدق في ظنه، أو على المصدر بفعل مقدر (يظُنُّ ظنّه).

وحجة من شدَّد أنَّه عدّى (صدَّق) إلى الظن على معنى: أن إبليس صدّق ظنَّه أو وجد ظنَّه صادقاً، وبالتخفيف والتشديد قيل: هما سواء.

---

(1) شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: 106.

(2) سبأ: 20.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 108/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 296/3؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 207/2؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 262/7-263؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 442/5.

وقال روى (ظنُّه) بالرفع على تخفيف صدَّق، فيكون ظنه بدلاً من إبليس، وقيل: أيضاً يجوز نصب (إبليسَ) ورفع (ظنُّه) فكما صدق إبليس ظنّه فكذا صدقه ظنُّه، وظنُّه هو قوله (لأغْوِينَّهُمْ أَجْمَعِينَ)[1].

وقد اتفق أبو شامة مع علماء القراءات في توجيه هذه القراءة.

وتجيز اللغة من ناحية تركيبية (ظنَّه) بالرفع والنصب.

أما من ناحية وصفية تفسيرية، فنرى أن الجملتين (صدَّق عليهم إبليسُ ظنَّه) و(صدق إبليسَ ظنُّه) جرى فيهما تحويل عن طريق التقديم والتأخير والتقديم هنا لغرض دلالي.

(فظنّه) هو المفعول، وهو الفاعل في المعنى؛ لأنَّ إبليس ظنَّ ظنّاً فصار ظنه في الناس صادقاً، كأنَّه صدقه ظنه ولم يكذبه.

أو أن تكون جملة (صدّق إبليسُ في ظنه) بنية عميقة حدث فيها تحويل بحذف حرف الجر، فوصل الفعل مباشرة إلى مفعوله في البنية السطحية، لوضوح المراد وميل العربية للتخفيف والإيجاز.

1.1.3 حذف المفعول به:

قد يحذف المفعول به طلباً للاختصار ولا يحذف إلا لدليل نحو قوله تعالى: (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً)[2]، أي من خلقته لأن الاسم الموصول لا بد له من عائد أو الحذف اقتصاراً وقال السامرائي الحقيقة أن هذا ليس من باب الحذف لأن الأصل هنا عدم الذكر فليس له تقدير ولا نية[3].

ومن المواضع التي ذكرها أبو شامة على حذف المفعول به في توجيه القراءات القرآنية.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 108/4؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 417/4؛ الخطيب، معجم القراءات: 362/7-363.

(2) المدثر: 11.

(3) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 93/2-97.

في قوله تعالى: (تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ)[1].

قراءة عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر بضم التاء، وكسر اللام، وقرأ الباقون بفتح التاء واللام وتسكين العين[2].

قال أبو شامة حجة من شدّد دلّ على العلم والتعليم معاً، فيتعدى الفعل لاثنين أولهما محذوف، تقديره: تعلمون الناس الكتاب أي حفظه وفهمه.

ومن خفف إنَّما دلّ على العلم فقط وحجته أنه حمله على ما بعده من قوله (تدرسون) مخففاً، أي أنتم جامعون لفهم الكتاب وتلاوته[3]، (فَعَلم) التي بمعنى (عرف) تتعدى لمفعول واحد.

ومن ناحية تفسيرية فإنَّ أصل الجملة في بنيتها العميقة (يُعلِّمون الناس الكتاب) ولكن حصل تحويل بحذف المفعول به الأول لغرض دلالي وهو الاختصار.

وفي قوله تعالى: (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ)[4].

قرأ الجمهور (لا تحسبنَّ) بتاء الخطاب، وقرأ حميد بن قيس وهشام (لا يَحْسَبَنَّ) بالياء.

وقرأ ابن عامر (قُتِّلوا) مشددة التاء، وقرأ الباقون (قُتِلوا) مخففة التاء[5].

قال أبو شامة في توجيه قراءة حميد بن قيس وهشام (يحسبنَّ) بياء الغيبة، في الفاعل وجهان: أحدهما: أنه مضمرٌ: إمَّا ضمير الرسول، أو ضمير من يصلح للحسبان أي حاسبٍ.

---

(1) آل عمران: 79.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 31/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 30/2؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 351/1؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 463/1.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 31/3؛ الأندلسي، البحر المحيط: 530/2؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 148/2؛ الخطيب، معجم القراءات: 529/1.

(4) آل عمران: 169.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 45/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 49/2؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 364/1؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 540/1.

والثاني ما قاله الزمخشري[1]: وهو أن يكون (الذين قُتلوا) فاعلاً والتقدير (ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً)، وقال: جاز حذف المفعول به الأول، لأنه في الأصل مبتدأ، فحذف كما يحذف المبتدأ في (بل أحياءٌ) أي هم أحياء لدلالة الكلام عليهما.

وقد رفض أبو حيان هذا الذي أجازه الزمخشري، وقال: إن هذا التقدير يؤدي إلى تقديم الضمير على مفسره، وذلك لا يجوز إلا في أبواب محصورة، وعدّ باب رُبَّه رجلاً، ونِعْم رجلاً زيدٌ، والتنازع عند إعمال الثاني، وبأن حذف أحد مفعولي (ظن) اختصاراً إنما يتمشى عند الجمهور، ومنعه ابن ملكون.

وفي حين وافق أبو شامة السمين الحلبي هذا الذي أجازه الزمخشري، وقال أبو العباس أظنُ أن الشيخ توهم أنها مرفوعة تأكيداً للضمير في (قتلوا) ولم يتنبه أنه قدرها مفعولاً، وأما تمشيتُه قوله على مذهب الجمهور فيكفيه ذلك[2].

إن علة رفض أبي حيان ما أجازه الزمخشري أنه في باب التوكيد لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بضمير منفصل؛ فنقول (قوموا أنتم أنفُسُكم)[3].

وأجاز الجمهور حذف المفعول الثاني لظن اختصاراً لدلالة المقام عليه ومنعه ابن ملكون[4].

ومن ناحية تفسيرية فإن أصل الجملة في بنيتها العميقة (ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً) فحصل فيها تحويل بحذف المفعول به الأول لغرض دلالي وهو الاختصار لدلالة المقام عليه.

ومن اختياراته في تعليل حذف المفعول به:

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 45/3؛ الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق : 440/1؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 117/3؛ الخطيب، معجم القراءات: 618/1-619.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 45/3؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 117/3؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 256/2.

(3) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 186/3.

(4) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 350/2.

في قوله تعالى: (فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ)[1].

قرأ عاصم وحمزة والكسائي (فجزاءٌ مثلُ) جزاءٌ منونٌ، ومثلُ مرفوع، وقرأ الباقون (فجزاءُ مثلِ ما قَتَلَ) مضافةً بخفض مثلِ[2].

فقال: قال أبو علي: حجة من نون (جزاءٌ) ورفع (المثلُ) أنه صفة للجزاء والتقدير: فجزاءٌ مماثل للمقتول من الصيد في القيمة أو في الخلقة فَرَفَعَ (جزاءٌ) بالابتداء وخبره محذوف تقديره (فعليه جزاءٌ) ولا يجوز أن يكون قوله: (من النعم) على هذه القراءة متعلقاً بالمصدر لأنه متى وصف المصدر أو أكد أو عطف عليه امتنع تعلق شيء به.

وأما قراءة من أضاف الجزاء إلى المثلِ ولم يصف، فجاز تعلق (من النعم) به، وجزاء هنا بمنزلة (قَضى)، فكما تقول: (قضيت زيداً حقه) كذا تقول: جزيت الصيد مثله فظهر أن تقدير الآية (فعليه أن يجزي المقتول مثله من النعم، ثم حذف المفعول به الأول لما في قوة الكلام من الدلالة عليه، ثم أضيف الجزاء إلى المثلِ تخفيفاً فحجة من أضاف أن العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله يقولون: أنا أكرم مثلك أي: أنا أكرمك[3].

ومن ناحية تفسيرية فإنَّ أصل الجملة في بنيتها العميقة (فعليه أن يجزي المقتول مثله من النعم) فحصل فيها تحويل بحذف المفعول الأول لغرض دلالي، هو الاختصار وقوة الكلام للدلالة عليه.

ومن خلال هذه المسألة اتضح تفضيله لآراء الشافعي في تفسير القرآن الكريم.

---

(1) المائدة: 95.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 101/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 133/2-135؛ ابن جني، المحتسب: 327/1؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 418/1؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 237/2-238.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 101/3-102؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق : 309/6؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 22/4-23؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 606/2-609؛ الخطيب، معجم القراءات: 339/2-341.

في باب (جزاء صيد المحرم).

قال أبو شامة: فعليه أن يجزي المقتول مثله من النعم، فقد ذهب أبو حنيفة إلى أن المماثلة هي في القيمة في حين قال الشافعي: المثلية فيما وجد له مثل صورة، وما لم يوجد له مثل، فالمثلية في القيمة.

والظاهر في المثلية: أنَّها مثلية في الصورة والخلقة والصغر والعظم وهو قول الجمهور[1].

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وحجتهم أن الشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه فوجب ألاَّ يجوز كما لو كان لفضهما متفقاً[2].

وقد وافق أبو شامة علماء القراءات السبع والقرطبي في توجيه هذه القراءة.

2.1.3 حذف عامل المفعول به:

يجوز حذف ناصب المفعول به إذا دلَّ عليه دليل، نحو أن يقال "من ضربت؟"، فتقول "زيداً" والتقدير "ضربت زيداً"، فحذف "ضربت"، لدلالة ما قبله عليه[3].

قال تعالى: (فَسُحْقاً لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ)[4].

قرأ الكسائي (فَسُحْقاً) و(فَسُحُقاً) خفيفاً وثقيلاً، وقرأ الباقون (فَسُحْقاً)[5].

---

(1) الجزيري، عبد الر حمن بن محمد عوض، 1299-1360هـ، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، اعتنى بها عبد اللطيف بيتية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1392هـ، 1972م: 588/1-590.

(2) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 436/2-438.

(3) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 425/2.

(4) الملك: 11.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 214/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 54/4؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 328/2؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 294/8؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 342/6؛ الخطيب، معجم القراءات: 9/10.

السُّحق: البعد، وانتصابه على المصدر، أي: سحقهم الله سحقاً... والفعل منه ثلاثي، وقال الزجاج[1]: أي أسحقهم الله سحقاً، أن باعدهم بعداً، وقال الفارسي: القياس إسحاقاً فجاء المصدر على الحذف[2].

قال المؤلف "فسحقاً"، فيه وجهان:

أحدهما: أنه مبتدأ.

والثاني: مفعول فعل مضمر، فهو من باب (زيداً اضرب رأسه) يجوز فيه الرفع والنصب، والنصب أقوى في العربية[3].

لقد رجح أبو شامة النصب في هذه الصورة لأنك إن رفعت الاسم كان خبره جملة إنشائية طلبية، والجملة الطلبية يضعف الإخبار بها، لعدم احتمالها الصدق والكذب[4].

ومن ناحية تركيبية فالنمطان سائدان في لهجة العرب، وتسمح بهما بدليل القراءات وما ذكره الفارسي والقيسي.

ومن ناحية تفسيرية يمكن القول إن (فسُحُقاً) هي الأصل الاستعمالي، وإن (فَسُحْقاً) متطورة عنها فهي أسهل صوتياً لاحتوائها على مقطع مقفل بعد التسكين.

أمَّا على المستوى الإعرابي عند المقدسي، فالنصب على إضمار فعل هو عامل النصب، غير أن العامل هذا هو الاشتغال ويمكن أن نعرب الاسم المتقدم مشغولاً عنه منصوباً، ولا حاجة لأن نذكر له ناصباً، لأن تقدير الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها عند الكثير من اللغويين[5].

وقد تأخذ العلاقة الفعلية في بعض الأمثلة شكل الرفع بأن يرفع الاسم لمبررات شكلية معينة، ومعه يبقى المعنى الأساسي كما هو بحيث لو زالت هذه

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 214/4؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 199/5.

(2) ابن منظور، لسان العرب: (سَحَقَ): 194/6-195؛

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 214/4-215؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 340/6.

(4) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 410/2.

(5) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 126/2-127.

المبررات الشكلية لبرزت العلاقة الفعلية في ثوب النصب، فالمعنى يبقى على المفعولية؛ لأن الشكل قد يتغير لكن النسبة بين العناصر تبقى كما هي[1].

وفي قوله تعالى: (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا)[2].

قرأ حفص بالنصب (الخامسةَ)، وقرأ الباقون بالرفع (الخامسةُ)[3].

وتُعدْ قراءة حفص من قبيل حذف عامل المفعول به، ومن اختياراته في توجيه قراءة حفص تعليلات الفارسي، فالرفع على الابتداء وما بعده من (أنّ) وما في خبرها الخبر.

وأمَّا النصب لقراءة حفص حمله على آية سابقة هي (أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ)[4]، فحمل (الخامسةَ) على (أربعَ) في الإعراب[5].

أما عند مكي فالنصب بإضمار فعل دلّ عليه المذكور والتقدير: (وشهِد الخامسةَ)[6].

ومن ناحية تركيبية تجيز اللغة النمطين (الخامسةُ) و(الخامسةَ) فالضمة والفتحة مؤشرات تركيبية على الإسناد والفضلة.

من ناحية وصفية تفسيرية، فإن الأصل قراءة الجمهور (والخامسةُ أن غَضَبَ الله عليها) وأما قراءة حفص بالنصب (الخامسةَ أن غضب الله عليها) جاءت جملة تحويلية، فقد تحولت من جملة اسمية إلى فعلية حذف فيها الفعل فسوغت النصب على المفعولية.

---

(1) شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الكل والنسبة: 324-327.

(2) النور: 9.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 23/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 192/3-193؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 166/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 399/6؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 211/5؛ الخطيب، معجم القراءات: 232/6-233.

(4) النور: 8.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 23/4-24؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 192/3-193.

(6) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 135/2.

النصب على الاختصاص:

هو التحول من شكل كلامي إلى شكل آخر بفعل معنى انفعالي ما، وهذا المعنى إمَّا أن يكون مدحاً أو ذمّاً أو شتماً أو ترحماً أو فخراً إلى غير هذه المعاني العاطفية[1].

في قوله تعالى: (كَلَّا إِنَّهَا لَظَى # نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى)[2].

قرأ حفص (نزَّاعةً)، وقرأ الباقون (نزاعةٌ)[3].

ذكر المؤلف ثلاثة آراء للزجاج في تعليل قراءة الرفع والنصب، فالنصب فعلى الاختصاص، أو على تقدير تتلظى نزاعةً أو على الحال المؤكِّدة.

وأمَّا الرفع فعلى أن (نزاعة) خبر لظى، أو أن تكون لظى خبر (إنَّ) و(نزاعة) خبر ثانٍ، والضمير في أنها ضمير القصة، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره (هي نزاعةٌ)[4].

ثم قال جوز الزمخشري أن تكون نزاعة صفة لظى، إن أريد به اللهب ولم يكن علماً على النار[5]، إلاَّ أن هذا القول باطل، بدليل أنه لم يصرف.

ومن ناحية تفسيرية فالاختصاص أسلوب تحويلي، جرى فيه التحويل بالحركة الإعرابية (علامة النصب) فهي تجسيد للمعنى الإفصاحي وليست أثراً لعامل محذوف، وإنَّما تقتضيه الدلالة على تخصيص هذا المنصوب ولفت السامع إليه[6].

---

(1) عبابنه، يحيى، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مجلد 11، العدد1، 1413هـ، 1993م: 29.

(2) المعارج: 16.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 219/4؛ الحجة، الفارسي : 62/4؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 335/2-336؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 367/5.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 219/4؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 221/5.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 219/4؛ الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق : 158/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 328/8-329؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 376/6-377.

(6) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها: 163-164.

الأصل			
إنها	لظى	نزاعةٌ	للشوى
الهاء	خبر	الخبر الثاني	جار ومجرور
ضمير	(إنّ)	أو	
القصة		خبر مبتدأ محذوف	
	داخل معنى التخصيص		
	فتحولت الجملة أسلوبياً إلى ←		
إنها	لظى	نزاعةً	للشوى
الهاء	خبر	مرفوع	جار ومجرور
ضمير	(إنّ)	لكنه منصوب	
القصة		بالتحويل الأسلوبي بعد	
		تحول المعنى من الخبر	
		إلى التخصيص للردع	
		والزجر أو التخويف	
		والترهيب	

وفي قوله تعالى: (بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ)[1].

قرأ عاصم وحمزة "بزينةٍ" بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين، وقرأ أبو بكر "الكواكبَ" بالنصب، وقرأ الباقون بالخفض[2].

قال أبو شامة حجة من أضاف "زينةٌ" إلى "الكواكب":

1. أنّ (الزينة) مصدر و(الكواكبُ) فاعل، فأضاف المصدر إلى فاعله أو أن (الزينة) مصدر (الكواكبَ) مفعول به، فأضاف المصدر إلى المفعول به، والتقدير (زانتها الكواكبُ) أو (زانَ اللهُ تعالى الكواكبَ وحسنها)، وإن فسر

(1) الصافات: 6.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 126/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 313/3-314؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 221/2؛ الأندلسي: 456/4-457؛ الخطيب، معجم القراءات: 4/8-6.

الزينة بالاسم فالإضافة تكون للبيان لأنها إضافة أعم إلى أخص، نحو: خاتم حديد.

2. وحجة من نون (الزينة) وجد أن (الكواكب) عطف بيان، أو بدل اشتمال.
3. وحجة من نون (الزينة) ونصب (الكواكبَ) أن (الزينة) مصدر و(الكواكبَ) مفعول به والفاعل محذوف، أو منصوب بإضمار (أعني) بعد التنكير المشعر بالتعظيم(1).

قال: وجوز الزجاج أن يكون بدلاً من موضع بزينة(2).

قال نعوم تشومسكي، صاحب نظرية التوليد والتحويل أن التحويل ينطلق من مفهوم خاص للأسلوب، فالكاتب يستخدم أنواعاً من التحويلات في لغته ولاسيما التحويلات الاختيارية بحيث تصبح هذه التحويلات مميزاً أسلوبياً عنده؛ لأنَّه في الأصل استغلال لطاقات اللغة(3).

ومن ناحية تفسيرية نمثل هذه الظاهرة لنرى أثر التحويلات في تغيير الإعراب.

الأصل	
بزينةٍ	الكواكب
الزينة: مجرور لفظاً، منصوب محلاً، ويمكن أن يكون اسماً أو يكون مصدراً يعمل عمل فعله.	عطف بيان، مجرور، أو بدل اشتمال مجرور.
داخل معنى التعظيم ↓	**فتحولت أسلوبياً إلى** ←
بزينةٍ	الكواكبَ
الزينة: مجرور لفظاً منصوب محلاً، ويمكن أن يكون اسماً أو يكون مصدراً يعمل عمل فعله.	مجرور، ولكنه منصوب بالتحويل الأسلوبي بعد تحول المعنى من الخبر إلى التخصيص للتعظيم، للمدح والثناء.

---

(1) أبو شامة إبراز المعاني، مصدر سابق : 4/126-127؛ الأندلسي البحر المحيط، مصدر سابق : 7/338؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 5/495.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 4/127؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 4/298.

(3) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985: 33.

ومن المواضع التي برز فيها أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في كتابه إبراز المعاني:

قوله تعالى: (قَوْلَ الْحَقِّ)[1].

قرأ ابن عامر وعاصم (قولَ الحقِّ) بالنصب، ورفع الباقون[2].

قال: حجة من نصب (قولَ الحقِ) على أنَّه مصدرٌ مؤكدٌ لقوله: (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ)، أي (قلت قول الصدق) وقيل هو نصب على المدح، والحق اسم الله تعالى.

وحجة من رفع أنه أضمر مبتدأ على تقدير هو الحق، أي عيسى؛ لأنه كلمة الله تعالى، أو هذا الكلام قول الحق، أي الصدق[3].

والمنهج التركيبي لا يعترف بالحذف والتقدير، ولا بوجود العامل.

ومن ناحية تفسيرية فإنَّ طريقة التحويل الأسلوبي في إعراب الأسماء تخرج النمط اللغوي من بنيته السطحية الظاهرة، إلى بنية أخرى مختلفة تركيبياً عن تحويل النمط الإعرابي من الرفع إلى النصب، أو بالعكس لإضفاء مزيد من الترغيب بالأمر أو التنفير منه، فالحالة المتحولة لا تساوي الحالة الأصل الأولى، وذلك أن التحويل أدى إلى تغيير المعنى في ذهن المخاطب[4].

---

(1) مريم: 34.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 361/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 122/3؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 88/2؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 15/4.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 361/3؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 178/6-179؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 505/4؛ الخطيب، معجم القراءات: 364/5-365.

(4) عبابنه، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب: 20.

ويمكن تمثيله كما يلي:

الأصل

قولُ الحقِّ

خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الحقّ وهو مضاف إليه، مجرور مضاف.

داخل معنى المدح والمبالغة فيه

تحولت الجملة أسلوبياً إلى

قولَ الحقِّ

مصدر منصوب على المدح، وهو مضاف. مضاف إليه مجرور.

جاءت قراءة الجمهور للإخبار عن أن عيسى كلمة الله، والكلمة "قول الحق"، أمَّا قراءة ابن عامر وعاصم فخرجت عن هذا الأصل؛ لأنَّها جاءت للمبالغة في المدح لذا تغير الإعراب تبعاً لتغير الأسلوب.

ومن المواضع أيضاً التي ظهر فيها أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب، في قوله تعالى: (حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)(1).

قرأ عاصم (حمَّالة الحطبِ) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع(2).

قال بالرفع صفة و(امرأته) و(في جيدها) هما خبران لها إن كانت مبتدأ.

والنصب على الذم والشتم قال: الزمخشري وقد أتى بجميل من سبّ أم جميل(3).

ومن جهة التركيب، تجيز اللغة النصب والرفع، كما في القراءتين.

(1) المسد: 4.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 270/4؛ الفارسي الحجة، مصدر سابق : 151/4؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 390/2؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 535/5؛ الأندلسي، البحر المحيط : 527/8؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 586/6؛ الخطيب، معجم القراءات: 631/10.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 270/4؛ الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 297/4.

ومن ناحية تفسيرية فجمل المدح والذم جُمل تحويلية، جرى فيها التحويل لغرض في المعنى وهو المبالغة في المدح والذم، وهي جمل تأثرية إفصاحية قائمة على انفعال في نفس المتكلم لا يستطيع التعبير عنه بجملة توليدية منطقية، وإذا أخضعنا هذه الجمل للمنطق فقد نقلناها من أسلوب إلى أسلوب، وقطعنا الصلة بين معناها وروحها[1].

ويتم تمثيلها كما يلي:

الأصل

حمّالةُ الحطبِ

صفة مرفوعة بالضمة. مضاف إليه مجرور.

أو مبتدأ مرفوع (وامرأته) أو (في جيدها)

الخبر، وهي مضاف.

↓

في داخل معنى الذم والمبالغة فيه

تحولت الجملة أسلوبياً إلى ←

حمّالةَ الحَطَبِ

منصوبة على الذم والشتم وهي مضاف مضاف إليه مجرور

وقد جاءت قراءة الجمهور للإخبار عنها، أمَّا قراءة عاصم فخرجت عن هذا الأصل؛ لأنَّها جاءت للمبالغة في الذم، ولذا فقد تغير إعرابها تبعاً لتغير أسلوبها من الخبر المحض إلى الذم.

الإغراء:

في قوله تعالى: (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ # لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ)[2].

قرأ عاصم وحمزة (فالحقُّ) بالرفع، وقرأ الباقون (فالحقَّ) بالنصب، وكلهم نصب الثاني (والحقَّ)[3].

---

(1) عابدين، عبد المجيد، المدخل إلى علم اللغة المعاصر، القاهرة، 1951: 62.

(2) ص: 84، 85.

(3) أبو شامةإبراز المعاني، مصدر سابق : 136/4الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 336/3-337؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 234/2؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 516/4.

وجَّه أبو شامة قراءة الرفع على الابتداء وإضمار الخبر، والتقدير: فالحق أنا، أو فالحق مني.

والنصب على الإغراء، أي: فالزموا الحق، أو على حذف حرف القسم نحو والله لأفعلن[1].

ومن ناحية تركيبية فاللغة تجيز الرفع والنصب.

ومن ناحية تفسيرية نمثل ذلك كما يلي:

الأصل

قالَ	فالحقُّ	والحقَّ	أقولُ
فعل ماضٍ مبني، والفاعل مستتر	مبتدأ مرفوع والخبر مضمر تقديره (فالحق أنا) أو (الحق مني)	مفعول به منصوب بـــ(أقول)	فعل، والفاعل مستتر مرفوع

↓

داخل معنى المدح

تحولت الجملة أسلوبياً إلى ←

قالَ	فالحقَّ	والحقَّ	أقولُ
فعل ماضٍ مبني والفاعل مستتر	منصوب على الإغراء بفعل محذوف.	الواو حرف عطف والحق معطوف على ما قبله أو منصوب بـــ(أقول)	فعل مرفوع والفاعل مستتر

نصب (فالحقَّ) على المخالفة، فقد جرى تحويل في أسلوب الكلام إذ لم يقصد سبحانه وتعالى مجرد الإخبار، فغير أسلوبه من الخبر العادي إلى المدح والتأكيد، فغير الإعراب تبعاً للتغيُّر الأسلوبي.

3.1.3 تقديم المفعول على عامله:

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 136/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 392/7-393؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 546/5-547؛ الخطيب، معجم القراءات: 126/8-128.

الأصل في ترتيب الجملة الفعلية: الفعل، يليه الفاعل، ثم المفعول به، ويتقدم المفعول به على الفاعل نحو (استقبل الفائزين محمدٌ) أو تقدم المفعول به على الفعل نحو (الفائزين استقبل محمدٌ) ومن أهم الأغراض التي يتقدم المفعول به على عامله الاختصاص والتعجب والعناية بالمفعول به والمدح والثناء... الخ[1].

وفي قوله تعالى: (وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)[2].

قرأ ابن عامر (وكلٌ) بالرفع، وقرأ الباقون (كلاً) بالنصب[3].

قال: الرفع على الابتداء، والنصب على أنه عدّى الفعل (وعد) إلى (كل) ونصبه بــ(وعد)، وقراءة الجمهور هي الأصل ولكن إذا تقدم المفعول على الفعل ضعف عمله فيه، فيجوز رفعه[4].

وقد اختار أبو شامة النصب في توجيه القراءة خوفاً من التباس المفسر بالصفة، فالنصب يكون نصاً في إفادة المعنى على عكس الرفع الذي يوقع في الاحتمال، وأيضاً فإنَّه لو جعل "وعد الله" نعتاً، لبقي المبتدأ بغير خبر[5].

واللغة تجيز التركيبين (كلٌّ وعد الله الحسنى) و(كلاً وعد الله الحسنى) والفتحة مؤشر تركيبي على المفعولية، وكذلك الضمة فإنها مؤشر تركيبي على المفعولية.

(1) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 85/2-88.

(2) الحديد: 10.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 200/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 26/4؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 307/2-308؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 259/5-260.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 200/4-201؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 218/8-219؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 274/6؛ الخطيب، معجم القراءات: 330/9-331.

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 107/1؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 308/2؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 274/6.

ومن ناحية تفسيرية:

الأصل

وكلٌ	وعد	الله
مرفوعة على الابتداء، والتقدير (كلْهم) معرفة	فعل	فاعل

الجملة الفعلية خبر المبتدأ، أو صفة والخبر محذوف

في داخل معنى العموم

تحولت الجملة أسلوبياً إلى

وكلاً	وعد	الله
مفعول به منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح	فعل ماضٍ متعد.	فاعل مرفوع

جاءت قراءة النصب أقوى؛ لدلالته على عموم الخلق، فهو وجه الكلام والمعنى، أمَّا الرفع فلا يدل على عمومه بل (الافتقار).

يقول محمد عيد: إنَّ فهم اللغة ينبني على الشكل والوظيفة فليس هناك عامل ولا معمول بل كلمات تختلف وظائفها في السياق، ويعبر عن اختلافها بالحركات والحروف وترتيب الكلمات وغيرها من القرائن اللفظية والمعنوية، فهي إذن فروق تربط بالكلمة في جملتها، وليست من تأثير كلمة أخرى فيها[1].

2.3 المفاعيل:

1.2.3 المفعول المطلق:

هو: المصدر، المنتصب: توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عدده، نحو: "ضربت ضرباً" و"سرتُ سيرَ العقلاء"، و"وقفت وقفتين"[2].

---

(1) عيد، أصول النحو العربي: 265-271.

(2) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 1/260-263؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 2/436؛ الكفوي، الكليات: 808، الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، راجع الطبعة : محمد النادري، المكتبة العصرية، بيروت، ط38، 1421هـ، 2000م: 3/32.

ومن أمثلة المفعول المطلق قوله تعالى: (تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ)(1).

قرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي (تنزيلَ) بالنصب، وقرأ الباقون (تنزيلُ) بالرفع(2).

قال الفراء: القراءة بالنصب على المصدر (يريد إنك لمن المرسلين) والرفع على الاستئناف أي ذلك تنزيل أو خبر (إنَّكَ لتنزيل العزيز)(3).

وقال أبو شامة: النصب على المصدر والتقدير (نزل الله تعالى ذلك تنزيلاً)، يعني الرسالة إليه التي دلَّ عليه قوله تعالى: (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)(4)، وجعله الزمخشري منصوباً بإضمار (أعني)، وهو النصب على المدح(5).

ووجه الرفع أنَّه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، وقدَّر أبو علي الأمرين (هو تنزيل العزيز الرحيم) أو على (تنزيلُ العزيزِ الرحيمِ هذا)(6).

ويمكن القول من ناحية تركيبية أنَّ الضمة كانت مؤشراً تركيبياً على الإسناد، والفتحة مؤشراً تركيباً على المفعولية.

ومن ناحية تفسيرية:

يقول السمين الحلبي في توجيه قوله تعالى: (تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ)، بالنصب على المصدر أو على المدح وهو في المعنى كالرفع على خبر ابتداء مضمر(7).

يقول تمام حسان القرائن تغني عن العوامل، وعلل قول النحاة بالعامل النحوي إيضاحهم قرينة لفظية واحدة فقط هي قرينة الإعراب أو العلاقة الإعرابية

---

(1) يس: 5.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 4/115-116؛القيسي، الكشف، مصدر سابق : 2/214؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 4/446؛ الأندلسي، البحر المحيط: 7/310؛ الخطيب، معجم القراءات: 7/459.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 4/116؛ الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق: 2/272.

(4) يس: 3.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 4/116؛ الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 3/314.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 4/116؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 3/305.

(7) السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 5/475.

فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية(1).

ومن هنا لم يعد للعلامة الإعرابية بعد ذلك من الأهمية ما يحتم الاحتفاظ بها ولاسيما أمام تضافر القرائن.

وفي قوله تعالى: (مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)(2).

قرأ حفص (متاعَ) بالنصب، وقرأ الباقون (متاعُ) بالرفع(3).

قال: (متاعُ) بالرفع خبر "بغيكم" أو خبر مبتدأ محذوف، أي هو متاع، وخبر بغيكم قوله تعالى: (على أنفسكم) والتقدير (إنَّما بغيكم راجع وباله عليكم) أي لا يتجاوزها.

والنصب على أنه مصدر، أي يتمتعون متاع الحياة، وقال أبو علي (يبتغون متاع الحياة الدنيا) أي منصوب بفعل مقدر يدل عليه المصدر(4).

أو (متاعَ) بالنصب مصدر في موضع الحال من (البغي) أي (متمتعين)، وخبر (بغيكم) محذوف لطول الكلام، وتقديره مذموم أو مكروه.

والرفع الاختيار عند مكي؛ لصحته في الإعراب، ولأن الجماعة عليه(5).

ومن ناحية تركيبية فالرفع يدل على الاسمية، والنصب يدل على الفعلية.

ومن ناحية تفسيرية:

يعد ابن مضاء القرطبي من أبرز الذين أنكروا نظرية العامل، وتقدير العوامل المحذوفة وما جرَّت إليه من ركام الأقيسة والعلل.

---

(1) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ، 1998م، 231.

(2) يونس: 23.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 222/3؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 113/3؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 143/5؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 19/4؛ الخطيب، معجم القراءات: 523/3-524.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 222/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 360/2-361.

(5) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 516/1-517.

وأما إجماع النحويين على القول بالعامل فهو عنده ليس بحجة على من خالفهم(1).

إنَّ الحذف والنيابة أديا معنيين في آن واحد، وهذا توسع في التعبير وزيادة في المعنى، فقد أتاحت معنيي المفعولية والمصدرية.

قال السامرائي: ما اختلف فيه لفظ الفعل عن لفظ المفعول المطلق فالمراد زيادة المعنى بجمع معنيين أو أكثر ما وسعت ذلك اللغة واتسع المقام(2).

وفي قوله تعالى: (وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيماً)(3).

قرأ نافع (مَدخلاً) بفتح الميم ومثله في الحج، وقرأ الباقون (مُدخلاً) بضم الميم في الموضعين(4).

قال أبو شامة (مَدخلاً) بالفتح يحتمل أن يكون مصدراً، والعامل فيه الفعل الظاهر، والتقدير يدخلكم فتدخلون مدخلاً، ويحتمل أن يكون مكاناً، فيعمل فيه الفعل الظاهر، وكذلك يحتمل (مُدخلاً) بضم الميم للوجهين(5).

و(مَدخلاً) بفتح الميم مصدر للفعل (دَخَل)، و(مُدخلاً) بضم الميم مصدر قياسي للفعل (أدخل).

ومن ناحية تركيبية، يمكن القول: إن الصيغتين نطقت بهما العرب، ولا يوجد ما يسمى بالبنية العميقة أو السطحية لهاتين الصيغتين.

ومن ناحية تفسيرية يقول تمام حسان: "الحقيقة أنه لا يوجد عامل، وذلك لأن اللغة جهاز متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية

---

(1) ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1982، 76-86.

(2) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 164/2.

(3) النساء: 31.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 70/3-71؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 78/2-79؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 386/1-387؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 43/2؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 244/3.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 70/3-71؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 354/2-355؛ الخطيب، معجم القراءات: 59/2.

العُرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فمن الجائز أن يكون الفاعل منصوباً، والمفعول مرفوعاً، لو أن المصادفة العرفية لم تجرِ على النحو الذي جرت عليه، فالمقصود من أي حركة إعرابية إذاً هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص[1].

فالحذف والنيابة أديا معنيين في آن واحد، وهذا توسع في التعبير وزيادة في المعنى، فقد أتاحت معنيي المصدرية والصرفية.

2.2.3 المفعول لأجله:

المفعول له (ويُسمى المفعول لأجله، والمفعولَ من أجله): هو مصدرٌ قلبيٌّ يُذكَرُ علَّةً لحدثٍ شاركهُ في الزمان والفاعل[2]، نحو: قوله تعالى: (يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً)[3].

ومن مواضعه في إبراز المعاني: في قوله تعالى: (مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ)[4].

قرأ حفص (معذرةً) بالنصب، وقرأ الباقون (معذرةٌ) بالرفع[5].

قال: قال أبو علي بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: موعظتنا معذرةٌ.

وسيبويه يختار الرفع، وقال: "لأنَّهم لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً، ولكنهم قيل لهم: لم تعظّون؟ فقالوا: وعظتُنَا مَعْذِرةٌ".

قال سيبويه: ومثله على قراءته على الابتداء ويريد مثل حنان في قوله:

فقالت: حنان ما أتى بكَ ها هنا   أذو نَسَبٍ أمْ أنتَ بالحَيِّ عَارِفُ[6]

---

(1) حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء: 53.

(2) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية: 43/3.

(3) الرعد: 12.

(4) الأعراف: 164.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 185/3-186؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 481/1؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 468/2-469؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 409/4-410؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 361/3؛ الخطيب، معجم القراءات: 198/3.

(6) البيت لمنذر بن درهم الكلبي، أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 186/3؛ سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 320/1؛ المبرد، المقتضب، مصدر سابق: 225/3؛ البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 112/2.

أما نصب (معذرةُ) ففيها وجهان، أنها منصوبة على المفعول لأجله، أي وعظناهم لأجل المعذرة، قال سيبويه: "ولو قال رجلٌ لرجلٍ معذرةً إلى الله، وإليك من كذا، انتصب أو منصوب على المصدر بفعل مقدر، تقديره نعتذر معذرةً"[1].

الشكل الأصلي	**ما طرأ على الشكل**	**الشكل الجديد**
موعظتُنا معذرةٌ	حذف المبتدأ	معذرةٌ إلى ربكم.
وعظناهم لأجل المعذرة	نصب في السطح وجرٌ في العمق، حذف لام التعليل. إنَّ ذِكْر الحرف أوسع في إفادة التعليل من عدمه. أما الزمن فيتحول من الماضي إلى الحال أو الاستقبال.	معذرةً إلى ربكم.

وفي قوله تعالى: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ)[2].

قرأ أبو بكر وابن عامر (شَنْآنُ قوم)، بإسكان النون في الموضعين في هذه السورة، وقرأ الباقون (شَنَآنُ قومِ) بفتح النون.

وقرأ أبو عمرو وابن كثير (إنْ صَدّوكُم) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون (أَنْ صدوكُم) بالفتح[3].

ذكر أبو شامة توجيه أبي علي الفارسي باختصار شديد ووضوح.

قال (شَنَآنُ قوم) بالفتح والإسكان، هما لغتان، صحت القراءة بهما في هذه الكلمة، ومعناها في القراءتين شدة البغض.

أي أمري حنانٌ أو ما يصيبنا حنانٌ أي عطفٌ ورحمة، والذي يُرفع عليه غير مستعمل إظهاره.

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 186/3؛ سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 320/1؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 276/2.

(2) المائدة: 2.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 87/3-88؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 101/2-112؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 404/1-405؛ الأندلسي: 148/2-150؛ الأندلسي، البحر المحيط: 436/3-437؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 482/2-485؛ الخطيب معجم القراءات: 219/2-223.

وقوله (وَلا يجرمَنَّكُمْ) أي أنَّ جَرَمَ بمعنى كسب، فلا يكون إلاَّ متعدياً لاثنين أولهما ضميرُ الخطاب، والثاني "أن تعتدوا"، والفاعل (شَنآنُ) والتقدير (لا يكسبنكم الشنآنُ العدوان).

وقوله (أن صَدُّوكم) فمن فتح فعلى أنَّها علة للشنآن، أي لا يكسبنَّكم بغضكم لقوم لأجل صدَّهم إياكم عن المسجد الحرام، وذلك لأن الصد وقع سنة ست ونزلت هذه الآية سنة ثمان، والقراءة هذه واضحة.

فمن فتحها (أن) حمَّلها الجرُّ أو النصب لأنها على حذف لام العلة[1].

وأما الكسر فعلى أنها شرطية (إن حصل صد)، ويصح أن يقال مثل ذلك وإن كان الصَّد قد وقع كقوله (وإن كذَّبُوك فقل لي عملي ولكم عملكم) أي وإن يكونوا قد صدوكم، قال أبو علي: معناه إن وقع مثل هذا الفعل، وعلى ذلك قول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَة حُزَّتَا   جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابن خَازِمِ[2]

فمن كسر (إن صدوكم) يكون الشرط وجوابه المقدر في محلَ جر صفة لـــ"قوم" أي شنآن قوم هذه صفتهم[3].

واعترض أبو حيان أن يكون مدلول "جرم" حمل وكسب في استعمال واحد، قال: هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ لأنَّه يمتنع أن يكون مدلول "جرم" حمل وكسب في استعمال واحد لاختلاف مقتضاهما، فيمتنع أن يكون "[أن] تعتدوا" في محل مفعول به ومحل مفعولٍ على إسقاط حرف الجر[4].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 87/3-88؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 112/101/2.

(2) الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي، ديوان الفرزدق، شرح علي مهدي زيتــوت، دار الجيــل، بيروت، ط1، 1417هــ، 1997م: 476/2؛سيبويه، الكتاب، مصدر سابق : 161/3؛ البغــدادي، خزانــة الأدب، مصدر سابق: 20/4، 78/9، 80، 81.

(3) الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 111/2؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 484/2.

(4) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 436/3.

ومن ناحية تفسيرية يمكن تمثيل ذلك كما يلي:

الشكل الأصلي	**ما طرأ على الشكل**	**الشكل الجديد**
ولا يجرمنكم شنآن قومٍ لأن صدوكم	نصبٌ على السطح وجرٌ في العمق (حذف حرف الجر لام التعليل).	ولا يجْرِمنّكم شَنَئَانُ قومٍ أن صَدُّوكُم.
أفاد وقوع الجزاء بعد الصد	تفيد لام التعليل الانتقال من الماضي إلى المستقبل، وبذلك يزول الإشكال ويتحد معنى القراءتين.	

يقول السامرائي: "لا يتعين الجر مع (أن وأنَّ) وإن كانا غير مصدرين؛ لأنَّهما يقدران بالمصدر؛ ولأن حرف الجر يحذف معهما كثيراً نحو أزوركَ أن تحسن إليّ، أو أنك تُحسن إليّ"[1].

3.2.3 المفعول فيه:

جاء في (الكتاب): "هذا باب من ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنَّها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها... وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها"[2].

المفعول فيه (ويسمى ظرفاً): هو اسم ينتصب على تقدير (في) يُذكرُ لبيان زمان الفعل أو مكانه[3].

وفيما يلي أمثلة من توجيهات أبي شامة القائمة على الإعراب، قال تعالى: (فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَا)[4].

---

(1) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 228/2.

(2) سيبويه: 403/1-404.

(3) الغلاييني، جامع الدروس العربية: 48/3.

(4) مريم: 24.

قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي (مِنْ تَحْتِهَا) بكسر الميم وخفض التاء، وقرأ الباقون (مَن تَحتَها) بفتح الميم ونصب التاء[1].

قال "فناداها من تحتِها" الميم من "من" حرف جر والضمير في الفعل ضمير عيسى، ويجوز أن يكون لجبريل عليهما السلام.

أما (فنادها مَن تحتَها) بفتح الميم، بمعنى الذي، فاعل وتحتها: ظرف منصوب[2].

يقول مكي يجوز في القراءتين أن يكون لــ"عيسى" وأن يكون لجبريل عليهما السلام، فإذا كان لجبريل كان معنى "تحتها" دونها، أسفل منها، وإذا كان لعيسى كان معنى "تحتها" تحت ثيابها، من موضع ولادته، وأصل "من" أن تقع للعموم ولكنها وقعت في هذا الموضع للخصوص، لعيسى أو جبريل عليهما السلام[3].

ومن ناحية تفسيرية يمكن تمثيل ذلك كما يلي:

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
فناداها مِن تحتِها: من: حرف جر. تحتِها: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة.	النصب على السطح، والجر في العمق؛ لأنَّ العرب تتوسع في الظروف. وأصل (من) أن تقع للعموم ولكنها وقعت في هذا الموقع للخصوص، لعيسى أو جبريل عليهما السلام.	فناداها مَن تحتَها. مَن: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع فاعل. تحتَ: ظرف منصوب بالفتحة وهو مضاف. الهاء: مضاف إليه.

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 359/3؛ الفارسي،الحجة، مصدر سابق : 118/3-119؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 11/4؛ الخطيب، معجم القراءات: 353/5-354.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 359/3-360؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 173/6؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 499/4.

(3) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 87/2.

وفي قوله تعالى: (لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)[1].

قرأ نافع والكسائي وحفص (بينَكم) بالنصب، وقرأ الباقون (بينُكُم) بالرفع[2].

فأما القراءة الأولى ذكر فيها المؤلف عدة أوجه:

1. الأول: أن الفاعل مضمر يعود على الاتصال، وقد دلّ عليه سياق الكلام، وهو لفظ (شركاء) فانتصب (بينَكم) على الظرفية، وقراءة النصب على أنه ظرف على أصله.
2. ثانياً: أن الظرف صلة الموصول فحذف، تقديره "لقد تقطع الذي بينكم" فحذف الموصول.
3. ثالثاً: أنّ الفاعل محذوف و"بينكم" صفة له قامت مقامه، تقديره: لقد تقطع وصلٌ بينكم، كقولهم: ما منهما مات، أي: أحد مات.
4. رابعاً: أن الفاعل (ما كنتم تزعمون) أي: لقد تقطع وصل ما زعمتم، كقولك: قام وقعد زيد، فأحد الفعلين رافع للفاعل الموجود، والآخر فاعله مضمر، لدلالة الموجود عليه[3].

وقد قصد المؤلف أن هذه المسألة من باب التنازع، وذلك أن "تقطع" و"ضلَّ" كلاهما يطلب "ما كنتم تزعمون" فاعلاً، فمذهب البصريين اختيار إعمال الثاني، ومذهب الكوفيين العكس، وعلى اختيار الكوفيين يكون "تقطع" هو الرافع لـــ"كنتم تزعمون" وعلى كلا القولين "بينَكم" منصوب على الظرفية[4].

---

(1) الأنعام: 94.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 133/3-135؛ الفارسي، الحجة، مصدر سـابق: 188/2-190؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 440/1-441؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 324/2-325؛ الأندلسي، البحر المحيط : 186/4-187؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 126/3-130؛ الخطيب معجم القراءات : 490/2-492.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 133/3-135.

(4) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 83/1-84.

وأمَّا القراءة الثانية ففيها وجهان:

1. الأول: أن العرب تجعل "بين" اسماً من غير "ما" بمعنى "الوصل" أي: لقد تقطَّع وصلكم، كقوله تعالى: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[1]، قال أبو علي: لما استعمل (بين) مع الشيئين المتلابسين في نحو بيني وبينك شركة، وبيني وبينك رحم وصداقة، صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمنزلة الوصلة، وعلى خلاف الفرقة، فلهذا جاء لقد تقطع وصلكم[2]، قال الزجاج: الرفع أجود، ومعناه لقد تقطع وصلكم، والنصب جائز، والمعنى لقد تقطع ما كان من الشركة بينكم[3].
2. الثاني: أنه اتسع في الظرف، فأسند الفعل إليه مجازاً، كما أضيف إليه في قوله تعالى: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾[4]، و﴿مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾، و﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[5].

وقال عنترة:

وكَأَنَّمَا أَقِصُ الإِكَامَ عَشِيَّةً بقرِيب بَيْنَ المَنْسِمَيْن مُصَلَّمِ[6]

أي أن المؤلف خرج "بينَكم" فاعلاً ولكنه مبني على الفتح، حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف، وقد يقال لإضافته إلى مبني.

---

(1) الكهف: 78.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 134/3؛ الحجة، الفارسي: 189/2.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 134/3؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 273/2.

(4) المائدة: 106.

(5) الكهف: 78.

(6) العبسي، عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية، ديوان عنترة بن شداد، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، 1422هـ، 2001م: 17؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 129/3.

ومن ناحية تفسيرية يمكن تمثيل ذلك كما يلي:

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
لقد تقطع بينُكم: بين: اسم بمعنى (الوصل) لقد تقطع وصلكم الوصل: فاعل مرفوع.	النصب على السطح، والرفع في العمق؛ لأنَّه اتسع في الظرف فأسند الفعل إليه مجازاً. تداخل الرفع والنصب وثبات النسبة والمعنى رغم تغيير الشكل الإعرابي.	لقد تقطع بينَكم: ظرف منصوب بالفتحة أو فاعل مبني على الفتح.

وفي قوله تعالى: (هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ)(1).

قرأ نافع وحده (هذا يومَ ينْفعُ) بنصب الميم، وقرأ الباقون (هذا يومُ) برفع الميم(2).

قال: من رفع أنه جعل (يوم) خبر (هذا) وهو إشارة إلى يوم القيامة، أي هذا اليوم ينفع الصادقين صدقهم.

ومن نصب على الظرفية أي قال الله تعالى ما تقدم ذكره في ذلك اليوم، أو قال الله هذا الذي قصصنا ينفع ذلك اليوم.

وقَصَدَ المؤلف أنه احتمل أمرين: أحدهما أن يكون مفعول القول، فيوم ظرف للقول، وهذا إشارة إلى ما تقدم ذكره، أو النصب على الحكاية(3).

وقد وافق هذا الاختيار توجيه الفارسي والقيسي وبعض النحاة مثل الفراء، قال مكي: "وجاز أن يَقَعَ "يومَ" خبراً عن "هذا" لأنه إشارة إلى حدث، وظروف الزمان تكون خبراً عن الحدث"(4).

---

(1) المائدة: 119.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 107/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 148/2-149؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 423/1-424؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 263/2-264.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 107/3؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 67/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 659/2-660؛ الخطيب، معجم القراءات: 379-380.

(4) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 424/1.

ثم ذكر رأي الفراء قال: يوم خبر المبتدأ على معنى قراءة الرفع، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى غير اسم، يعني اسم غير متمكن[1]، وأمَّا البصريون فهو عندهم منصوب على الظرف، فهو معرب، ولا يجيزون ما قاله الكوفيون؛ لأنَّه لا يُبنى عندهم إلاَّ إذا أضيف إلى ماضٍ[2]، نحو:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا وقلت ألمَّا أصْحُ والشيبُ وازُع[3]

وباختيار تخريج الفراء وموافقة المذهب الكوفي تتحد القراءتان في المعنى.

ومن ناحية تفسيرية يمكن تمثيل ذلك كما يلي:

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
هذا يومُ	النصب على السطح والرفع في العمق.	هذا اليومَ:
هذا: اسم إشارة ليوم القيامة في محل رفع مبتدأ.	التحول من الجملة الاسمية إلى الفعلية بإضمار (الفعل) (قال) وعليه اتحد معنى القراءتين.	هذا: يمكن أن يكون إشارة لغير يوم القيامة، اليومَ ظرف منصوب بالفتحة.
اليوم خبر المبتدأ مرفوع.	لأنه جاز أن يقع (يومَ) خبراً عن هذا؛ لأنه إشارة إلى حدث وظروف الزمان تكون خبراً عن الحدث.	أو خبر مبني على الفتح للإضافة.

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 107/3؛ الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق: 326/1-327.

(2) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 292/1.

(3) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني، الذبياني، أبو أمامة، زياد بن معاوية بن ضباب، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر، بيروت : 79؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق : 16/3؛ البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 456/2؛ 407/3؛ 550/6.

قال تعالى: (وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ)[1].

قرأ حمزة وعاصم والكسائي (فزعٍ) بالتنوين ونصب (يومَئذ)، وقرأ الباقون (فزِع) بغير تنوين وكشر ميم (يومِئذ)[2].

لقد ذكر المؤلف هذا التوجيه بإيجاز واختصار شديد دون تأويل وتقدير، قال: وجه النصب هو النصب على الظرف إما بفزع، وإما بـــ(آمنون).

أي أنه أراد أن يعمل المصدر وهو (فزع) في الظرف على تقدير: وهم من أن يفزعوا يومئذٍ، فــ(يومئذ) منصوب على الظرف، والعامل (فزع) أو منصوب بـــ(آمنون)، والتقدير: وهم آمنون يومئذٍ من فزع.

قال المؤلف إن التنوين جوّد الفتح على الظرفية ولم يحوج إلى وجه البناء.

أمَّا حجة القراءة بغير تنوين فمن جر الميم مع الإضافة فقراءته واضحة، ومن فتح أضافه إلى اسم غير متمكن[3].

أي أنه أراد أن تكون الفتحة فتحة بناء، و(إذ) مضافة لجمة محذوفة، تقديره: إذ جاء أمرنا.

ومن ناحية تفسيرية يمكن تمثيل ذلك كما يلي:

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
وهم من فزعِ يومِئذ	النصب على السطح والجر في العمق. والمعنى وهم من فزع يوم القيامة كله آمنون. ومن نون جعل النكرة أعم من المعرفة لأن ذلك يقع على (فزعٍ) وهو أعم وأكثر.	وهم من فزعٍ يومَئذ

---

(1) النمل: 89.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 3/236-237؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 3/247-248؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 2/169-170؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 4/273-274؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 7/93-94.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني : 3/236-237؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 4/111-5/329، الخطيب: 6/565-566.

3.3 النداء:

قال سيبويه: "اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب"[(1)].

ومن مواضعه في كتاب إبراز المعاني:

قوله تعالى: (أَلَّايَسْجُدُوا)[(2)].

قرأ الكسائي بتخفيف (ألا) وإن وقف عليه وقف (ألا يا) ويبتدئ (اسجدوا)، قرأ الباقون (ألاَّ) بالتشديد، وجعلوا الياء في "يسجدوا" للاستقبال، متصلة بالفعل[(3)].

قال المؤلف من قرأ بالتخفيف جعل (ألا) تنبيه، نحو (أَلَاإِنَّأَوْلِيَاءاللّه)[(4)]، (أَلَاإِنَّهُمْ يَثْنُونَ)[(5)]، أما تقدير الجملة (يا اسجدوا) (يا قوم اسجدوا) بحرف النداء وفعل الأمر، والمنادى محذوف، وهذه لغة مشهورة ومنها قول الشماخ[(6)].

ألا يا اصحَبَانِي قبل غارة سنجال وقبل منايا باكرات وآجال

وقال أبو عبيد: من قرأها بالتخفيف يجعلها أمراً مستأنفاً، بمعنى "ألا أيها الناس اسجدوا" وهذا وجه حسن إلا أن فيه انقطاع الخبر الذي كان من أمر ملكة سبأ وقومها[(7)].

---

(1) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق : 303/1؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق : 127/1؛ العكبري، اللباب: 328/1.

(2) النمل: 26.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 51/4-57؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 234/3-235؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 156/2-158؛ الأندلسي، المحرر الوجيز : 256/4-257؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 65/7-67؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 307/5-309؛ الخطيب، معجم القراءات: 504/6-506.

(4) يونس: 62.

(5) هود: 5.

(6) الذبياني، معقل بن ضرار بن ضباب، ديوان الشماخ بن ضرار، حققه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، د.ط، 456؛ سيبويه، الكتاب، مصدر سابق : 222/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 66/7.

(7) المقدسي، أبو شامة، إبراز المعاني: 52/4.

قال الفراء: من قرأها بالتخفيف على معنى (ألا يا هؤلاء اسجدوا) فيضمر (هؤلاء) ويكتفى بقوله (يا) وسمع العرب تقول: (ألا يا ارحمونا)، (ألا يا تصدقوا علينا)[1].

قال: وحدثني الكسائي أن عيسى الهمداني، قال: ما كانت أسمع المشيخة يقرؤونها إلاَّ بالتخفيف، على نية الأمر، فهذه حجة لمن خفف.

أمَّا من قرأ (ألاَّ) بالتشديد، فأصله عنده (أن لا) فأدغم النون في اللام و(أن) هي الناصبة للفعل، وهو (يسجدوا) حذفت النون منه للنصب، فالفعل معرب في هذه القراءة و(أن) من (ألا) في موضع نصب من أربعة وجوه:

1. الأول: (أن) وما بعدها في موضع مفعول يهتدون على إسقاط الخافض و(لا) مزيدة.
2. الثاني: مفعوله له أي زين لهم لئلا يسجدوا.
3. الثالث: أنه بدل من (أعمالهم) أي (فصدَّهم لئلا يسجدوا) (لا) غير زائدة.
4. الرابع: أنه بدل من السبيل، على زيادة (لا) والتقدير: فصدَّهم عن السجود لله[2].

قال: وقد اختار أبو عبيد قراءة الجماعة، قال: لأنها في بعض التفاسير زين لهم الشيطان أن لا يسجدوا، فهذه القراءة خبر يتبع بعضه بعضاً لانقطاع فيه[3].

قال أبو علي: وهذا هو الوجه لتحري القصة على سننها، ولا يفصل بين بعضها وبعض بما ليس منها، وإن كان الفعل بهذا النحو غير ممتنع، لأنه يجري مجرى الاعتراض[4].

وقد وافق المؤلف الفارسي وأبا حيان بهذا التخريج.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 53/4؛ الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق: 290/2.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 55/4؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 157/2؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 308/5-309.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 52/4.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 52/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 234/3.

ومن ناحية تفسيرية يمكن تمثيل ذلك كما يلي:

الأصل	
ألاَّ	يسجدوا
الأصل "أن + لا" فأدغم النون في اللام "أن هي الناصبة للفعل، و"أن" في موضع نصب من عدة وجوه.	فعل مضارع منصوب بحذف النون؛ لأنَّه من الأفعال الخمسة.

↓

في داخل معنى استعطاف المأمور لتأكيد ما يؤمر به

↓

تحولت الجملة أسلوبياً إلى ←

ألا	اسجدوا
عنصر تحويلي يستخدم للتنبيه والإفصاح حذف المنادى (قوم) والفعل العامل في النداء.	فعل أمر مبني على حذف النون

وقد جاءت قراءة الجمهور للإخبار عن تارك السجود وذمه.

أمَّا قراءة الكسائي فخرجت عن هذا الأصل؛ لأن وجه دخول حرف التنبيه على الأمر أنَّه موضع يحتاج فيه إلى استعطاف المنادى له من إخبار أو أمر أو نهي، لذا تغير الإعراب تبعاً لتغيير الأسلوب.

يقول عبد القادر مرعي إن ما يسميه النحاة القدماء جملة النداء لا يدل على معنى يحسن السكوت عليه، ولا يتفق ما وضعوه من تعريف للجملة من حيث الإفادة والتركيب الإسنادي، وبما أنه مجرد تصويت بالمنادى فهولا يعد جملة قائمة بذاتها[1].

---

(1) الخليل، عبد القادر مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي دراسة تطبيقية في ديــوان الــشابي، جامعة مؤتة، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، الكرك، 1995: 119.

وفي قوله تعالى: (قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ)[1].

قرأ حمزة والكسائي (لئن لم ترحمنا ربَّنا) بتاء الخطاب في الفعلين، ونصب باء (ربَّنا)، وقرأ الباقون بياء الغيبة فيهما، ورفع باء ربُّنا[2].

قال: من قرأ بتاء الخطاب في الفعلين، نصب باء (ربَّنا) على حذف حرف النداء.

وقرأ الباقون بياء الغيبة ورفع باء (ربُّنا) على الفاعلية[3].

قال القيسي: قرأ حمزة والكسائي بالتاء في الفعلين، على الخطاب لله جلَّ ذكره، وفيه معنى الاستكانة والتضرع والابتهال في السؤال والدعاء، ونصب ربنا على النداء، وهو أبلغ في الدعاء والخضوع.

وقرأ الباقون بالياء في الفعلين على الخبر عن غائب، وفيه معنى الإقرار بالعبودية[4].

---

(1) الأعراف: 149.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 183/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 271/2؛ ابن غلبون، ظاهر بن عبد المنعم أبو الحسن، (ت: 399هـ)، التذكرة في القراءات، حققه سعيد صالح زعيمة، دار ابن خلدون، الإسكندرية، ط 1، 1422هـ، 2001م: 276؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 456/2؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 392/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 346/3.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 183/3؛ الخطيب، معجم القراءات: 165/3-166.

(4) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 477/1.

الأصل

لئن	لم	يرحمْنا	ربُّنا	ويغفرْ	لنا
اللام الموطئة للقسم وإن الشرطية	أداة جزم	فعل مجزوم والنون: ضمير متصل في محل نصب مفعول به	(ربُّ) فاعل مرفوع وهو مضاف والنون ضمير متصل في محل جر بالإضافة	الواو عطف والفعل معطوف على ما قبله مجزوم	حرف جار ومجرور

↓

في داخل معنى الاستكانة والتضرع والابتهال في الدعاء

↓

تحولت الجملة أسلوبياً إلى ←

لئن	لم	ترحمْنا	ربَّنا	وتغفرْ	لنا
اللام الموطئة للقسم وإن الشرطية	أداة جزم	فعل مجزوم والنون ضمير متصل محل نصب مفعول به	(ربَّ) منادى منصوب بالفتحة على حذف حرف النداء، وهو مضاف والنون ضمير متصل في محل جر بالإضافة	الواو: عطف والفعل معطوف على ما قبله مجزوم	حرف جار ومجرور

والمراد تحول من أسلوب الخبر العادي الذي يحمل معنى الإقرار بالعبودية إلى أسلوب آخر وهو أسلوب الاستكانة والمبالغة في التضرع والابتهال في الدعاء، وهو أسلوب عاطفي انفعالي، فقام بإحداث مخالفة إعرابية من الرفع إلى النصب على معنى الابتهال في الدعاء.

قال أبو حيان من غلب عليه الخوف، وقوي على المواجهة خاطب مستقيلاً من ذنبه، ومن غلب عليه الحياء أخرج كلامه مخرج المستحيي من الخطاب، فأسند الفعل إلى الغائب[1].

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[2].

قرأ حمزة والكسائي (ربَّنا) بالنصب، وقرأ الباقون (ربِّنا) بالخفض[3].

قال: والنصب في (الله ربَّنا) على النداء، أو بإضمار أعنى، والخفض على النعت والثناء[4].

قال السامرائي: قد يكون حذف حرف النداء للإيجاز، وذلك لأنَّه المقام قد يكون مقام إيجاز واختصار لا مقام تبسط وإطالة[5].

---

(1) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 392/4.

(2) الأنعام: 23.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 109/3-110؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 153/2؛ ابن غلبون، التذكرة: 251؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 278/2-279؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 100/4.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 110/3؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 427/1؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 31/3؛ الخطيب، معجم القراءات: 406/2-407.

(5) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 322/4-325.

الأصل

واللهِ	ربِّنا
واو القسم وفعل القسم محذوف تقديره (أقسم) ولفظ الجلالة اسم مجرور	(ربِّ) نعت مجرور بالكسرة وهو مضاف (والناء) ضمير متصل في محل جر بالإضافة

↓

في داخل معنى الخضوع والتضرع حيث لا ينفع ذلك

↓

تحولت الجملة أسلوبياً إلى ←

والله	ربَّنا
واو القسم وفعل القسم محذوف تقديره (أقسم) ولفظ الجلالة اسم مجرور.	أداة النداء محذوفة للإيجاز. (ربَّ) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف (والناء) ضمير متصل في محل جر بالإضافة، وجملة النداء معترضة بين القسم وجوابه.

نصب (ربَّنا) على المخالفة، فقد خالف أسلوب الكلام الخبري إلى أسلوب عاطفي آخر هو أسلوب الخضوع والتذلل؛ وذلك لأنَّ النصب على معنى الخضوع والتذلل أبلغ في التعبير.

4.3 الاستثناء:

الاستثناء هو: إخراج ما بعد (إلاَّ) أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء، من حكم ما قبله، نحو "جاء التلاميذ إلا سعيداً"[(1)].

ومن مواضع المنصوب على الاستثناء ما ورد في القراءات التالية:

قوله تعالى: (مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ)[(2)].

(1) العكبري، اللباب في علل الإعراب والبناء: 302/1؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 470/2؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية: 127/3.

(2) النساء: 66.

قرأ ابن عامر (إلاَّ قليلاً) بالنصب في اللام، وقرأ الباقون (إلا قليلٌ منهم) بالرفع[1].

ووجه قراءة ابن عامر عند المقدسي هو النصب على الاستثناء لأنه أجرى النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء.

وقرأ الباقون بالرفع على البدل من فاعل فعلوه، كأنه قال (ما فعله إلا قليلٌ منهم) وهو الوجه الأقوى عند النحويين[2].

قال مكي هو الاختيار لأن أكثر المصاحف لا ألف فيها في "قليل"؛ ولأن عليه بُني الإعراب، وهو الأصل في الإعراب، وعليه جماعة القراء[3].

وقد وافق المؤلف المذهب البصري في رفع كلمة (قليلٌ) على البدل من الواو، في حين اختار الكوفيون العطف على الضمير، لمجيء (إلا) بمعنى الواو[4].

ومن ناحية تركيبية فاللغة تجيز النصب والإتباع.

أما من ناحية تفسيرية: فالمعنى موجود مع الرفع كما هو موجود مع النصب، ويزيد عليه بموافقة اللفظ.

وفي قوله تعالى: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ)[5].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إلا امرأتُك)، وقرأ الباقون (إلاَّ امرأتَك)[6].

ومن أهم الآراء التي انفرد بالتنبيه عليها وجاءت في إبراز المعاني الكلام على القطع في قوله تعالى (إلا امرأتك).

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 74/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 86/2-87؛ ابن غلبون، التذكرة: 237؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 392/1؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 75/2؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 297/3-298.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 74/3؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 386/2؛ الخطيب: 101/2-102.

(3) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 392/1.

(4) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 266/1.

(5) هود: 81.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 243/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 413/2-416؛ ابن غلبون، التذكرة: 303؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 536/1؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 196/3-197؛ الأندلسي، البحر المحيط: 248/5-249؛ الخطيب، معجم القراءات: 116/4-118.

قال المقدسي قالت: جماعة من أئمة العربية في قراءة النصب، إنه مستثنى من قوله تعالى (فأسر بأهلك) ليكون مستثنى من موجب، وهذا فيه إشكال من جهة المعنى، إذ يلزم من استثناه من (فأسر بأهلك) أن لا يكون سرى بها، وإذا لم يسرِ بها، كيف يقال له، (ولا يلتفت منكم أحدُ إلا امرأتك) على قراءة الرفع، فكيف تؤمر بالالتفات، وقد أمر أن لا يسرى بها، فهي لما التفت كانت قد سرت معهم قطعاً، فيجوز أن يكون هو لم يسرِ بها، ولكنها تبعتهم والتفتت فأصابها ما أصاب قومها.

إنَّ الرفع والنصب على الاستثناء المنقطع فالقراءتان عنده على حد سواء، فيقول: لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها بمعنى: لكن امرأتك يجرى لها كيت وكيت.

ثم ذكر الدليل على صحة هذا المعنى أن مثل هذه الآية جاءت في (سورة الحجر) وليس فيها استثناء أصلاً[(1)]، قوله تعالى: (فأسر بأهلك بقطع من الليل واتبع أدبارهم ولا يلتفت منكم أحد وامضوا حيث تؤمرون)[(2)].

فلم تقع العناية إلاَّ بذكر من أنجاهم الله تعالى فجاء شرح حال امرأته في سورة هود تبعاً لا مقصوداً بالإخراج مما تقدم، ثم استشهد أيضاً على صحة المعنى بقوله تعالى: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا)[(3)]، قال إنه قال كثير من المفسرين إنه استثناء متصل، وبنى قوم على جواز الاستثناء الأكثر من الأقل، لأن الغاوي أكثر من المهتدي، وعندي أنه منقطع، بدليل قوله تعالى: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا)[(4)]، فأطلق ولم يستثن الغاوين، فدل على أنه أراد بقوله تعالى: عبادي المخلصين من المكلفين، وهم ليس للشيطان عليهم سلطان، فلا حاجة

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 243/3؛ السمين الحلبي، الدرالمصون، مصدر سابق : 119/4-120.

(2) الحجر: 65.

(3) الحجر: 42.

(4) الإسراء: 65.

إلى استثناء الغواة منهم، فحيث جاء في الحجر استثناء الغواة: كان على سبيل الاستثناء المنقطع.

فقال إذا اتضح هذا المعنى علم أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع، وفيه الرفع والنصب، فالنصب لغة أهل الحجاز وعليه الأكثر، والرفع لغة تميم، وعليه اثنان من القراء.

ثم ذكر أبو شامة دليلاً آخر على صحة المعنى فقال: "وقع لي من تصحيح ما أعربه النحاة معنى حسن، وذلك أن يكون في الكلام اختصار نبه عليه اختلاف القراءتين فكأنه قال: (فأسر بأهلك إلا امرأتك) وهكذا روى أبو عبيد وغيره في قراءة عبد الله بن مسعود، وليس فيها (ولا يلتفت منكم أحد) فهذا دليل استثنائها من المسريّ بهم[1]، ثم كأنَّه سبحانه قال: فإن خرجت معكم وتبعتكم من غير أن تكون سريت بها فإنه أهلك عن الالتفات غيرها، فإنها ستلتفت فيصيبها ما أصاب قومها فكانت قراءة النصب دالة على المعنى المتقدم، وقراءة الرفع دالة على المعنى المتأخر ومجموعهما دال على جملة المعنى المشروح[2].

اعترض أبو حيان على توجيه أبي شامة فقال: إنَّه جعل الاستثناء منقطعاً فكان من المنقطع الذي لم يتوجه عليه العامل، وهذا النوع يجب فيه النصب على كلتا اللغتين[3].

ويرد أبو العباس المعروف بالسمين الحلبي على اعتراض أبي حيان مؤيداً ما جاء به أبو شامة بقوله: وأما قوله: إنه لم يتوجه عليه العامل ليس بمسلم، بل يتوجه على الجملة، والذي قاله النحاة ممَّا لم يتوجه عليه العامل من حيث المعنى نحو ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر.

وهذا ليس من ذاك فكيف يعترض على أبي شامة[4].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 245/3.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 245/3؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 121/4.

(3) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 249/5.

(4) السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 120/4.

من ناحية تركيبية فاللغة تجيز النصب والرفع، كما في القراءتين.

ومن ناحية تفسيرية فقراءة النصب تدل أنه لم يقصد إخراجها من المأمور بالإسراء بهم، وقراءة الرفع لم يقصد إخراجها من المنهيين عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها كأنه قال سبحانه: فإن خرجت معكم وتبعتكم من غير أن تكون أنت سريت بها فإنه أهلك على الالتفات غيرها، فإنها ستلتفت فيصيبها ما أصاب قومها.

أي تتحد قراءة النصب والرفع في إزالة الإشكال لإتمام المعنى المراد.

وفي قوله تعالى: (غَيْرِ أُوْلِي الْإِرْبَةِ)[1].

قرأ شعبة وابن عامر، بنصب راء "غير"، وقرأ الباقون بخفضها[2].

قال: نصبه على الحال، أو على الاستثناء، وخفضه على أنه صفة للتابعين، أي الذين لا إربة لهم في النساء، والإربة الحاجة[3].

ومن ناحية تفسيرية فإن النصب يدل على أن المعنى: لا يبدين زينتهن للتابعين إلا ذا الإربة منهم، أي فإنهن لا يبدين زينتهن لمن كان منهم ذا إربة، والخفض لا يبدين زينتهن إلاَّ للتابعين الذين لا إربة لهم من النساء؛ لأنَّهم في أنهم لا إربة لهم كالأطفال الذين لم يظهروا على عورات النساء.

تتحد قراءة الخفض والنصب في النهي عن إبداء الزينة لمن كان له حاجة.

---

(1) النور: 31.

(2) المقدسي، أبو شامة، إبراز المعاني: 26/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 196/3-197؛ ابن غلبون، التذكرة: 384؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 136/2؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 179/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 413/6.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 26/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 217/5؛ الخطيب، معجم القراءات: 258/6.

5.3 الحال:

هو وصف فضله يذكر لبيان هيئة الاسم الذي يكون الوصف له، نحو: جاء زيد ضاحكاً(1).

ومن مواضعه في إبراز المعاني.

قوله تعالى: (يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ)(2).

قرأ ابن عامر (الشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخراتُ) كل ذلك رفعاً، وقرأ الباقون (الشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ بأمر)(3).

قال: الرفع على الابتداء، والخبر (مسخراتُ).

والنصب على التقدير: وخلق الشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ فيكون نصب مسخرات على الحال، أو يكون على إضمار جعل، فيكون مسخرات مفعولاً به(4).

ومن ناحية تفسيرية فإن الأصل البنية العميقة هو: (والشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخراتُ) فالضمة تدل على أن الشمس والقمر والنجوم هنَّ ممَّا سخّره لنا ثم جاءت الفتحة عنصراً تحويلياً تدل على خلق الشمس والقمر والنجوم.

وفي قوله تعالى: (فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى)(5).

قرأ حفص وحمزة والكسائي (فله جزاءً الحسنى) بنصب الهمزة مع تنوينها وقرأ الباقون برفع الهمزة من غير تنوين(6).

---

(1) الغلاييني، جامع الدروس العربية: 78/3.

(2) الأعراف: 54.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 171/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 241/2؛ ابن غلبون، التذكرة: 270؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 465/1؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 409/2؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 311/4-312.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 171/3-173؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 281-282؛ الخطيب، معجم القراءات: 73/3-74.

(5) الكهف: 88.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 346/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 102/3؛ ابن غلبون، التذكرة: 347؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 74/2-75؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 540/3؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 152/6؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 480/4؛ الخطيب، معجم القراءات: 292/5-294.

قال المقدسي المعنى فله الحسنى مجزيةً أو مجزياً بها، أي جعل (الحسنى) مبتدأ، و(له) الخبر، وجزاء مصدر منصوب في موضع الحال، والمراد بالحسنى على هذه القراءة الجنة، وهي اختيار أبي عبيد[1].

وقراءة الباقون بإضافة (جزاء) إلى (الحسنى)، أي رفع (جزاء) على الابتداء، مضافاً إلى (الحسنى) و(له) الخبر.

قال: قال الفراء: (الحسنى) حسناته فله جزاؤها، وتكون (الحسنى) الجنة، ويضيف الجزاء إليها[2]، كما قال تعالى: (دِينُ الْقَيِّمَةِ)[3].

وقال: قال أبو علي: له جزاء الخصال الحسنة التي أتاها وعملها، وقال أبو علي: قال أبو الحسن هذا لا تكاد العرب تتكلم به مقدماً إلا بالشعر وأراد الفارسي عدم جواز تقديم التفسير وهو (جزاء) على المفسَّر وهو (الحسنى) في قراءة النصب[4].

يقول مكي الرفع بغير تنوين أحب إليَّ، لأنه أبين، ولأن الأكثر عليه[5].

ومن ناحية تركيبية اللغة تجيز الرفع والنصب كما في القراءتين.

ومن ناحية تفسيرية فالنصب يدل على أنه له الحسنى مجزياً بها جزاءً، أما الرفع يدل على معنى: له جزاءُ الخلال الحسنى؛ لأنَّ الإيمان والعمل الصالح خلال: (خصال) فقراءة الرفع أوضح وأبين في كيفية الوصول للجنة.

وفي قوله تعالى: (كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً)[6].

قرأ ابن كثير والكسائي (قِطْعاً)، وقرأ الباقون (قِطَعاً)[7].

قال المقدسي: القطع[1] بسكون الطاء: الجزء من الليل الذي فيه ظلمة، قال تعالى: "فأسر بأهلك بقطع من الليل"، وبفتح الطاء[2]: جمع قطعة، وقوله تعالى

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 346/3.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 346/3؛ الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق: 159/2.

(3) البينة: 5.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 346/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 102/3.

(5) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 75/2.

(6) يونس: 27.

(7) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 223/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 361/2-362؛ ابن غلبون، التذكرة: 294؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 517/1؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 116/3؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 150/5.

(مُظلِماً) صفة: (قطْعاً) على قراءة الإسكان، وعلى قراءة الفتح هو حال من الليل[3].

ومن ناحية تركيبية اللغة تجيز التركيبين فالإسكان والتحريك مؤشرات على اختلاف الدلالة.

ومن ناحية تفسيرية يمكن القول إن (قِطَعاً) هي الأصل الاستعمالي، وإن قِطْعاً متطورة عنها إذ إنها أسهل صوتياً لاحتوائها على مقطع مقفل بعد التسكين، وذلك يناسب القبائل البدوية التي تميل إلى المقاطع المقفلة.

6.3 التمييز:

هو اسم نكرة متضمن معنى "مِنْ" لبيان ما قبله من إجمال، نحو "طابَ زيدٌ نَفْساً"، ويسمى مُفَسِّراً، وتفسيراً، ومبيِّناً، وتبييناً، ومميِّزاً، وتمييزاً[4].

وفي قوله تعالى: (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً)[5].

قرأ حمزة والكسائي بإضافة (مائة) إلى (سنين)، ولم يضف الباقون ونوّنوا (مائة)[6].

قال المقدسي من حذف التنوين من (مائة) أضافها إلى سنين إنما أوقع الجمع موقع المفرد، مثل قولك (ثلثمائة سنة) وكقوله تعالى: (بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً)[7]، يعني أوقع (أعمالاً) موقع (عملاً)، وقال عنترة:

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 223/3؛ ابن منظور، لسان العرب (قطع): 225/11.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 223/3؛ ابن منظور، لسان العرب (قطع): 225/11.

(3) المقدسي أبو شامة، إبراز المعاني: 223/3؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 26/4؛ الخطيب، معجم القراءات: 533/3-534.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 70/2؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 525/2؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية: 113/3.

(5) الكهف: 25.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 331/3-333؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 81/3-83؛ ابن غلبون، التذكرة في القراءات: 34؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 58/2؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 510/3؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 112/6؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 447/4؛ الخطيب، معجم القراءات: 186/5-188.

(7) الكهف: 103.

فيها اثنتان وأربعون حَلُوبةً   سُوداً كخافية الغرابُ الأسحم[1]

فلفظ الحلوبة يستعمل للواحد والجمع، فلما وصفها هنا بالجمع في قوله (سودا) أشعر ذلك بأنه استعملها جمعاً، فيكون التمييز بالجمع في موضع المفرد وهو الأصل، بدليل أن مميز العشرة فما دونها مجموع، وإنَّما أفرد فيما عدا ذلك اختصاراً لما كثر المعدود.

وقال: قال الفراء: من العرب من يضع (سنين) في موضع (سنة)، وأمَّا من نون (ثلاث مائة) فسنين عنده إما تمييز منصوب وإما أن يكون عطف بيان أو بدلاً من (ثلاث) وهو على هذه الأوجه منصوب، وإمَّا أن يكون عطف بيان أو بدلاً من مائة فيكون مجروراً[2].

وقال: قال الزجاج (سنين) عطف على ثلاث (عطف بيان)، وقال أن يكون (سنين) من نعت المائة، وهو راجع في المعنى إلى ثلاث كما قال:

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً   سودا ....[3]

فجعل (سودا) نعتاً لحلوبة. وهو في المعنى نعت لجملة العدد.

أي أن الزجاج لا يجوز النصب على التمييز.

ثم نقل توجيه أبي جعفر النحاس: قال الخفض رد على (مائة) لأنها بمعنى مئين[4].

اللغة تجيز التركيبين (ثلاث مائةٍ سنين) و(ثلاث مائةِ سنين).

ومن ناحية تحويلية يمكن القول أنَّ النصب فيها ما هو إلاَّ سطحي لشكل آخر هو الجر.

يقول السامرائي: فالنصب إيضاحٌ بعد الإبهام، وهو أوقع في النفس لتشوقها لمعرفة ما أبهم عليها[5].

---

(1) عنتر بن شداد، ديوان عنترة : 15؛ البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق : 390/7؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 55/3، 224/6.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 332/3؛ الفراء، معاني القرن: 138/2.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 332/3-333؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 278/3-279.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 333/3؛ النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن: 453/2.

(5) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 320-323.

وذلك للرد على قولهم سنين أم شهور أم جمع أم أيام، أو أن الأصل كان (سنين ثلثمائة) وقد جرى فيها تحويل عن طريق عنصر التقديم والتأخير فأصبحت (ثلثمائة سنين) بنية سطحية.

وفي قوله تعالى: (فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ)[1].

قرأ حمزة والكسائي: (حافظاً)، وقرأ الباقون (حفظاً) [2].

جوَّز أبو شامة نصب (حافظاً) و(حفظاً) على التمييز، ونقل عن الزمخشري جواز نصب (حافظاً) على الحال[3]، والمنع عن الفارسي[4].

وقال التمييز في (حفظاً) ظاهر، أي حفظ الله تعالى خير من حفظكم، ووجه حافظاً أن لله تعالى حَفَظَةً، كما له الحفظ، نحو قوله تعالى: (وَيُرْسِلُ عَلَيْكُم حَفَظَةً)[5]، والتقدير: حَافظهُ خير من حافظكم، ويجوز أن يكون التمييز من باب قولهم لله درّه فارساً:أي در فروسيته، أي أراد جواز الإضافة في قراءة (حافظاً)[6].

ومن ناحية تركيبية فاللغة تجيز التراكيب (حافظاً) و(حفظاً) و(حافظٍ) والنصب والجر مؤشرات على اختلاف الدلالة.

ومن ناحية تفسيرية يحتمل التمييز، ومعنى التمييز في النصب غير معناه في الجر، وذلك أنَّ المعنى في النصب في كلمة (حفظاً) على إرادة التفضيل المقارن في الأفعال؛ لأنَّ أخوة يوسف، لما نسبوا الحفظ إلى أنفسهم في قوله تعالى: (وَنَحْفَظُ أَخَانَا)[7]، قال لهم أبوهم (فالله خير حفظاً) أي: خير من حفظكم الذي نسبتوه إلى

---

(1) يوسف: 64.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 269/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 455/2؛ ابن غلبون: 311؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 13/2؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 260/3.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 269/3؛ الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 331/2.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 269/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 455/2.

(5) الأنعام: 61.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 269/3؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 320/5؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 194/4-195؛ الخطيب، معجم القراءات: 296/4-297.

(7) يوسف: 65.

أنفسكم للتعريض بحفظهم[1]، والنصب في كلمة (حافظاً) تعني أن الحافظ الذي يجعله الله خيراً منكم، فالحافظ هنا من يرسله الله من حَفَظَةٍ، وهو اسم فاعل يفيد المبالغة، فحافظ الله خيرٌ منهم، فليست المقارنة بينهم وبين الله، وإنَّما المقارنة بينهم وبين حَفَظَةِ الله ولا يأتي هذا المعنى في الجر في قوله تعالى (خير حافظٍ)، إذ ليس فيه التفضيل المقارن (بمن)، بل يراد به التفضيل العام؛ لأنَّ الحافظ هو الله عز وجل[2].

---

(1) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 13/2.

(2) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 329/2-331.

الفصل الرابع
المجرورات والتوابع

يشتمل هذا الفصل على دراسة المواضيع التالية:

المجرورات:

أولاً: حروف الجر: (تعريف حروف الجر، ومواضع حذف حروف الجر، ومواضع زيادة حروف الجر).

ثانياً: الجر على الجوار.

ثالثاً: الإضافة: (تعريف الإضافة، والإضافة المحضة، والإضافة غير المحضة، وحذف المضاف، والفصل بين المضاف والمضاف إليه).

التوابع:

أولاً: العطف: (تعريف العطف، والمعطوف بالحرف (عطف النسق)، والفصل بين واو العطف والمعطوف بالظرف، وعطف الظاهر على الضمير المخفوض).

ثانياً: البدل.

ثالثاً: التوكيد: (تعريفه، وتوكيد اللام في خبر (إنَّ)، والتوكيد بالجمع بين الاستفهامين، والتوكيد بزيادة (لا)، والتوكيد بالنون، والتوكيد التابع، والتوكيد بالضمير.

رابعاً: النعت: (تعريفه، والفصل بين الصفة والموصوف، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه).

1.4 المجرورات:

1.1.4 حروف الجر:

سميت حروف الجر؛ لأنها تجر معنى الفعل قبلها إلى الاسم بعدها، أو لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي تخفضه؛ ولذلك تسمى "حروف الخفض"، وتسمى

أيضاً "حروف الإضافة" وقالوا سميت بذلك؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، أو توصلها إليها[1].

وحروف الجر على ثلاثة أقسام[2]:

أ. الحرف الأصلي: هو الذي يضيف إلى ركنيّ الجملة معنًى جديداً.

ب. الحرف الزائد: وهو الذي لا يضيف إلى ركنيّ الجملة معنًى جديداً، وإنما يفيد توكيد مضمون الكلام وتقوية الرابط بين أجزاء الجملة.

ت. الشبيه بالزائد: وهو الذي يضيف معنًى، غير أنه لا يحتاج إلى متعلق.

مواضع حذف حروف الجر:

يحذف حرف الجر قياساً في مواضع، أشهرها:

1. قبل (أنْ) والفعل (المصدر المؤول) أو (أنَّ) ومعموليها.
2. قبل (كي) الناصبة للفعل المضارع.
3. قبل لفظ الجلالة في القسم[3].

أمَّا حذف حرف الجر قبل المصدر المؤول (أنْ) والفعل أو (إنَّ) ومعموليها، فقد تناولتها بالدراسة في الفصل الثاني في تعبيرات قرآنية كثيرة، وقد يحذف حرف الجر مع الأسماء الظاهرة إذا أتى جواب على ظاهر السؤال.

كقوله تعالى: (سَيَقُولُونَ لِلَّهِ)[4].

قرأ أبو عمرو (الله) بالألف، والرفع في الثاني والثالث، وقرأ الباقون (لله) بلام من غير ألف مخفوضاً[5].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 7/8؛ السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 5/3.

(2) الغلاييني، جامع الدروس العربية: 197/3.

(3) الغلاييني، جامع الدروس العربية: 193/3-195.

(4) المؤمنون: 87، 89.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 17/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 185/3-186؛ ابن غلبون، التذكرة: 379؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 130/2؛ النشار، أبو حفص عمر بن قاسم بن محمد الأنصاري، المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر، تحقيق: أحمد محمود الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م: 270.

قال أبو شامة: قرأ أبو عمر بحذف حرف الجر؛ لأن هذه القراءة جواب السؤال: "من رب السماوات السبع" فالجواب (اللهُ) وهذا حملٌ على اللفظ، فارتفع الاسم الجليل على أنه خبر مبتدأ، أي هو الله.

وقرأ الباقون (لله) بإثبات لام الجر حملاً على معنى الكلام دون اللفظ[1].

قال: قال أبو عبيد: يُحكى عن العرب أنه يقال للرجل: من ربُّ هذه الدار، فيقول: لفلان بمعنى هي لفلان[2].

ومن ناحية تحويلية فكلمة (اللهُ) جملة تحويلية حدث فيها تحويل بحذف ركن من أركانها، وهو حرف الجر، فأصلها (لله)، وحذف الحرف للإيجاز والاختصار، ثم للتوبيخ لهم بعد إقرارهم والتزامهم بما يُوقع عليهم به الحجة.

وقد يحذف حرف الجر أيضاً مع الأسماء الظاهرة في حالة العطف عندما يستغنى بالعطف عن إعادة ذكره.

كقوله تعالى: (جَآءُو بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ)[3].

قرأ ابن عامر (بالزبر) بالباء الموحدة، وقرأ الباقون بغير باء أي بعد الواو[4].

ولقد اكتفى المؤلف بإثبات زيادة حرف الباء في مصحف أهل الشام؛ لأن الإشكال في النقل وليس في تخريجها على وجه من وجوه العربية[5].

والتخريج الذي اتفق عليه علماء القراءات في توجيه هذه القــراءة هــو : أن حرف العطف أغنى عن إعادة حرف الجر، ومن أعاده فهو للتأكيد[6].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 18/4؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 153/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 386/6؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 198/5؛ الخطيب، معجم القراءات: 200/6-202.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 18/4.

(3) آل عمران: 184.

(4) أبو شامة،إبراز المعاني، مصدر سابق : 52/3-53؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 57/2؛ ابن غلبون، التـذكرة: 230؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 370/1؛ النشار، المكرر: 83.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 52/3-53.

(6) الأندلسي، المحرر الوجيز: 549/1؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 138/3؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 276/2؛ الخطيب، معجم القراءات: 637/1-638.

ومن ناحية وصفية تفسيرية، فإن الحذف يعني أي نقص في الجملة النواة التوليدية، لغرض في المعنى، فكلمة (والزبر) جملة تحويلية حُذف فيها ركن من أركانها، فأصلها (وبالزبر) وقد جاء التحويل بالحذف للإيجاز والاختصار.

من مواضع زيادة حروف الجر:

لا يُزاد من حروف الجرّ إلامنْ والباء والكاف واللام " وتكون الزيادة في الإعراب، وليست في المعنى؛ لأنها للتوكيد[(1)].

كقوله تعالى: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ)[(2)].

قرأ الكسائي وحده (غَيْرِهِ) خفضاً، وقرأ الباقون (غَيْـرُهُ) رفعاً في كل القرآن[(3)].

قال أبو شامة : وجه الخفض أنه صفة (إله) لفظاً، والرفع صفة له معنًى؛ لأن التقدير ما لكم إله غيره) ومن زائدة يعني قصد أن (إله) مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع محلاً (ولكم) الخبر لتقدير صفة الألوهية لله عز وجل[(4)].

جوّز الفارسي البدل في قراءة الرفع على الاستثناء من المنفي في المعنى، وعليه لا بد من إضمار الخبر والتقدير: ما لكم في الوجود[(5)].

ومن ناحية تفسيرية : فإنَّ (من) في جملة (من إله غيره) حرف أفاد توكيد النفي، يقتضي حالة الجر، وهو عنصر تحويل جاءزائداً لزيادة معنى في المبنى بحيث يتحد معنى القراءتين.

---

(1) الغلاييني، جامع الدروس العربية: 3/197-200.

(2) الأعراف: 59.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 3/174؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 2/247؛ ابن غلبون، التذكرة: 271؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 1/467؛ النشار، المكرر: 132.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 3/174؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 2/415؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 4/324؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 3/287-288؛ الخطيب، معجم القراءات: 3/82-83.

(5) الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 2/247.

وفي قوله تعالى: (تَنبُتُ بِالدُّهْنِ)[1].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (تُنْبِتُ) بضم التاء وكسر ضم الباء، وقرأ الباقون (تَنْبُتُ) بفتح التاء وضم الباء[2].

قال أبو شامة: بضم التاء وكسر الباء من أنبت والمفعول محذوف والتقدير: ينبت زيتونها، وبالدهن في موضع الحال أي: متلبسة بالدهن.

وعلى الوجه الثاني من قرأه من نبت فالباء للتعدية والمعنى (تنبت الدهن) على زيادة الباء كقوله: (وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)[3]، أو المفعول محذوف والباء مع مجرورها للحال، وعليه يتحد معنى القراءتين[4].

ومن ناحية تفسيرية فإن (الباء) في جملة (تنبت بالدهن) حرف أفاد توكيد ملازمة الإنبات للدهن وكلمة (الدهن) مؤكد مجرور لفظاً وهو مفعول الفعل تنبت أخذ الكسرة اقتضاء لعنصر التحويل (الباء) حيث لا حاجة بالمعنى للفتحة.

2.1.4 الجر على الجوار:

قد يجر ما حقه الرفع أو النصب، لمجاورته المجرور، كقولهم "هذا جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ".

وهو عند بعض النحاة سماعي لا يقاس عليه[5]، ويرى بعض المحققين أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التأكيد نادراً، ولا يكون في عطف النسق؛ لأنَّ العاطف يمنع التجاور، وشرطه أن لا يقع في محل اشتباه[6].

---

(1) المؤمنون: 20.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 15/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 180/3؛ ابن غلبون، التذكرة: 376؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 127/2؛ النشار، المكرر: 267.

(3) البقرة: 195.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 15/4؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 140/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 371/6؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 179/5-180؛ الخطيب، معجم القراءات: 160/6-161.

(5) الغلاييني، جامع الدروس العربية: 202/3.

(6) الكفوي، الكليات: 331.

وأما القول أنه سماعي لا يقاس عليه فلا يجوز، وذلك لأنَّه جاء في القراءات السبعة المروية عن الرسول r، كقوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾[1]، وفي قوله تعالى: ﴿فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾[2].

قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي (وأرْجُلَكُمْ) بنصب اللام، وقرأ الباقون (وأرْجُلِكُمْ) بالخفض[3].

قال أبو شامة: في تخريج قراءة النصب وجهها العطف على (وجوهكم وأيديكم)؛ لأن الجميع ثابت غسله من جهة السنة، ثم علل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة غير اعتراضية، وهي قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾[4]، وذلك لأنها منشئة حكماً جديداً، وهو الترتيب المشروع في الوضوء.

أمَّا قراءة الجر فوجهها ظاهر وهو العطف على (برءوسكم) والمراد به المسح على الخفين، وعلى ذلك حمل الشافعي رحمه الله[5].

ونلحظ من خلال مناقشة هذه المسألة عند أبي شامة، أن الخفض ليس محمولاً عنده على الجوار كما جاء عند بعض العلماء مثل الفارسي ومكي بل على أن القراءتين بمنزلة آيتين، يعني أن المسح والغسل واجبان جميعاً، فالمسحُ واجبٌ على قراءة من قرأ بالخفض، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب.

لذا حاول المؤلف أن يذكر أرجح الأقوال في تفسير هذه القراءة وإعرابها لإثبات أن المراد المسح على الخفين، فقال: إن قلتَ: التحديد يمنع ذلك في قوله

(1) البروج: 15.

(2) المائدة: 6.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 3/89-90؛ الفارسي، الحجة: 2/112-113؛ ابن غلبون، التذكرة: 244؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 1/406-407؛ النشار، المكرر: 100.

(4) المائدة: 6.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 89-90؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 6/90-102؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 2/161-164؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 3/450-452؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 2/493-497؛ الخطيب، معجم القراءات: 2/231-234.

تعالى: (إِلَى الْكَعْبَيْنِ)[1]، قلتُ:التحديد لا دلالة فيه على غسل ولا مسح، وإنما يـذكر عند الحاجة إليه، ولو لم يذكر التحديد فيهما لوجب استيعابها غسلاً ومسحاً إلى الإبط والفخذ، ولما لم يحتج إلى التحديد لم يذكره مع الغسل ولا المسح، كما في الوجـه والرأس.

ثم قال: إن قلتَ: استيعاب المحدود بالمسح على الخف غير واجب بالإجماع عند الفقهاء، قلتُ: الفائدة تحديد المطلوب في المسح فيما دون الكعبين إلى أطـراف الأصابع، أما ما جاوز ذلك فهو غير مجزيء[2].

وبهذا التخريج الذي اعتمد عليه أبو شامة في توجيه هذه القراءة ظهر موافقته لمذهب الشافعي رحمه الله، كما صرح هو بذلك في بداية هذه المسألة.

قال أبو حيان: "وأرجُلُكم بالرفع... أي اغسلوها إلى الكعبين على تأويل مـن يغسل، أو ممسوحة إلى الكعبين على تأويل من يمسح"[3].

وبهذا التخريج وافق أبو حيان ما أجازه أبو شامة في توجيه هـذه القـراءة، واللغة تجيز التركيبين و(امـسحوا برءوسـكم وأرجلَكـم) و(امـسحوا برءوسـكم وأرجُلِكم).

فالفتحة في الجملة الأولى مؤشر تركيبي على المفعولية، وكذلك الكسرة فإنها مؤشر تركيبي على المفعولية.

أمَّا عند أتباع المنهج الوصفي التفسيري فإن الباء حرف زائد يفيـد توكيـد الحكم، وهو وجوب المسح، أما كلمة (أرجلِكم) مؤكد مجرور لفظاً، وهـو مفعـول الفعل (امسحوا) أخذ الكسرة اقتضاء لعنصر التحويل (الباء) حيث لا حاجة بـالمعنى للفتحة.

---

(1) المائدة: 6.

(2) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت: 204هـ)مختصر كتاب الأم، تحقيق : حسين عبد الحميد نيل، دار الأرقم، بيروت، د.ط، د.ت: 452/3.

(3) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 452/3.

وفي قوله تعالى : (وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ)[1].

قرأ حفص وابن كثير وأبو عمرو بالرفع في (وزرعٌ ونخيلٌ صنوان وغيرُ صنوانٍ) وقرأ الباقون (وزرعٍ ونخيلٍ صنوانٍ) بالخفض[2].

قال أبو شامة : وجه الرفع في هذه الكلمات أنه عطف "وزرعٌ ونخيلٌ" على قوله تعالى: (وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ)، أي: في الأرض زرعٌ ونخيلٌ وصِنوان نعت للنخيل، وغير عطف على صنوان.

الصنوان[3]: جمع صنو، كقِنْوَانٍ جمع قِنْوٍ، وهو الفرع بجمعه فرع آخر، أصله واحد، وأصله: المثل. وفي الحديث "عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أبيه"[4].

أما قراءة الخفض في هذه الكلمات الأربع فإنها عطف على أعناب أي احتوت الجنات التي في الأرض على أعناب وزرع ونخيل، واستشهد من القرآن الكريم على أن الجنات من مجموع ذلك، لا من الزرع وحده بقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ)[5]؛ وقوله تعالى : (جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعاً)[7].

وقد اتضح لنا أن حجته العطف على المعنى وليس الخفض على الجوار، لذا لا نستطيع أن نستنتج من خلال هذه المسائل أن المؤلف ينكر الجر على الجوار؛

---

(1) الرعد: 4.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 279/3-280؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 3/3-5؛ ابن غلبون، التذكرة: 315؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 19/2؛ النشار، المكرر: 192.

(3) ابن منظور، لسان العرب، صنا: 425/7-426.

(4) ابن الجوزي، صحيح البخاري مع كشف المشكل، كتاب الزكاة (1468): 629/1.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 279/3-280؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 293/3-294؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 356/5-357؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 225/4-226؛ الخطيب، معجم القراءات: 377/4-379.

(6) يس: 34.

(7) الكهف: 32.

وذلك لأن الجوار إنما يكون حيث يستحق الاسم غير الجر فيجر لمجاورة ما قبلـــه، وليس يمتنع أن يقع في القرآن لكثرته في القرآن والشعر.

ونرى من خلال هذا التخريج أنه وافق من علماء القراءات الفارسي، وخالف مكي الذي أقرَّ الخفض على الجوار، وأما من النحاة ، فقد وافق ابن عطية –رحمـــه الله-.

واللغة تجيز الرفع والجر من ناحية تركيبية، ولا خلاف إلاّ بقـــدر اخـــتلاف دلالة المعاني.

ومن ناحية تفسيرية فإن الضمة تدل على أن الجنة هي الأرض التـــي فيهـــا الأعناب دون غيرها، أو الأرض التي فيها النخيل دون غيرها، وهكذا أي احتـــوت نوعاً واحداً محدداً، والفتحة مؤشر على أن الجنة من مجموع ذلك، يعنـــي (النخيـــل والأعناب والزرع).

3.1.4 الإضافة:

الإضافة في الاصطلاح هي إسنا د اسم إلى اسم آخر على تنزيل الثاني مـــن الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه[(1)].

وهي نسبة بين اسمين، على تقدير حرف الجر، توجب جر الثاني [(2)]، أبـــداً، فهي إما أن تكون بمعنى (اللام) نحو (مال محمد) أي مال لمحمد أو قد تكون بمعنى (من) نحو (خاتم ذهب) أي خاتم من ذهب، أو بمعنى (في) نحو (شهيد الدار) أي في الدار[(3)].

وتنقسم الإضافة على قسمين: إضافة محضة، وغير محـــضة، وقـــد وردت قراءات قرآنية كثيرة بهذين النوعين.

---

(1) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق : 172/2؛ المبرد، المقتضب، مصدر سابق : 136/4؛ العكبري، اللباب فـــي علل البناء والإعراب: 387/1؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 117/2.

(2) الغلاييني، جامع الدروس العربية: 205/3.

(3) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 117/3-118.

الإضافة المحضة:

هي إضافة غير الوصف، أو إضافة الوصف إلى غير معموله، وتفيد تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة، نحو "هذا كتاب سعيدٍ " وتخصيصه إذا كان نكرة نحو "هذا كتاب رجلٍ"(1).

وتسمى الإضافة المحضة الإضافة المعنوية وتُسمى أيضاً "الإضافة الحقيقية"، وشرطها الضابط هو أن لا يكون المضاف وصفاً، أو يكون وصفاً مضافاً إلى غير معموله(2).

ومن المواضع التي برزت فيها الإضافة المحضة في كتاب إبراز المعاني قوله تعالى: (كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ)(3).

قرأ حفص والكسائي (للكُتُبِ) بضم الكاف والتاء على الجمع، وقرأ الباقون (للكِتَاب) بكسر الكاف وفتح التاء وبين التاء والباء ألف على الإفراد(4).

نقل أبو شامة توجيه الفارسي في تخريج هذه القراءة(5).

فقال: قد اخْتُلِفَ في معنى السجل، فقيل : هو ملك يطوي صحائف بني آدم، وقيل كاتب كان للنبي، فيكون على هذين القولين من باب إضافة المصدر إلى فاعله، والتقدير: كطي الرجل الصحيفة، واللام في الكتاب زائدة، وحسَّنها اتصالها بمعمول المصدر تقوية لتعديته، نحو عرفت ضرب زيد لعمرو، والأصل ضرب زيد عمراً.

أمَّا إذا قيل إنَّ السجل هو اسم الصحيفة فيكون المصدر مضافاً إلى مفعوله نحو (بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ)(1)، والتقدير: كطي الطاوي الكتب، والمعنى كطي الصحيفة مدرجاً فيها الكتب.

---

(1) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 123/3.

(2) الغلاييني، جامع الدروس العربية: 207/3-208.

(3) الأنبياء: 104.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 393/3-394؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 162/3-163؛ ابن غلبون، التذكرة: 368؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 114/2-115؛ النشار، المكرر: 259.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 393/3-394؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 102/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 317/6؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 115/5؛ الخطيب، معجم القراءات: 65/6.

وأما المراد بقوله "فأما من أفرد، ولم يجمع، فإنه واحد يراد به الكثرة، ومن جمع اللفظ فهو المراد في المعنى"[(2)].

وأمَّا المعنى العام فهو يوّم نطوي السماء كطي الملك للكتب "، فالقراءة الأولى محمولة على لفظ السماء في التوحيد، والثانية محمولة على معنى السماء في الجمع.

ويكون بذلك قد أقرَّ تقارب القراءتين في المعنى.

قال السامرائي[(3)]: إنه لا فرق بين المحضة وغيرها، فقد يمتنع التقدير في المحضة مما له شبه بغير المحضة، وقد ظهر حقيقة الأمر الذي أقرَّه السامرائي بتقدير المؤلف الأصل لجملة (عرفت ضرب زيد لعمرو) وهو (ضرب زيد عمراً).

ومن ناحية تفسيرية فإنَّ أصل الجملة (كطي الرجل للسجل) ولكن حدث فيها تحويل بحذف المضاف (الفاعل) فأضيف المصدر إلى مفعوله لغرض دلالي وهو الإيجاز والاختصار، وللتعريف وتعظيم أهوال يوم القيامة.

وفي قوله تعالى: (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ)[(4)].

قرأ نافع وابن ذكوان (فديةُ) بغير تنوين و (طعامِ) بالجر من غير تنوين و(مساكينَ) بالجمع وفتح النون، وقرأ الباقون (فديةٌ) بالتنوين و(طعامُ) بالرفع من غير تنوين و(مسكينٍ) بالتوحيد، وكسر النون مع تنوينها[(5)].

نقل أبو شامة في هذا التخريج توجيه الفارسي، فقال : وجه القراءة بالإضافة أنه سُمي الطعام الذي يفدى به الصيام فدية، فهو من باب (خاتم حديد) أي أراد باب بعض إلى كل.

أما وجه القراءة بغير إضافة فعلى أن الطعام بدل من فدية، أو عطف بيان.

---

(1) ص: 23.

(2) الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 163/3.

(3) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 119/3.

(4) البقرة: 184.

(5) المقدسي أبو شامة، إبراز المعاني : 347/2-348؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 410/1-411؛ ابن غلبون، التذكرة: 201؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 282/1-283؛ النشار، المكرر: 54.

ثم ذكر الخلاف في جمع (مساكين) وإفراده، فقال: وجه جمع مساكين أنه رده على ما قبله قوله: "وعلى الذين يطيقونه" جمع، فكل واحد منهم يلزمه طعام مسكين.

ووجه من أفرد (طعام مسكين) بيان الحكم على كل من أفطر يوماً واستشهد بقوله تعالى: (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)[1]، أي على كل واحد منهم جلد ثمانين[2].

ولقد وافقه مكي في هذا التخريج[3].

ومن ناحية تركيبية اللغة تجيز تنوين الاسم وعدم تنوينه، فالتنوين مؤشر تركيبي على عدم إضافة الاسم، في حين يشير عدم التنوين إلى إضافة الاسم إلى الاسم.

ومن ناحية تفسيرية فإن أصل الجملة في بنيتها العميقة فدية من طعام مسكين، ولكن حدث تحويل عن طريق حذف حرف الجر، فأضيف الاسم إلى الاسم بعد حذف تنوين الاسم المضاف، وأصبحت الجملة في بنيتها السطحية (فديةُ طعامِ مساكين).

وقد حدث هذا الحذف لغرض دلالي، وهو الاختصاص والتبيين، فيبين الله الفدية، من أي نوع هي أبالطعام أو غيره؟.

وفي قوله تعالى: (كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ)[4].

قرأ أبو عمرو وابن ذكوان (قلبٍ) بتنوين الباء، وقرأ الباقون (قلبِ) بغير تنوين[5].

---

(1) النور: 4.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 347/2-348؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 410/1-411؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 252/1-253؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 42/2-43؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 462/1-463؛ الخطيب، معجم القراءات: 252/1.

(3) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 282/1-283.

(4) غافر: 35.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 143/4-144؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 350/3-351؛ ابن غلبون، التذكرة: 449؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 243/2-244؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 559/4؛ النشار، المكرر: 364؛ الخطيب، معجم القراءات: 223/8-224.

قال أبو شامة من نون (قلبٍ) فمتكبر صفة له؛ لأنه محل الكبر ومن أضافه كان (متكبر)صفة للجملة، والتقدير : على كل قلب لمتكبر، ثم نقل أبو شامة توجيه الفارسي، فقال قدر أبو علي كلّ قلب كل متكبر "[1]، فحذف (كل) الثانية، ثم نقل توجيه الزمخشري[2] في قراءة التنوين، وهو أنه قدَّر مضافاً محذوفاً، أي : "على كل ذي قلبٍ متكبرٍ".

فقال أبو شامة : معترضاً على الحذف لا (حاجة إلى شيء من ذلك) ثم علل سبب تقدير المحذوف عند الفارسي، وهو أنه ظنَّ أن ظاهر الآية لا يقيد إلا الطبع على جملة القلب، وهذا مما ألزمه تقدير المحذوف، ويرد أبو شامة على الفارسي بقوله إن عموم كل المضاف إلى القلب شامل للقلوب وأصحابها ووافق في هذا التخريج من علماء القراءات مكيّاً، ومن اللغويين أبو حيان الذي اعترض على تقدير المحذوف[3].

ويرد السمين الحلبي هذا الاعتراض بقوله : "بلى، ثَمَّ ضرورة إلى ذلك وهو توافق القراءتين فإنه يصير الموصوف في القراءتين واحداً، وهو صاحب القلب بخلاف عدم التقدير فإنه يصير الموصوف في إحديهما القلب وفي الأخرى صاحبه"[4].

وذكر أبو شامة بعض التخريجات التي تؤيد منع تقدير المحذوف، فقال : قال: أبو عبيد: على كل قلب متكبر، وعلى قلب كل متكبر ، يرجعان إلى معنى واحد[5].

ثم نقل توجيه الفراء، فقال: المعنى في تقدم القلب وتأخره واحد[6].

إنَّ أصل الجملة في بنيتها العميقة (على كل قلبٍ متكبرٍ) بالتنوين، ولكن حصل عن طريق حذف تنوين المضاف، فأضيف الاسم إلى الاسم بعد حذف تنوين

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 143/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 350/3.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 143/4؛ الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 427/3.

(3) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 445/7-446.

(4) السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 42/6.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 144/4.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 144/4؛ الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق: 8/3-9.

المضاف، فأصبحت الجملة في بنيتها السطحية (على كل قلبِ متكبرٍ) وقد جاء هــذا الحذف لغرض دلالي وهو الاختصاص، فقد خص الله المتكبرين بالضلال وحجــبهم عن الهدى؛ لأنَّه إذا كان في القلب كبر ففي صاحبه كبر، وإذا كان في صاحب القلب كِبر ففي القلب كبر، وذلك لأن عموم كل المضاف إلـــى القلــب شـــامل للقلــوب وأصحابها، فالقرآتان بمعنى واحد.

الإضافة غير المحضة:

ضابطها أن يكون المضاف اسم فاعل، أو مبالغة اسم فاعل أو اسم مفعــول، أو صفة مشبهة، بشرط أن تضاف هذه الصفات إلى معمولها[1].

وهذه الإضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنَّما الغرض منها التخفيف في اللفظ[2].

وتسمى هذه الإضافة باللفظية، والإضافة المجازية، وسميت غيــر محــضة؛ لأنها على نية الانفصال بين المضاف والمضاف إليه[3].

وهي كثيرة في القرآن، والقراءات القرآنية السبع، ومن ذلك:

---

(1) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 3/6-7.

(2) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 3/130-133.

(3) الغلاييني، جامع الدروس العربية: 3/208-209.

قوله تعالى: (مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ)[1].

قرأ حفص (مُوهِنُ كَيْدِ) بالإضافة، وقرأ الباقون (مُوْهِنٌ كَيْدَ) بالتنوين[2].

يقول أبو شامة وجه الخفض بالإضافة أنَّه أراد التخفيف، فحذف التنوين، واستشهد على التخفيف بقوله تعالى: (بَالِغَ الْكَعْبَةِ)[3]، في قراءة الجميع.

واسم الفاعل من أوهن، وهنت الشيء وأوهنته واحد، أما القراءة بتنوين (موهنٌ) ونصب كيد هو الأصل لأن اسم الفاعل نصب مفعوله، أي التخفيف بالإضافة بدل إعمال المشتقات[4]، فوافق القيسي في هذا التخريج.

يقول سيبويه في باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى "وأعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين"[5].

ويقول السامرائي ليست الإضافة لغرض التخفيف، وإنَّما هي لغرض آخر يختلف عن الأعمال، إذ لو كان التخفيف هو الغرض لاستعمل وامتنع الإعمال في حين نرى الاستعمالين جاريين: الإضافة والإعمال.

ويقول: "الإعمال ينص على الحال والاستقبال، فهو تعبير قطعي والإضافة تحتمل المضي والحال والاستقبال فهي تعبير احتمالي"[6].

ومن ناحية تفسيرية فإن أصل الجملة في بنيتها العميقة (موهِنٌ كيدَ الكافرين) ولكن حصل تحويل عن طريق حذف تنوين الاسم المضاف، فأصبحت الجملة في

---

(1) الأنفال: 18.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 196/3-197؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 291/2-292؛ ابن غلبون، التذكرة: 281-282؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 490/1.

(3) المائدة: 95.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 197/3؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 512/2؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 473/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 409/3؛ الخطيب، معجم القراءات: 276/3-277.

(5) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 165/1-166.

(6) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 131/3-132.

بنيتها السطحية (وهِنُ كيدِ الكافرين) للدلالة على ما ثبت ومــضى مــن الزمــان، والمراد معركة بدر.

والقراءتان متقاربتان في المعنى فحاصلهما أن الله يبشرهم مع ما حصل مــن النصر في معركة بدر، بأنَّه مضعف كيد الكافرين ومصغر أمرهم [1]، أي ما ثبــت ومضى في معركة بدر، واستمرارية تضعيف كيدهم فيما يستقبل.

وفي قوله تعالى: (فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً) [2].

قرأ عاصم وحمزة والكسائي (وجعل الليل) بغير ألف ونصبوا (الليلَ) وقــرأ الباقون (جاعل) بالألف و(الليلِ) خفضاً [3].

وجّه أبو شامة هذه القراءة بإيجاز واختصار شــديد، فقــال [4]: وأمــا قولــه (جاعلُ الليلِ سكناً) فهذه القراءة موافقة لقوله تعالى (فالق الإصبَاح) كلاهما اســم فاعل أضيف إلى مفعوله.

فهو يريد أن يوضح أن حكم الاسم أن يعطف على اســم مثلــه؛ لأن الاســم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم (المشاكلة في اللفظ).

ومن قرأ (جعل الليل) جعله فعلاً ماضياً، مفعوله (الليلَ) لأن فالق بمعنى فلق.

أي أراد عطف الفعل على اسم الفاعل قبله؛ لأنَّه بمعنى المضي، وبما أن اسم الفاعل بمنزلة الفعل في المعنى عطف عليه لموافقته إياه، (المشاكلة في المعنى).

فقد وافق ذلك بعض علماء القراءات مثل الفارسي والقيسي.

وهذه الإضافة من باب الإضافة غير المحضة؛ لأنها على نية الانفصال، فإن العامل إذا كان نكرة لا يقع صفة لمعرفة، فيكون (جاعلٌ الليلَ) بالتنوين لاسم الفاعل ونصب (الليل).

---

(1) الدمشقي، مختصر تفسير ابن كثير: 8/2.

(2) الأنعام: 96.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 135/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 190/2؛ ابــن غلبــون، التذكرة: 259؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 441/1-442؛ النشار، المكرر: 119.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 135/3؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 326/2؛ الأندلــسي، البحــر المحيط، مصدر سابق : 190/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 133/3؛ الخطيــب، معجــم القراءات: 494/2-495.

ومن ناحية تفسيرية فقد تمَّ عطف الجملة الفعلية على الاسمية للدلالة على تغيير شكل الحياة والنشاط الإنساني، أي من حركة ونشاط وتجدد إلى عجز وسكينة وهدوء.

ثم غير الفعل (جعل) إلى اسم الفاعل (جاعل) للتمدُح بالذات الإلهية بصيغة اسم الفاعل؛ للدلالة على المضيّ المطلق الدَّال على القدرة، فكانت أبلغ من الإتيان بصيغة الفعل.

فالكلمة القرآنية في تعبيرها عن المعنى المراد تمتاز عن سائر مرادفاتها بدقتها وتطابقها مع المعنى المقصود.

والمعنى في القراءتين متقارب حا صله التحدث عن معجزة الحياة (النشأة والحركة والتجديد).

وفي قوله تعالى: (كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ)[1].

قرأ أبو عمرو بتنوين (كاشفاتٌ وممسكاتٌ) ونصب (رحمته والضرَ).

وقرأ الباقون (كاشفاتُ ضُرِّه) و(ممسكاتُ رَحْمَتِه) بترك التنوين والإضافة[2].

قال أبو شامة : قراءة أبي عمرو على الأصل، بالتنوين ونصب ضره ورحمته لأنهما مفعولا كاشفات وممسكات.

أما قراءة الباقين على الإضافة فهما مثل زيدٌ ضاربٌ عمراً وضاربُ عمرٍ[3].

قال مكي: إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستقبال والحال، يعمل عمل الفعل[4].

ومن ناحية تفسيرية فإن أصل الجملة في بنيتها العميقة (كاشفاتٌ ضرَّه) و(ممسكاتٌ رَحْمَتَه) ولكن حصل تحويل عن طريق حذف تنوين الاسم المضاف،

---

(1) الزمر: 38.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 138/4-139؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 341/3-342؛ ابن غلبون، التذكرة: 446؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 239/2؛ النشار، المكرر: 359.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 139/4؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 532/4-533؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 413/7؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 18/6؛ الخطيب، معجم القراءات: 163/8-164.

(4) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 239/2.

فأصبحت الجملة في بنيتها السطحية كـ(اشفاتُ ضرِّه وممسكاتُ رَحْمَتِهِ) للدلالة عما ثبت ومضى من الزمان في التهكم بهذه الأصنام.

فالقراءتان متقاربتان في المعنى للدلالة عما ثبت ومضى من الزمان في التهكم بهذه الأصنام، واستمراريته فيما يُستقبل.

حذف المضاف:

يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه إذا أُمِن اللبس والإبهام، وأُعرِب إعرابه، نحو قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا)[1]، أي اسأل أهلَ القرية وكذلك يحذف المضاف من جملة سبق له ذكر في جملة مماثلة، كقول العرب (ما كلُّ بيضاء شحمة، ولا سوداء تَمْرةٌ)، والأصل (ولا كلُّ سوداء)[2].

ولحذفه أغراض أهمها التجوز في الكلام والاتساع فيه أو الاختصار[3].

ومن مواضع حذف المضاف في كتاب إبراز المعاني:

في قوله تعالى: (قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا)[4].

قرأ عاصم وحمزة والكسائي (قَالُوا سِحْرانِ) ليس قبل الحاء ألف، وقرأ الباقون (ساحران) بألف قبل الحاء[5].

قال أبو شامة: قراءة (ساحران) يعنون بها موسى وهارون عليهما السلام، وقيل: محمداً وموسى صلى الله عليهما.

---

(1) يوسف: 82.

(2) الحموز، محمد عواد، الرشيد في النحو العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2002م، 1422هـ: 336.

(3) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 3/124-125.

(4) القصص: 48.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 4/70؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 3/255-256؛ ابن غلبون، التذكرة: 405؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 2/174-175؛ النشار، المكرر: 304.

أما قراءة (سحران) على حذف مضاف، أي كل واحد منهما ذو سحر، وقيل المراد التوراة والقرآن الكريم[1].

يقول الفارسي ومكي وجه من قال (سِحران) أنه نسب المعاونة إلى السحرين على الاتساع، كأن المعنى كلٌّ سحرٍ منهما يقوي الآخر لأنَّهما تشابها واتفقا [2]، والمراد حذف المضاف وبذلك وافقا توجيه المؤلف.

يقول السامرائي: إن التحويل والتجوّز لا يؤديه التقدير، فإذا قدرت كما قدر النحاة (هما ذوا سحرين) لم يبقَ فيه شيء من هذا المعنى، فلا داعي لتقدير مضاف ونحوه، فلكل تعبير دلالته ومعناه[3].

ومن ناحية تفسيرية تمثل جملة (هما ذوا سِحْرين) الأصل التوليدي فحذف منها المبتدأ (هما) وهو العنصر التحويلي الأول، ثم حذف المضاف وهو (ذوا) وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (سِحران) لتحقيق عنصر الإسناد، وهو العنصر التحويلي الثاني لغرض دلالي وهو التجوز والاتساع في المعنى؛ لأن القرآن من أعظم وأشرف الكتب السماوية، وبعده في الشرف والعظمة التوراة، وعلى سبيل المبالغة جعلوهما نفس السحر.

والقراءتان متقاربتان في المعنى لأنهم يعنون الكتابين أو صاحبي الكتابين (موسى ومحمداً) صلى الله عليهما وسلم.

وفي قوله تعالى: (ذَوَاتَى أُكُلٍ خَمْطٍ)[4].

قرأ أبو عمرو (أكُلِ) بغير تنوين، وقرأ الباقون (أكلٍ خَمْطٍ) بالتنوين وسكن الكاف نافع وابن كثير وضمها الباقون[5].

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 70/4؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 290/4-291؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 118/7؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 347/5؛ الخطيب، معجم القراءات: 53/7-54.

(2) الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 255/3؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 175/2.

(3) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 142/3-143.

(4) سبأ: 16.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 106/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 293/3؛ ابن غلبون، التذكرة: 424؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 205/2؛ النشار، المكرر: 332.

اعتمد أبو شامة في تخريج هذه القراءة، على عدة آراء، فوجَّه القراءتين دون ترجيح بإسهابٍ واستطراد يلفت النظر.

فقال حجة من أضاف أن الأكل المأكول هو الجنى، كما قال تعالى : (تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ)[1]، وثمر كل شجرة يطلق عليه اسم شجرته، وعلى الشجرة اسم ثمرِها، فكما تقول عندي ثمرتان وعنب ورمان، برفع الجميع وتنوينه تقول هذا أكل خمط وأثل وسدر، والإضافة على تقدير ثمرة هذا النوع من الشجر[2]، يعني أراد المؤلف الإضافة من باب (ثمر خمطٍ) بمعنى (من خمط) كـ(ثوبُ خز)... وكذا.

وقال رجح أبو علي قراءة الإضافة وقال : قراءة غير الإضافة ليس في حسن الإضافة، فإن الأكل إذا كان الجنى، فإن كل جنى منه، والخمط هو اسم شجرة وليس بوصف، ومنع أيضاً البدل؛ لأنه ليس هو هو ولا بعضه[3].

أي أنكر قراءة التنوين على البدل أو الصفة.

ثم تتبع المؤلف أقوال العلماء في توضيح المراد بالخمط:

الأول: قول أبو عبيدة: الخمط كل شجرة مرَّةٍ ذاتِ شوكٍ[4].

الثاني: قول الزجاج: كلُّ نبت أخذ طعماً من مرارة فلم يمكن أكلُهُ خَمْطٌ، وقيل في كتاب الخليل: الخمط: شجر الآراك[5].

والثالث: قول الفراء: الخمط في التفسير ثمر الأراك[6].

أما معنى الخمط في الآية: شجر قاتل سام[7].

ثم ذكر أقوالاً منقولة في توجيه قراءة التنوين.

---

(1) إبراهيم: 25.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 106/4.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 107/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 293/3-294.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 106/4؛ التيمي، مجاز القرآن: 147/2.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 106/4؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 249/4.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 107/4؛ الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق: 358/2-359.

(7) ابن منظور، لسان العرب: خمط: 220/4.

أحدها قول الزمخشري : قال: وجه من نون فإن أصله ذواتي أكلٍ أكلِ خمطٍ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، يعني أجاز الزمخشري البدل، لأنَّ البدل هو المحذوف، فلمَّا حذف أُعرب ما قام مقامه إعرابه، وأجاز النعت أيضاً كأنَّه قال (ذواتي أُكُلٍ بشعٍ)[1].

قال أبو شامة : نحو قولهم مررت بقاعٍ عرفجٍ كُلُّهُ، أو على تقدير ذي خمط، كما قيل ذلك في قوله تعالى: (وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ)[2]، أي: ذي صديد[3].

ووافق أبو شامة الزمخشري في تخريج قراءة التنوين على البدل أو الوصف، في حين أنكر أبو حيان الوصف بالأسماء[4].

ثم ذكر أبو شامة تخريج النحاس في توجيه هذه القراءة، فقال : الأولى عنده في القراءة (ذواتي أَكُلٍ خمطٍ) على نعت لأكل، أو بدل منه، لأن الأكل هو الخمط بعينه عنده[5].

وحجة التنوين عند الفارسي ومكي جعله عطف بيان [6]، في حين ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين[7].

وعليه اختيار أبو شامة هو اختيار معنى وإعراب.

واللغة تجيز تنوين الا سم وعدم تنوينه، فالتنوين مؤشر تركيبي على عدم إضافة الاسم إلى الاسم.

ومن ناحية تفسيرية فإن أصل الجملة في بنيتها العميقة هو (ذواتي أكلٍ أكلِ خمطٍ) ولكن حدث تحويل عن طريق حذف (أكلٍ) الأولى، فأضيف الاسم إلى الاسم لغرض دلالي وهو الاختصار.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 106/4؛ الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 285/3.

(2) إبراهيم: 16.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 106/4-107.

(4) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 260/7؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 440/5.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني: 107/4؛ النحاس، إعراب القرآن: 339/3-340.

(6) الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 294/3؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 205/2.

(7) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 194/3.

والقراءتان متقاربتان في المعنى، لأن ثمر كل شجرة يطلق عليه اسم شجرته وعلى الشجرة اسم ثمرها.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

أجاز أبو شامة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض، لوروده في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب (الشعر) فوافق بذلك مذهب الكوفيين، وخالف البصريين[1].

ففي قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)[2].

قرأ ابن عامر (وكذلك زُيِّن) بضم الزاي وكسر الياء و (قتلُ) برفع اللام و(أولادَهم) بنصب الدال و(شركائِهم) بهمزة مجرورة.

وقرأ الباقون (زَيَّن) بفتح الزاي والياء و (قتلَ) بنصب اللام و (أولادِهم) بجر الدال و(شركاؤُهم) بهمزة مرفوعة[3].

فقال أبو شامة قراءة الجماعة على أن (شركاؤهم) فاعل (زَيَّن)، والمفعول (قتلَ) المضاف إلى (أولادِهم)، وهذا من إضافة المصدر إلى المفعول، أما قراءة ابن عامر على أن (زُيِّن) فعل ما لم يسم فاعله، و (قتلُ) بالرفع، على أنه أقيم مقام الفاعل، و(أولادَهم) بالنصب مفعول (قتلُ)؛ لأنَّه مصدر، (وشركائِهم) بالجر على إضافة (قتلُ) إليه، يعني أضيف المصدر إلى الفاعل[4].

وقد وردت قراءة ابن عامر على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المصدر، وهذه قراءة متواترة صحيحة.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 146/3-157؛ الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 427/2.

(2) الأنعام: 137.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 146/3-147؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 214/2؛ ابن غلبون، التذكرة: 246؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 453/1-454؛ المهدوي، شرح الهداية: 292/2-293؛ النشار، المكرر: 122.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 146/3-147؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 349/2-350؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 231/4-232؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 186/3-187؛ الخطيب، معجم القراءات: 552/2-554.

وقد حاولت خلال هذه المسألة تتبع الأقوال التي ذكرها أبو شامة للذين أنكروا قراءة ابن عامر، ثم تصديه لهؤلاء من خلال موقفه المتشدد، وعرضه لأقوال المستنصريين لها المدافعين عنها.

وقال أبو شامة نقلاً عن أبي عبيد: "لا أحب هذه القراءة لما فيها من الاستكراه، والقراءة عندنا هي الأولى لصحتها في العربية، مع إجماع أهل الحرمين، والبصريين بالعراق عليها"[1].

ثم ذكر قول أبي علي الفارسي قوله: "هذا قبيح قليل الاستعمال، ولو عدل عنها يعني ابن عامر كان أولى؛ لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف"[2]؛ نحو قوله تعالى: (إِنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِينَ)[3]، وقول الشاعر[4]:

فلا تلْحَني فيها فإنَّ بِحُبِّها ... أخاكَ مصابُ القلب جَمٌّ بَلابلُه

وقال: قال الزمخشري: إن "الفصل بينهما يعني بين المضاف والمضاف إليه فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته والذي حمله على ذلك أنَّه رأى في بعض المصاحف (شركايهم) مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب[5].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 151/3.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 151/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 214/2-215؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 232/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 186/3.

(3) المائدة: 22.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 152/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 215/2؛ الشاهد بلا نسبة في سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 133/2؛ البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 453/8-455.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 152/3؛ الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 53/2-54؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 232/4؛ الخطيب، معجم القراءات: 555/2.

رد أبو شامة متصدياً له بقوله (ومع كون الرسم شاهداً لقراءة ابـــن عـــامر، وهو جر شركائهم، وأما نصب الأولاد، فليس فيه إلا النقل؛ لأن الرسم كما يحتمـــل نصب الأولاد يحتمل أيضاً جرَّها[1].

نلحظ هنا أنَّ أبا شامة قدم صحة النقل والرواية واعتمدها في قبوله القـــراءة، وقال أبو العباس (المعروف بالسمين الحلبي) مدافعاً متصدياً (سيأتي ما تمنـــى أبـــو القاسم (الزمخشري) أن يقرأه ابن عامر، فقال وأنه قد قرأ به، فكأن الزمخشري لـــم يطلع على ذلك، فلهذا تمناه[2].

وقال: يقول سيبويه:ولا يجوز يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار إلاَّ في شعر: كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور[3].

ومقابل هذه الأقوال التي فيها طعن في المتواتر، أقوال أخرى ذكرها المؤلف منتصراً لها بما يشهد بصحتها من القرآن الكريم والحديث الشريف، وكلام العرب.

قال أبو شامة شهد البيت الذي أنشده الأخفش على ما ورد من قـــراءة ابـــن عامر[4]:

فزججتُها بِمِزَجَّةٍ زجَّ القلوصَ أبي مَزَاده

قال ابن جني : في زجَّ القلوصَ: وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضـــافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب هنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضـــافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول[5].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 152/3.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 188/3.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 150/3؛ سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 155/1-175.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 150/3؛الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق : 427/2؛ البغـــدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق : 415/4-416-418-422 (جاءت كلمة (القلوصَ) فاصـــلاً بـــين المـــصدر وفاعله المعنوي).

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 154/3؛ ابن جني، الخصائص: 404/2.

واستشهد أبو شامة أيضاً بقول الشاعر[1]:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا آوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيْجِ

قال أبو شامة "لا بُعدَ فيما استبعده أهل النحو من جهة المعنى، وذلك أنه قد عُهد تقدم المفعول على الفاعل المرفوع لفظاً، فاستمرت له هذه المرتبة مع الفاعل تقديراً، نحو: أعجبني ضربٌ عمراً زيدٌ، ثم قال: وقد ثبُت جواز الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدته بين المضاف والمضاف إليه، نحو قوله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ)[2]، وقوله: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ)[3].

فإن قالوا: ما زائدة، فكأنها ساقطة في اللفظ لسقوطها في المعنى، والمفعول المقدم هو في غير موضعه معنى، فكأنه مؤخر لفظاً، ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأتِ في الكلام المنثور مثله، لأنه نافٍ، ومن أسند هذه القراءة مُثبِتٌ، والإثبات مرجح على النفي بإجماع[4].

وقال أيضاً، ومما يقوي ما ذكرناه أنهم التزموا أن الفصل بالجار والمجرور لم يأتِ إلا في الشعر، وقد روت الرواة في أحاديث النبي r الفصل بهما، وهو نحو قوله r : "فهل أنتم تاركوا لي صاحبي"[5].

ومن خلال تتبعي لأقوال أبي شامة، سوف أناقش عدة أمور:

أولاً: موقفه من القراءة:

نجده في هذه القراءة يقف موقفاً متشدداً يُحمد عليه، فيتحمس في الدفاع عنها، ويتصدى لكل من يلحن هذه القراءة في حين يظهر له موقف متضاد متعارض مضطرب في حكمه، فنراه يطلق عبارات التضعيف لبعض القراءات كقراءة

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 150/3؛ ذي الرُّمَّة، غيلان بن عقبة العدوي (ت: 117هـ)، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، حققه عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، ط3، 1414هـ، 1993م: 410/2 ابن جني، الخصائص : 404/2 (فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارين والمجرورين).

(2) النساء: 155.

(3) آل عمران: 159.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 156/3.

(5) ابن الجوزي، صحيح البخاري مع كشف المشكل، باب كتاب فضائل الصحابة: 1019/3/3661.

الجمهور في قوله تعالى: (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[1]، ولعل الأمر –والله أعلم- هو محاولته إظهار قدرته وبراعته في التماس الوجوه للقراءات.

ثانياً: مصطلح حروف الزيادة عند أبي شامة:

قال ما زائدة، فكأنها ساقطة في اللفظ لسقوطها في المعنى نقول أن (ما) ليست زائدة ساقطة في المعنى، لأن كل زيادة في المبنى هي زيادة في المعنى، ولعل المؤلف قصد بالزيادة مجرد الاصطلاح النحوي المبني على نظرية العوامل والمعمولات، وهذا مخالفٌ لما جاء عند أكثر النحاة القدماء، وكذلك عند علماء اللغة المعاصرين.

ثالثاً: انفراداته:

احتجاجه بالحديث الشريف في هذه المسألة، بما روي بنقل العدول كالبخاري ومسلم، وقد احتج بالحديث مثله، أبو حيان، كما يعد ابن مالك أول المتقدمين والمتأخرين من النحاة احتجاجاً بالحديث.

رابعاً: اختياره:

وافق أبا حيان، وخالف أبا عبيد والفارسي ومكي والمهدوي وابن عطية، وغيرهم.

أمَّا عن سبب الاختيار فهو موافقته للمعنى.

ومن ناحية تركيبية فإن اللغة تجيز النمطين، (زَيَّنَ شركاؤُهُم قَتْلَ) و(زُيِّنَ قَتْلُ) فالضمة والفتحة مؤشرات تركيبية على الفاعلية والمفعولية، ومن ناحية تفسيرية نمثله كما يلي:

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
زَيَّنَ لكثيرٍ من المشركين قَتَلَ أولادِهِم شُرَكَاؤُهُم	الرفع سطحاً والنصب عمقاً بفعل عنصر من عناصر التحويل، وهو الحذف لغرض دلالي وهو تحقير شأن المحذوف	زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهِمْ.

(1) طه: 63.

المعنى: إن القراءتين متقاربتان في المعنى وإن اختلفت القراءة؛ لأنَّ تفسير الشركاء على قراءة الجماعة هم خدم الأصنام أو الشياطين، زينوا للكفرة أن يقتلوا أولادهم بالوأد، وبالنحر للآلهة.

وعلى قراءة ابن عامر يكون الشركاء هم القاتلين، لأنهم لما زينوا للمشركين قتل أولادهم صاروا كأنهم هم القاتلين في المعنى، والله أعلم[1].

لقد أجاد أبو شامة في تخريج القراءة وتقريب المعنى في القراءتين.

2.4 التوابع:

1.2.4 العطف:

1. المعطوف بالحرف (عطف النسق):

هو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف[2].

وينقسم العطف بحسب المعطوف والمعطوف عليه على قسمين:

1. أولاً: العطف على اللفظ: وهو الأصل، نحو (أقبل محمدٌ وخالدٌ).
2. ثانياً: العطف على المعنى: ويسميه النحاة العطف على المحل نحو (ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً) قالوا: إن (قاعداً) معطوف على محل (قائم) وذلك لأنَّه خبر ليس[3].

ومن أمثلة عطف النسق في كتاب إبراز المعاني.

قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾[4].

قرأ أبو عمرو وابن كثير و(نحاسٍ) بالخفض، وقرأ الباقون (نحاسٌ) بالرفع[5].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 149/3.

(2) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 197/3.

(3) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 265/3.

(4) الرحمن: 35.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 195/4-196؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 16/4-18؛ ابن غلبون، التذكرة: 493؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 302/2؛ المهدوي، شرح الهداية : 525/2-526؛ النشار، المكرر: 418.

نقل أبو شامة توجيه الفارسي، فقال: وجه الرفع العطف على شواظ.

أمَّا الجر فالعطف على نارٍ، أي: الشواظ من نارٍ ونحاسٍ ثم ذكر أقوال أهل اللغة في تفسير (الشواظ)[1].

قال أبو عبيدة[2]: هو اللهب لا دخان فيه، وقيل لا يكون إلا من النار والدخان جميعاً[3].

أما النحّاس[4] بمعنى الدخان، أو الصُّفْرُ المذاب.

وقال: من رأى أن الشُواظ يختص بالنار فإن التقدير: وشيءٌ من نحاسٍ، فيحذف الموصوف، وتقام الصفة مقامه، وحذفت (من) من قوله: ومن نُحاسٍ لأن ذكره سبق في من نار[5]، أي العطف على المحل.

لقد وافق أبو شامة الفارسي والقيسي وابن عطية في هذا التخريج.

يقول مكي: حجة من رفعه عطفه على "الشُواظ" فالمعنى: يرسل عليكما لهب من نار، ويُرسل عليكما دخان، فهو المعنى الصحيح، وهو الاختيار[6].

نلحظ هنا أن كلمة العطف لا تؤدي أكثر من معنى إرجاع الثاني إلى الأول في الحكم الإعرابي، ولا تُعبِّر في دقة عن العلاقة المعنوية القائمة بين المعطوف والمعطوف عليه، وذلك لأن الإعراب حسب مفهومهم، أثرٌ يجلبه العامل، أمَّا نوع العطف فهو من عطف الشيء على مغايره.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب: شوظ: 237/7؛ قطعة من نار ليس فيها نُحاس.

(2) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 244/2-245.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 195/4-196؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 16/4-18؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 230/5-231؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 193/8؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 243/6.

(4) ابن منظور، لسان العرب: نحس: 72/14؛ الدخان، وقيل الصُّفر.

(5) أبوشامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 195/4-196؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 16/4-18؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 230/5-231.

(6) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 302/2.

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
يُرسل عليكما شواظٌ من نارٍ ويُرسل عليكما نحاسٌ	حذف الفعل المبني للمجهول (يُرسل)	يُرسل عليكما شواظٌ من نارٍ ونحاسٌ
يُرسل عليكما شواظٌ من نارٍ وشيءٌ من نحاسٍ	حذف الموصوف (شيءٌ) وإقامة الصفة مقامه للتوسع في اللغة، وحذف حرف الجر (من) منعاً من التكرار لغرض دلالي الإيجاز والاختصار.	يُرسل عليكما شواظٌ من نارٍ ونحاسٍ.

وقد أحسن أبو شامة في اختيار توجيه الفارسي لتقريب معنى القراءتين، وإزالة الإشكال.

وفي قوله تعالى: (وَقِيلِهِ يَارَبِّ)[1].

قرأ عاصم وحمزة (وقيلِه) بالخفض، وقرأ الباقون (قيلَه) بالنصب[2].

قال: وجه الجر العطف على لفظ الساعة في قوله تعالى: (وَعِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)، أي عنده عِلم قِيلِهِ أي قول محمدٍ أو عيسى.

والثاني نقلاً عن الزمخشري "أن الواو للقسم والجواب قوله تعالى: (إِنَّ هَؤُلَاء قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ)"[3].

أمَّا قراءة النصب ففيها عدة أوجه منقولة ذكرها الزجاج والفارسي[4]:

(1) الزخرف: 88.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 4/164-165؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 3/382-383؛ ابن غلبون، التذكرة : 463؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 2/262-263؛ المهدوي، شرح الهداية : 2/510؛ النشار، المكرر: 378؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 8/29-30،

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 4/164-165؛ الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 3/498.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 4/164-165؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 4/421؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 3/382-383.

1. الأول: أنه منصوب على موضع الساعة، أي إنه يعلم الساعة ويعلم قيله.
2. الثاني: أنه معطوف على "سِرَّهُم ونَجْواهُمْ"، أي لا يعلم سِرَّهم ونجواهم ولا يعلم قيلَه.
3. الثالث: أنه منصوب على المصدر أي قالَ قِيلَه، أي شكا شكواه، ومنه قول كعب بن زهير[1]:

يَسعَى الوُشَاةُ حَنَانِيْهَا وَقِيْلَهُمُ إِنَّكَ يَا ابْن أَبِي سُلْمَى لَمَقْتُوْلُ

وقال: اختار الزجاج العطف على موضع الساعة، ويؤيد أبو شامة اختياره بقوله صَدَق؛ لأنَّ الجر عُطِف على لفظها فيتحد معنى القراءتين.

وقال: اختار أبو عبيد قراءة النصب لكثرة من قرأ بها وصحة معناها[2].

وهنا يظهر اعتماد أبي شامة على المعنى في معالجة الظاهرة النحوية وتفسيرها، وهو من أهم ضوابطه أيضاً في اختيار وجه أو ترجيحه، قال: ذكر النحاس وجهين آخرين:

1. الوجه الأول: أنه معطوف على مفعول "يكتبون" المحذوف، أي يكتبون ذلك ويكتبونَ قيلَهُ.
2. الثاني: أنه معطوف على مفعول (يعلمون) المحذوف أي يعلمون الحق ويعلمون قيلَهُ.

وقال النحاس: القراءة البينة بالنصب؛ وذلك لأن التفرقة بين المنصوب وما عطف عليه مغتفرة بخلاف المخفوض وما عُطف عليه، والجهة الأخرى: أنَّ أهل التأويل يفسرون القراءة على معنى النصب[3].

وبعد ذكر الأقوال المنقولة في تفسير هذه القراءة، ذكر توجيهه المنفرد به، فقال: إذا كان المعنى يصح على عطف وقيله المنصوب على مفعول (وهم يعلمون)

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 164/4، كعب بن زهير بن ربيعة، أبو سلمى (ت: 645م)، ديوان كعب بن زهير، حققه علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1407هـ-1987م: 65؛ يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، مصدر سابق: 294/6.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 165/3.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 165/4؛ النحاس، إعراب القرآن: 123/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 109/6.

المحذوف، أي إلا من شهد بالحقِ وهم يعلمونه ويعلمون قيلَه فيجوز أن يقالَ إنَّ القراءتين عطف على يشهد بالحق، النصب على الموضع، والجر على اللفظ والذي شهد بالحق ذكر في التفسير أنهم الملائكة والمسيح وعُزير عليهم السلام(1).

ومن الأمور التي تتبعتها في هذه المسألة:

1. أولاً: انفراده في إحالة العطف على اللفظ والمعنى في القراءتين على جملة (ويشهد بالحق)، في حين اكتفى النحاة العطف على الموضع في قراءة النصب.
2. ثانياً: اختياره توجيه الزجاج في تخريج هذه القراءة، وذلك في الجر على لفظ الساعة والنصب على موضعها.

وغرضه من ذلك اتحاد القراءتين في المعنى.

ومن ناحية تفسيرية فإنَّ الكسرة والفتحة، تدل على معنى واحد، وهو أن الله عنده علم الساعة، وعلم قيله أي قول محمد في شكواه لربه "يا رب إنَّ هؤلاء معاندون جبَّارون لا يصدقون برسالتي".

أو القول بأن الله يعلم الساعة، ويعلم قول محمد في تضرعه واستغاثته من كفرهم وعتوهم.

ولقد جوَّز أبو شامة نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الأمر على مذهب الكوفيين، في حين ذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار (أنْ)(2).

وفي قوله تعالى: (فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ)(3).

قرأ الجمهور (يكونُ) بالرفع، وقرأ ابن عامر (يكونَ) بالنصب(4).

قال أبو شامة: رفع الجمهور (يكونُ) على وجهين عند الزجاج(5).

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 165/4.

(2) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 557/2-558.

(3) البقرة: 117.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 314/2؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 370/1-371؛ ابن غلبون، التذكرة: 193؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 260/1-261؛ المهدوي، شرح الهداية: 179/1-180؛ النشار، المكرر: 49؛ الخطيب، معجم القراءات: 181/1-182.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 317/2؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 199/1.

1. أحدهما: أن يكون مستأنفاً، أي: خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير (هو يكونُ).
2. والثاني: أن يكون معطوفاً على يقول.
3. والثالث: أن يكون معطوفاً على (كن) من حيث المعنى، والتقدير: إنَّما يكوِّنه فيكون وهو قول الفارسي[1].

وضعَّف أن يكون عطفاً على (يقول) لأنَّ بعض المواضع في القرآن لم يذكر فيه يقول كالموضع الثاني في آل عمران، وهو قوله: (ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ)[2]، ولم يجوِّزْ عطفه على (قال) من حيث أنه مضارع فلا يعطف على ماضي فأورد على نفسه:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِيْنِي[3]

فقال (أمُرُّ) بمعنى مررت، فهو مضارع بمعنى الماضي، فعطف الماضي عليه.

ويخالف أبو شامة الفارسي فهو يرى أنَّ (يكون) بمعنى (كان) فأجاز عطفه على (قال).

أما في قراءة ابن عامر بالنصب، فقد ذكر أبو شامة أقوال مُضعِّفيها فقال: قال ابن مجاهد (هذا غير جائز في العربية، لأنَّه لا يكون الجواب للأمر هنا بالفاء إلا في (يس) و(النحل) وذلك؛ لأن الفعل فيهما منصوب، فصح العطف عليه، وقال قراءته بالنصب وهم[4].

وقال: قال هشام: كان أيوب بن تميم يقرأ فيكون نصباً، ثم رجع فقرأ (فيكون) رفعاً[5].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 2/317-318؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 1/372-373.

(2) آل عمران: 59.

(3) البيت لشمر بن عمرو وهو من شواهدسيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 3/24؛ ابن جني، الخصائص: 2/338؛ 3-330؛ البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 1/357-358.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 2/317-318؛ ابن مجاهد، كتاب السبعة: 169؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 1/354.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 2/317؛ أيوب بن تميم الدمشقي، قرأ عليه ابن ذكوان توفي سنة (198هـ)، ابن الجزري، غاية النهاية: 1/172.

ثم ذكر رأيه في هذه القراءة فقال: إن قراءة ابن عامر بالنصب مشكلة، وكذلك لأنَّ النصب بالفاء في جواب الأمر حقه أن ينزل منزلة الشرط والجزاء، نحو (قم فأكرمَك) أي: إن تقم أكرمتك، وهنا لا يصح ذلك إذ يصير التقدير: إن تكن تكن فيتحد فعلا الشرط والجزاء معنى وفاعلاً، أي لا بد من التغاير.

ونلاحظ من خلال هذه المسألة أن المقدسي وقف موقفاً محايداً، وذلك لأنه لم يضعِّفها، ولم يدافع عنها وغرضه من ذلك المحافظة على ضوابط وأحكام الصناعة النَّحوية.

وقد وافق الفارسي في تخريجها على ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى، أي أنه وُجد في اللفظ صورة الأمر فنصب في جوابه بالفاء، وذلك لأنه لا يصح إذا نظرنا إلى جانب المعنى[1].

وقال الفارسي: إنَّ هذا وإنْ كان بلفظ الأمر فمعناه الخبر نحو: (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ)[2]، أي: فَيَمُدُّ وإذا كان معناه الخبر لم ينتصب في جوابه بالفاء.

وقال: مما حمله الفارسي على لفظ الأمر قوله تعالى: (قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ)[3]، أي أنه أجرى مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جواباً له في الحقيقة ومعناه "أقميوا"[4].

وقال أيضاً المعاملة اللفظية واردة في كلام العرب، نحو قول عمر بن أبي ربيعة:

فَقُلْتُ لِجِنَّادٍ خُذِ السَّيْفَ واشْتَمِلْ عَلَيْهِ بِرِفْقٍ وَارْقُبِ الشَّمْسَ تَغْرُبِ[5]

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 317/2-318؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 371/1-373.

(2) مريم: 75.

(3) إبراهيم: 31.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 318/2؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 372/1.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 319/2؛ ابن أبي ربيعة، عمر، ديوان عمر بن ربيعة، حققه: فوزي خليل عطوي، دار صعب، بيروت، 1980: 56/1.

قال: جعل تغرب جواباً لقوله: ارقب، وهو غير متوقف عليه، وقال أيضاً: القول في الآية ليس المراد منه حقيقة، وإنَّما عُبّر به عن سرعة وقوع المراد، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾[1].

ويرى السمين الحلبي أنه منصوب بـ(أنَّ) المضمرة بعد الحصر بـ(إنَّما) نحو قولهم: "إنَّما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره"[2]، وقال لكنه عند ابن مالك من باب العطف على الاسم[3].

ضعَّف هذه القراءة الفارسي ومكي وابن عطية[4]، في حين دافع عنها أبو حيان فقال: "قراءة ابن عامر قراءة متواترة، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن"[5].

ومن ناحية تفسيرية فإنَّ الفتحة والضمة تدل على أنَّ المعنى واحد وهو أنَّ الله يبين كمال قدرته وعظيم سلطانه، وأنَّه إذا قدَّر أمراً وأراد كونه فإنَّما يقول له: كن أي مرة واحدة فيكون.

ومن خلال هذه المسألة لو حاولنا البحث عن سبب تضعيف هذه القراءة لوجدنا مثلاً أن النحاة بنوا درسهم التحليلي على أساس نظرية (العامل) وهي نظرية تقوم في المقام الأول على الناحية اللفظية، ومن ذلك أيضاً أنَّ درسهم لبناء الجملة كان تحليليّاً لا تركيبياً، والمعلوم أن الدرس التحليلي لا يمس الجملة من حيث معناها الدَّلالي عند المتلقي[6].

وافق أبو شامة مذهب الكوفيين في جواز النصب على جواب الترجي، وذلك مع إنزال الترجي منزلة التمني، وأمَّا البصريون فهو عندهم جواب للأمر (ابن)[7]،

---

(1) القمر: 50.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 355/1.

(3) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 355/4.

(4)الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 372/1؛القيسي، الكشف، مصدر سابق : 260/1-261؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 202/1.

(5) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 536/1.

(6) حميدة مصطفى، أساليب العطف في القرآن الكريم، الشركة المصرية للنشر، لونجمان، ط 1، 1999: 2-3.

(7) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 354/4.

وهو كما جاء عنده في قوله تعالى: (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ! أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى)[1].

فقال: قرأ حفص (فأطلعَ) بنصب العين، وقرأ الباقون (فأطلعُ) برفع العين[2].

وقد وجَّه أبو شامة هذه القراءة بإيجاز واختصار شديد. فقال: (فأطلعُ) بالرفع عطف على أبلغ وبالنصب لأنَّه في جواب الترجي[3].

وبذلك وافق الفارسي ومكي والمهدوي وابن عطية وخالف أبا حيان الذي قال: إنَّه عطفٌ على التوهم؛ لأنَّ خبر لعل جاء مقروناً (بأنْ) كثيراً، فمن نصب توهم أن المرفوع الواقع خبراً منصوب (بأنْ)، والعطف على التوهم كثير وإن كان لا ينقاس[4].

ومن ناحية تفسيرية فإنَّ معنى النصب خلاف معنى الرفع لأنَّ معنى النصب متى بلغتُ الأسباب أطلعت، ومعنى الرفع ثم لعلي أطلع بعد ذلك إلاَّ أنَّ ثم أشد تراخياً من الفاء وهذا ما جاء عند النحاس[5].

الفصل بين واو العطف والمعطوف بالظرف:

ففي قوله تعالى: (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ)[6].

قرأ ابن عامر وحمزة وحفص (يعقوبَ) بفتح الباء، وقرأ الباقون (يعقوبُ) برفع الباء[7].

---

(1) غافر: 37.

(2) أبو شامة إبراز المعاني، مصدر سابق : 143/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 351/2؛ ابن غلبون، التذكرة: 449؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 244/2؛ المهدوي، شرح الهداية: 501/2؛ النشار، المكرر: 364.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 143/4؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 560/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 42/6-43؛ الخطيب، معجم القراءات: 225/8-226.

(4) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 446/7.

(5) النحاس، إعراب القرآن: 33/4؛ القرطبي، الجامع لحكام القرآن، مصدر سابق: 315/15.

(6) هود: 71.

(7) أبو شامة إبراز المعاني، مصدر سابق : 239/3-240؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 412/2؛ ابن غلبون، التذكرة: 303؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 534/1-535؛ النشار، المكرر: 172؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 243/5-244.

ذكر أبو شامة أقوال الفارسي في توجيه قراءة النصب.

قال: الوجه الأول: النصب على تقدير وهبنا لها يعقوب من وراء إسحاق؛ وذلك لأنَّه دلَّ معنى قوله تعالى: (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ)[1]، معنى وهبنا.

الثاني: أن يكون مجروراً عطفاً على إسحاق والمعنى: أنَّها بُشِّرت بهما.

والثالث: أن يكون منصوباً، عطفاً على موضع بإسحاق أي: فبشَّرناها بإسحاق، ويعقوب من وراء إسحاق.

وقال: وجه الضعف في الوجهين الآخرين، الفصل بين واو العطف والمعطوف بالظرف، فهو كالفصل بين الجار والمجرور، ولو قلت مررت بزيدٍ اليوم وأمسِ عمرٍو، على تقدير بعمرٍو وأمسِ، لم يحسن[2].

وقال يحتمل مثل ذلك في الشعر مثل ما أنشده سيبويه لأبي حية النميري:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً   يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيْلُ[3]

الشاهد: في قوله (يَوماً) حيث فصل بين المضاف وهو (كف) والمضاف إليه وهو (يهودي)، وقد اختصرت من ذكر الأبيات التي ذكرها المؤلف على لسان أبي علي، وغيره أمَّا عن الفراء، فقد ردَّ العطف على المجرور، فهو لا يصح عنده إلاَّ بإعادة الجار[4].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 239/3؛ الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق: 62/3؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 69/9.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 239/3-240؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 412/2-413؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 114/4؛ الخطيب، معجم القراءات: 101/4.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 239/3؛ (لم أجده في ديوانه) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 179/1؛ الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 432/2؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 46/3.

(4) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق: 22/2.

أمَّا قراءة الرفع ففيها أوجه:

أحدهما: أنَّه مبتدأ وخبره الظرف السابق فقدره الزمخشري [1]، أي مولود لها من وراء إسحاق يعقوبُ، وقال النحاس[2]: والجملة حال داخلة في البشارة.

الثاني: أنَّه مرفوع بالظرف، وكذا عند العكبري، وهو مذهب الأخفــش : أي واستقر لها من وراء إسحاق يعقوبُ[3].

الثالث: قال نقلاً عن النحاس الرفع على إضمار فعل، أي ويحدث مــن وراء إسحاق يعقوبُ، ولا مدخل له في البشارة[4].

وقد تناولها أبو حيان تفسير كلمة وراء فقال : وراء[5] هنا ظرف استعمل اسماً غير ظرف بدخول (من)عليه، كأنَّه قيل : ومن بعد إسحاق، وروى عن ابن عبــاس أن الوراء ولد الولد[6].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 240/3؛ الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 281/2.

(2) النحاس، إعراب القرآن: 293/2.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 240/3؛ العكبري: 706/2-707.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 240/3؛ النحاس، إعراب القرآن: 293/2.

(5) ابن منظور، لسان العرب : وري: 283/15-284؛ قال الجوهري : بمعنى خلف وقد يكون بمعنى قِدام، وفي حديث الشعبي ولد الولد.

(6) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 243/5.

ومن ناحية تفسيرية يمكن تمثيل ذلك كما يلي:

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
مولود لها من وراء إسحاق يعقوبُ.	تدخل عنصر التحويل الرتبة (التقديم والتأخير) يعقوب من وراء إسحاق. **المعنى** الجملة حال داخلة في البشارة.	فبشرناها بإسحاق ومن وراءِ إسحاق يعقوبُ.
فبشرناها بإسحاق، ووهبنا لها يعقوبَ.	تَدخُل عنصر الحذف، وتقدير الفعل المحذوف (وهبنا). **المعنى** لا مدخل له في البشارة إلا إذا كان مدلول بشَّرنا (وهبنا).	فبشَّرناها بإسحاق ومن وراءِ إسحاق يعقوبَ.
فبشَّرناها بإسحاق ويعقوبَ. يعقوبَ معطوف على ما قبله مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، أو معطوف على الموضع منصوب.	صفة التلازم بين المعطوف والمعطوف عليه. تعطي قوة في الإعراب والمعنى والفصل يؤدي إلى ضعف في الإعمال، وقوة في المعنى. والمعنى هو (أنَّها بُشِّرت بهما).	فبشَّرناها بإسحاق ومن وراءِ إسحاق يعقوبَ.

عطف الظاهر على الضمير المخفوض:

جوَّز أبو شامة العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الخافض على مذهب الكوفيين الذين استدلوا بقراءة حمزة [1]، في قوله تعالى: (وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)[2]، أي بحرمة المسجد الحرام.

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 61/3؛ الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 463/2-473.

(2) البقرة: 217.

ومن المواضع التي برز فيها عطف الظاهر على الضمير المخفوض في كتاب إبراز المعاني قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)[1].

قرأ الجمهور: (والأرحامَ) بالنصب، وقرأ حمزة (والأرحامِ) بالجر[2].

قال أبو شامة في قراءة النصب وجهان[3]:

أحدهما: أنَّه معطوف على لفظ الجلالة، أي اتقوا حق الأرحام فصلوها ولا تقطعوها، قال: وفي الحديث "أنا الرحمن، وهي الرحم شققت لها من اسمي من قطعها قطعته"[4].

وقد استشهد بهذا الحديث ليدلل على أهمية صلة الرحم، وعلى أنَّ هذه الصلة من تقوى الله؛ لأنَّها في الحقيقة من عطف الخاص على العام.

والثاني: أنه معطوف على محل المجرور به.

أمَّا قراءة حمزة ففيها قولان:

أحدهما: أنه معطوف على الضمير المجرور في (به).

والثاني: أنه مجرور بواو القسم، وجواب القسم (إنَّ الله كان عليكم رقيباً).

وقد ذكر أبو شامة بعض أقوال من طعن في هذه القراءة، وأساء الظن بها وبقارئها.

---

(1) النساء: 1.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 57/3-61؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 61/2-64؛ ابن غلبون، التذكرة: 233؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 375/1-376؛ النشار، المكرر: 86؛ الخطيب، معجم القراءات: 5/2-6.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 57/3-58؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 4/2-5؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 165/3-167؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 296/2-297.

(4) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (209-279) الجامع المختصر من السنن عن الرسول r، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، مؤسسة المؤتمن للتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في قطيعة الرحم (1907): 322.

فقال: "قال الزجاج:القراءة الجيدة نصب : الأرحام؛ فأمَّا الخفض فخطأ في العربية، لا يجوز إلاَّ في اضطرار شعر ، وخطأ في أمر الدين "[1]، إذ كيف يكون تتساؤلون بالله والأرحام على هذا.

ثم نقل قول الفراء، فقال : خفض الأرحام هو كقولهم أسألك بالله والرحم فاستَقبَحَ هذا العطف، وجوّزه في الضرورة[2].

كقول مسكين الدارمي[3]:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِى سُيُوْفنا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَفُّ غَوْطٌ نَفَانِفُ

ونقل أيضاً قول أبي علي فقال : قال هو ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ممنوع[4].

أمَّا موقف أبي شامة من هذه القراءة[5]:

ولقد دافع عن هذه القراءة بالحجة والبرهان، وبما ثبُت في لسان العرب (النثر والنظم).

فقال في المعنى أنَّه حضهم على صلة الأرحام، ونهاهم عن قطعها ونبههم على أنَّها تبلغ من حرمتها عندهم أنَّهم يتساءلون بها.

ثم علل حذف الباء، فقال حسَّن الحذف هنا أن موضعها معلوم واستشهد بما ثَبُتَ في لسان العرب.

يقول رؤبة: خيرٍلمن قال كيف أصبحت : أي بخير لمَّا كان ذلك معلوماً، وبقوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[6]، فحذفت: لا؛ لأنَّ هذا الكلام قد شُهِر بتكرار الجار، فقامت الشهرة مقام الذكر.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 58/3؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/6-7.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 60/3؛ الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق: 252/1-253.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 60/3؛ ابن عامر، ربيعة (ت 89هـ)، ديوان مسكين الدارمي، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ط 1، 2000، 75/ الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق : 465/2؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 166/3.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 61/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 62/2.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 59/3-61.

(6) يوسف: 85.

وقال أنشد سيبويه[1]:

فَاليَوْمَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونا وَتَشْتُمُنَا   فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

علل أبو شامة القول بأنها مجرورة بالقسم؛ لأنَّ لله تعالى أن يقسم بما شاء كما أقسم بمخلوقاته، نحو : (وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ)[2]، و (وَالْعَصْرِ)[3]، و (وَالضُّحَى ! وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى)[4]، فقال هذا الوجه لا مطعن فيه من جهة العربية، لكنَّه بعيد (ضعيف) من حيث المعنى[5].

وأخيراً قال: "من ردّ ما ثُبت عن النبي r ، فقد ردّ على النبي r ، واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور".

يقول القرطبي: "إنَّ النهي إنما جاء في الحلف بغير الله، وهذا توسل إلى الغير بحق الرِّحم فلا نهي منه"[6].

فوافقه في ذلك أبو حيان، وخالفه الفارسي والقيسي وابن عطية، ونقول العجب من هؤلاء النحاة أنَّهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 60/3؛ البيت من البسيط لم يعلم قائله، سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 392/2؛ الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق : 472/2؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق : 214/3.

(2) التين: 1.

(3) العصر: 1.

(4) الضحى: 1-2.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 61/3.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 4/5.

ومن ناحية تفسيرية يمكن تمثيل ذلك كما يلي:

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
اتقوا الله واتقوا الأرحامَ أو (حقَّ)، (قطعَ).	حذف الفعل اتقوا. حذف مضاف (حقَّ). **المعنى** أي: اتقوا الله بطاعتكم إياه واتقوا الأرحام أن تقطعوها أو صلوها، وصلة الرحم جزء من تقوى الله فهي من عطف الخاص على العام.	اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ.
اتقوا الله وبالأرحامِ	حذف حرف الجر. **المعنى** أي أنَّ تقوى الله بصلة الرحم، فهي أيضاً من عطف الخاص على العام، وهذا الغرض من قرن الأمر بتقواه ببر الأرحام.	اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ.
اتقوا الله والأرحامُ مما يتساءل به، وهذا تخريج الزمخشري[1].	الأرحام مبتدأ والخبر محذوف. **المعنى** حضهم على صلة الرحم ونبههم على أنها تبلغ من حرمتها عندهم أنَّهم يتساءلون بها. وهذا التخريج أثبت اتحاد معنى القراءتين.	اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامُ.

لقد أحسن أبو شامة في تخريج هذه القراءة وإزالة الإشكال.

(1) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 493/1.

2.2.4 البدل:

هو في اللغة العوض [1]؛ أما اصطلاحاً : فهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وعُرِّف بأنه التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون مُتبعٍ، ولا يُشترط تطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً[2].

ومن المواضع التي برز فيها البدل في كتاب إبراز المعاني في قوله تعالى : {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ الَّذِي} [3].

قرأ نافع وابن عامر (اللهُ الذي) بالرفع، وجره الباقون[4].

وجه الرفع عند أبي شامة على الابتداء، والخفض على البدل من العزيز الحميد، أو عطف بيان[5].

قال مكي: "اختار أبو عبيد الخفض ليتصل بعض الكلام ببعض، وتعقّب عليه ابن قتيبة، فاختار الرفع؛ لأ ن الآية الأولى قد انقضت ثم استؤنف بآية أخرى، فحقُّه الابتداء؛ لأن الآية الأولى تتابعت بتمامها"[6].

وافق أبو شامة ، الفارسي والقيسي وابن عطية والحوفي وأبا حيان في الجر على البدل، واتفق مع الزمخشري على الجر على البيان [7]؛ لأنه جرى مجرى الأسماء الأعلام، لغلبته على المعبود بحق كالنجم للثريا.

---

(1) الكفوي، الكليات: 232/

(2) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 222/3-223؛ السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 203/3.

(3) إبراهيم: 1-2.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 292/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 14/3؛ ابن غلبون، التذكرة: 320؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 25/2؛ النشار، المكرر: 199.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 292/3؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 322/3؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 392/5-393؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 249/4-250؛ الخطيب، معجم القراءات: 448/4-450.

(6) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 25/2.

(7) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 365/2.

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
العزيزِ الحميدِ اللهِ	التحول من شبه جملة إلى جملة اسمية، وذلك لأن الآية الأولى انقضت: أي تتابعت بتمامها ثم استؤنف بآية أخرى لإضافة معنى جديد.	العزيزِ الحميدِ اللهُ الذي. اللهُ: مرفوع على الابتداء. الذي: خبر المبتدأ. أو الذي: صفة والخبر محذوف تقديره: اللهُ الذي له ما في السماوات والأرض العزيزُ الحميدُ.
العزيزِ الحميدِ... اللهُ	حذف المبتدأ (هو) واللهُ الخبر ترابط المعنى لأن الكلام اتصل بعضه ببعض واتحاد معنى القراءتين.	العزيزِ الحميدِ... اللهُ. اللهُ: خبر مبتدأ محذوف.
العزيزِ الحميدِ اللهُ	التحول من جملة اسمية إلى شبه جملة، أمَّا المعنى مترابط لأن الكلام متصل بعضه ببعض، فقد أدى اجتماع البدل والمبدل منه المبالغة في التعظيم والمدح والثناء لله عز وجل.	العزيزِ الحميدِ اللهِ. اللهِ: بدل مجرور بدل الكل من الكل لأنه وافق المتبوع في الإفراد والتذكير وخالفه في التعريف.

وفي قوله تعالى: (ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ! يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ)[1].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع "يومُ" وقرأ الباقون (يومَ) بالفتح[2].

ذكر أبو شامة وجهين للرفع:

(1) الانفطار: 18-19.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 252/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 102/4؛ ابن غلبون، التذكرة: 535؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 364/2-365؛ النشار، المكرر: 494.

1. أحدهما: أنَّه بدل من (يومُ الدين).
2. والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو يومُ).

أما النصب فقد ذكر عدة أوجه:

1. أحدهما: النصب على تقدير يجازون يومَ كذا يعني معرباً.
2. الثاني: النصب بإضمار (أعني) أي منصوب على الاختصاص.
3. الثالث: النصب لأنه بدل من قوله (يصلونها يومَ الدين).
4. الرابعأن يكون خبراً لمبتدأ مضمر [1]، وإنَّما بني لإضافته للفعل، وهذا ما جاء على مذهب الكوفيين[2].

ذكر أبو شامة الوجوه دون ترجيح أو مفاضلة، أو الميل في هذه المسألة لمذهب معين، على الرغ م منأنه في قوله تعالى : (يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ)[3]، رجح المذهب الكوفي فأجاز أن يقع (يومَ) خبراً عن هذا؛ لأنَّه إشارة إلى حدث وظروف الزمان تكون خبراً عن الحدث.

وقد لاحظت من خلال هذه الدراسة، عدم تعصبه لمذهب معين، والسبب في ذلك اعتداده بالمعنى في معالجة الظاهرة النحوية وتفسيرها.

قال مكي: "قرأ الباقون بالنصب على الظرف لـــ(الدين)، وهو الجزاء، أي في يوم لا تملك، فهو للجزاء المضمر، لأنه مصدر، وظروف الزمان تكون أخباراً للمصادر، نقول القتال اليوم[4]، أي أراد أنه مرفوع في المعنى".

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 252/4؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 448/5؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 428/8-429؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 489/6؛ الخطيب، معجم القراءات: 339/10-340.

(2) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 292/1.

(3) المائدة: 119.

(4) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 364/2-365.

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
هذا يومُ لا تملكُ.	حذف المبتدأ من الجملة الاسمية للعلم به.	يومُ لا تملكُ. يوم: خبر مبتدأ محذوف.
يومُ الدين.	أدى اجتماع البدل والمبدل منه معنًى إضافياً، وهو التفسير بعد الإبهام لتعظيم أهوال يوم القيامة.	يومُ لا تملكُ. يومُ: مرفوع على البدل.
يومُ لا تملك.	التحول من جملة اسمية إلى جملة فعلية حذف الفعل منها تخفيفاً، مما أكسب العبارة قوة وجنبها الاستطالة والتقدير: يجازون يوم الدين.	يومَ تملكُ. يوم: مفعول به لفعل محذوف تقديره يجازون.
يومُ لا تملكُ.	الرفع في العمق والنصب على السطح منصوب بإضمار الفعل (أعني) أي منصوب بالتحويل الأسلوبي بعد تحول المعنى من الخبر إلى التخصيص لتعظيم أهوال يوم القيامة.	يومَ لا تملكُ. يومَ: مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره (أعني).

ومن المواضع التي برز فيها إبدال الفعل من الفعل (بدل الاشتمال) في كتاب إبراز المعاني:

قوله تعالى: (يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا) [(1)].

قرأ ابن عامر وشعبة (يضاعفُ) برفع الفاء و(يخلدُ) برفع الدال، وقرأ الباقون بجزمها[(2)].

(1) الفرقان: 69.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 38/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 3/215-216؛ ابن غلبون، التذكرة: 390-391؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 147/2؛ النشار، المكرر: 284.

وجّه أبو شامة هذه القراءة بإيجاز واختصار شديد فقال : الرفع فيهما على الاستئناف، والجزم على البدل من (يلقَ أثاماً) لأنهما معنى واحد[1].

يقوم مكي (يضاعف) بدلاً من (يلق) لأنه لقيه جزاء الآثام مضاعفةً لعذابه[2].

والأثام العقوبة وقيل الإثم نفسه والمعنى : يلقَ جزاء إثمٍ فأطلق اسم الشيء على جزائه، وقيل اسم من أسماء جهنَّم، وقيل بئر في جهنم، وقيل وادٍ[3].

ومن ناحية تفسيرية فإن التركيبين تضمنا معنى العقوبة أي مضاعفة العذاب هي الآثام، فالضمة علامة الإسناد في هذا الموضع، في حين أنَّ حركة السكون هي علامة جزاء الشرط، فاتحد في ذلك معنى القراءتين.

وفي قوله تعالى: (رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَاباً)[4].

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (ربُّ السمواتِ) برفع الباء، وقرأ الباقون (ربِّ السمواتِ) بالخفض، وقرأ عاصم وابن عامر (الرحمنِ) بالخفض والباقون (الرحمنُ) بالرفع[5].

قال أبو شامة وجه الخفض في (ربِّ) و(الرحمنِ) البدل من (من ربك) وجوَّز في (الرحمن) أن يكون صفة أو عطف بيان.

وبذلك وافق الفارسي وابن غلبون والقيسي وخالفه أبو حيان والسمين الحلبي لأنَّه إذا اجتمع البدل والوصف قدم الوصف : فالأولى جعلهما صفة ويجوز البدل إلا أنه يلزم منه تكرار البدل وفي جوازه نظر "[6]، أي لا يتكرر فيكون كالصفات، أما رفعهما فيجوز من عدة أوجه.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 4/38-39؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 4/220-221؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 6/472؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 5/264؛ الخطيب، معجم القراءات : 7/380-383.

(2) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 2/147.

(3) ابن منظور، لسان العرب: أثم: 1/75.

(4) النبأ: 37.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 4/246؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 4/93-94؛ ابن غلبون، التذكرة : 529-530؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 2/359-360؛ النشار، المكرر: 484.

(6) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 8/407؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 6/468.

1. أحدهما: أن يكون (ربُّ) خبر مبتدأ مضمر (هو ربُّ السموات) وكذلك (هو الرحمنُ).
2. الثاني: أن يكون (ربُّ) مبتدأ و(الرحمنُ) خبره، ولا يملكون خبر ثانٍ، أو مستأنف.
3. الثالث: أن يكون (ربُّ) مبتدأ و(الرحمنُ) نعته أو عطف بيان، ولا يملكون خبره ومن غاير بينهما خفض باء (ربِّ) على البدل، ورفع (الرحمنُ) على الابتداء (ولا يملكون) خبره، أو على تقدير (هو الرحمنُ)، واستئناف لا يملكون[1].

ومن ناحية تفسيرية فالجر يوصف على أنَّه من الظاهرة اللغوية، على أساس أنه عطف بيان أو بدل، أما الضمة فهي علامة الإسناد، والذي سوغ تعدد القراءات (بالرفع والجر) هو أن لفظ (ربِّ السموات والأرض) و(الرحمن) مما يمكن أن ينعت بهما (الرَّب) تعالى، أو يمدح بهما.

3.2.4 التوكيد:

التوكيد في اللغة من وكَّد العَقْدَ والعَهْدَ أوثقه، والهمز فيه لغة، أوْكَدْتُه وأكَّدْتُه وآكَدْتُه إيكاداً، وبالواو أفصح كما يقول ابن منظور، ومعناه شددته، وتوكد الأمر، وقال أبو العباس: التوكيد في الكلام لإخراج الشك، وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء[2].

وأما في الاصطلاح فهو يحمل مدلولين : أحدهما: التوكيد التابع وهو ما يتكرر فيه اللفظ لـ تثبيت المعنى في النفس، أو ما كان بألفاظ بعينها نص عليها النحويون واللغويون في مصنفاتهم (نفس، وعين، وجميع، كل...)[3].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 246/4؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 428/5؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 407/8؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 468/6؛ الخطيب، معجم القراءات: 273/10-274.

(2) ابن منظور، لسان العرب: وكد: 382/15.

(3) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 180/3-187.

والثاني:التوكيد غير التابع : وهو ما كان اللفظ فيه لتقرير المعنى الحاصل وتقويته، وهو أعم من التوكيد التابع [1]، ويشمل أنماطاً مختلفة منها التوكيد بالترتيب، والتوكيد بالزيادة، كالأدوات التي تدخل على الجملة الاسمية التوليدية (إنَّ، إنَّما، لكن، بل) وما يؤكد به الجملة الاسمية والفعلية (اللام، والقسم)...الخ.

ومن أساليب التوكيد الاشتغال والمدح والذم [2]، وقد تناولتها في الفصول السابقة.

ومن أنواع التوكيد التي وردت في كتاب إبراز المعاني.

توكيد اللام في خبر (إنَّ):

في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾[3].

قرأ الكسائي (لَتزولُ) بفتح اللام الأولى ورفع الثانية، وقرأ الباقون (لِتزولَ) بكسر اللام الأولى ونصب الثانية[4].

يقول أبو شامة في توجيه قراءة الكسائي [5] أنَّه من فتح اللام الأولى وضم الثانية أنَّه جعل (إنْ) في قوله (وإن كان) مخففة من الثقيلة (المهملة)، واللام الأولى لام توكيد والفعل مرفوع على أصله، والمعنى المبالغة في الأخبار بشدة مكرهم، كقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾[6]، أي قد كان مكرهم من كبره وعظمه يكاد يزيل ما هو مثل الجبال في الامتناع على من أراد إزالتها في ثباتها.

---

(1) الكفوي ، الكليات: 267-270.

(2) عمايرة، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي، اليرموك، اربد، 1986، 8-65.

(3) إبراهيم: 46.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 301/3-302؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 17/3-18؛ ابن غلبون، التذكرة: 321؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 27/2-28؛ النشار، المكرر: 202.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 301/3-302؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 346/3؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 426/5؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 279/4-280.

(6) نوح: 22.

وأما اختياره (إنْ) المخففة واللام الفارقة فعلى مذهب البصريين، فـي حـين يَرى الكوفيون أنها نافية واللام بمعنى (إلاَّ)(1).

أما على قراءة الباقين تكو ن –إن- إما شرطية والمعنى أي وإن كان مكـرهم معداً لإزالة أشباه الجبال الرواسي، وهي المعجزات، والآيات، فالله مجازيهم بمكـر أعظم منه أي الجواب محذوف.

وإما أن تكون (إن) نافية، واللام في (لتزول) مؤكدة لها أي وما كان مكرهم بالذي يزيل ما هو بمنزلة الجبال، وهي الشرائع ودين الله تعالى.

وحاول أبو شامة إزالة الإشكال في قراءة الكسائي التي حملت معنى إثبات أن مكرهم تزول منه الجبال، وقراءة غيره التي نفت ذلك بقوله : "تكون الجبال في قراءة الكسائي إشارة إلى أمور عظيمة غير الإسلام ومعجزاته، لمكرهم صلاحية إزالتها، والجبال في قراء ة الجماعة إشارة إلى ما جاء به النبي من الدين الحق فلا تعارض، وقد أحسن أبو شامة في الجمع بين معنى القراءتين.

أما من ناحية تفسيرية فإن جملة (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال) جملـة تحويلية الخبر فيها مؤكد بمؤكدين: إن واللام.

فالمعنى واحد في القراءتين وهو أن الله جلّ ذكره عظّم مكرهم حتـى كـاد يزيل ما هو مثل الجبال في الامتناع للمبالغة في الإخبار عن شدة مكرهم.

ولعل سبب التعدد في التخريج حيرة النحاة في تبرير الحركة الإعرابية، التي تعد في علم اللغة المعاصر حركة اقتضاء مختلفة باختلاف القبائل، لا قيمة لها فـي المعنى، إذا أمُن اللبس.

التوكيد بالجمع بين الاستفهامين:

وفي قوله تعالى: (وَكَانُوا يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ)(2).

قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة (أإذا كنَّا، أإنا) بالاستفهام فيهما.

---

(1) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 2/640-642.

(2) الواقعة: 47.

وقرأ نافع والكسائي (أإذا) بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني "إنا"[1].

فقال أبو شامة وجه من استفهم في الأول والثاني تقرير الإنكار والتعجب والتوبيخ، فأُكِدَ بالاستفهام هذه المعاني، وزاد التوكيد بإعادة لفظ الاستفهام في الثاني[2].

التوكيد بزيادة (لا):

في قوله تعالى: (لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)[3].

قرأ قنبل (لأُقْسِمُ بِيَوْمِ) بغير ألف قبل الهمزة ولا مد، وقرأ الباقون (لا أُقسِمُ) بالمد بألف قبل الهمزة[4].

قال أبو شامة في معناها اختلف المفسرون، فقيل: زائدة، وقيل نافية رداً على الكفرة، ثم استأنف أُقسم بيوم القيامة" وقال: اختيار الزمخشري أنه نفي للقسم على معنى أن المذكور قدره فوق ذلك[5].

وقد أجاد الزمخشري في تخريج القراءة وحاصله[6]: أن اللام نافية وأن النفي متسلط على فعل القسم، فكأنه يقول ن"إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام" فهو لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له، والجواب محذوف تقديره: (لتبعثن) وهو ما دل عليه قوله تعالى: (أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ)[7].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 288/3-289؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 22/4-23؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 20/2-21؛ النشار، المكرر: 420؛ الخطيب، معجم القراءات: 302/9-303؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 340/7.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 289/3؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 227/4-228.

(3) القيامة: 1.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 220/3-221؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 77/4-78؛ ابن غلبون، التذكرة: 522؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 349/2؛ النشار، المكرر: 476؛ الخطيب، معجم القراءات: 181/10-182.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 220/3-221؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 375/8؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 424/6-425.

(6) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 189/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 425/6.

(7) القيامة: 3.

وقد لاحظت في هذه المسألة أن المقدسي بصري النزعة لأنه قدر مبتدأ، أي لأنا أقسم، فهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية[1].

التوكيد بالنون:

وفي قوله تعالى: (أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ)[2].

قرأ ابن كثير (أولَيَأْتِيَنَّنِي) بنونين الأولى مفتوحة مشددة، والثانية : مكسورة مخففة.

وقرأ الباقون (ليأْتِيَنِّي) بنون واحدة مكسورة مشددة[3].

قال أبو شامة قراءة الجماعة إمَّا على إسقاط نون الوقاية، أو على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ثم أدغمت في نون الوقاية[4].

ومن ناحية تفسيرية فجملة (والله ليأتينّي) جملة تحويلية فعلية مؤكدة بثلاثة مؤكدات.

التوكيد التابع:

قوله تعالى: (إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّه)[5].

قرأ أبو عمرو (كلُّه) بالرفع، وقرأ الباقون (كلَّه) بالنصب[6].

وجه أبو شامة قراءة الرفع على الابتداء، ولله الخبر، والجملة خبر (إن الأمرَ)، والنصب على أنه توكيدٌ للأمر[7].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 221/3؛ الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق : 1/399-400؛ مسألة السلام الداخلة على المبتدأ، لام الابتداء أو لام جواب القسم.

(2) النمل: 21.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 50/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 232/3؛ ابن غلبون، التذكرة: 396؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 2/154-155؛ النشار، المكرر: 295؛ الخطيب، معجم القراءات: 496/7.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 50/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 62/7؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 305/5.

(5) آل عمران: 154.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 40/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 2/44-45؛ ابن غلبون، التذكرة: 227؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 361/1؛ النشار، المكرر: 79.

(7) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 40/3؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 528/1؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 94/3؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 239/2؛ الخطيب، معجم القراءات: 1/602-603.

قال ابن عطية[1]: "رجح الناس قراءة الجمهور لأن التأكيد أملك بلفظة (كل)".

ومن ناحية تفسيرية إن أصل الجملة هو (الأمرُ كلُّه لله) ثم جرى تحويل عن طريق دخول عنصر الزيادة (إنَّ) فأصبحت الجملة في بنيتها السطحية (إنَّ الأمرَ كلَّه لله) لغرض توكيد الإحاطة.

التوكيد بالضمير:

في قوله تعالى: (فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ)[2].

قرأ نافع بغير (هو)، وقرأ الباقون بزيادة (هو)[3].

وقد سلبه أبو شامة الفصل؛ لأنَّ الحذف عنده غير مخل بأصل الجملة[4]، والحجة بأن الظاهر لا يؤكد بمضمر[5]، والصواب المتفق عليه هو أن المضمر هو الظاهر، وبغير عود المضمر على الظاهر المتقدم عليه لا يستقيم المعنى، والضمير هو توكيد الظاهر.

وقد تناولت هذه المسألة مسبقاً بالتفصيل في الفصل الثاني.

ونلحظ من خلال هذه الدراسة رغم تسمية المقدسي الضمير (بالفصل) إلاَّ أنَّه أدرك أنماط التوكيد غير التابع الذي يضفي قوة في المعنى وزيادة في التوضيح.

4.2.4 النعت:

النعت: هو التابع المكمل متبوعه، ببيان صفة من صفاته نحو "مررت بزيدٍ الكريم" أو ببيان صفة من صفات ما تعلق به، وهو ما يسمى بالنعت السببي، نحو "جاء الرجل الحسن خطُّهُ"[6].

---

(1) الأندلسي، المحرر الوجيز: 528/1.

(2) الحديد: 24.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 202/4؛ التميمي، كتاب السبعة، مصدر سابق: 627؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 702.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 202/4.

(5) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 706/2.

(6) العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 164/3.

ويأتي لأغراض أهمها التخصيص لمتبوعه إذا كان نكرة، والتوضيح إذا كان معرفة، ويأتي أيضاً للمدح والثناء والذم والتحقير إذا كان الموصوف معلومـــاً عنـــد المخاطب[1].

ومن مواضعه في كتاب إبراز المعاني:

قوله تعالى: (ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ)[2].

قرأ حمزة والكسائي (المجيدِ) بالخفض، وقرأ الباقون (المجيدُ) بالرفع[3].

يقول أبو شامة بالخفض نعتاً للعرش، وأمَّا الرفع فعلى أنَّه خبر بعـــد ثلاثـــة أخبار[4]، لقوله تعالى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ)[5].

قال مكي: "لا يجوز أن يكون نعتاً للعرش، لأنَّه من صـــفات الله جـــلَّ ذكره، وإنّما هو نعت لـــ(ربك)"[6] في قوله تعالى: (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ)[7].

ومن ناحية تفسيرية، فإنَّ الجر دليلٌ على صفة التلازم بين النعت والمنعوت، والرفع يهدف إلى تفسير حركة الرفع (الضمة) وما تتطلبه من إقامة عناصر الإسناد فيها.

وفي قوله تعالى: (مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ)[8].

قرأ ابن كثير وحفص (أليمُ) بالرفع، وقرأ الباقون (أليمٍ) بالخفض[9].

---

(1) السامرائي، معاني النحو، مصدر سابق: 181/3-183.

(2) البروج: 15.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 255/4؛ الفارسي، الحجـــة، مـــصدر ســـابق: 110/4؛ القيـــسي، الكشف، مصدر سابق: 369/2.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 255/4؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 463/5؛ الأندلسي، البحـــر المحـــيط، مصدر سابق: 445/8؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 504/6؛ الخطيب، معجم القراءات: 371/10-372.

(5) البروج: 14.

(6) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 369/2.

(7) البروج: 12.

(8) سبأ: 5.

(9) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر ســـابق: 103/4؛ الفارســـي، الحجـــة، مـــصدر ســـابق: 288/3-289؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 405/4.

قال أبو شامة : أليمٍ بالخفض على أنَّه صفة لرجز، ورفعها على أنَّه نعت لعذاب، أي لهم عذاب أليمٌ من رجز[1].

ضعّف مكي قراءة الرفع واستبعدها قال : لأنَّ الرجز هو العذاب فيصير التقدير لهم عذابٌ أليمٌ من عذابٍ[2].

وقد ظهر من خلال تقدير المقدسي أنَّ كلمة الرجز [3] أفادت مطلق العذاب (أسوأ العذاب) وافقه في اختيار المعنى ابن عطية وأبو حيان.

ومن ناحية تركيبية فإن اللغة تجيز رفع وخفض (أليم).

أما من ناحية تفسيرية، ففي قوله (لهم عذاب من رجز أليم) فإنَّ (من) لفظة صالحة للتبعيض وكل ذلك إشارة إلى سعة الرحمة وقلة الغضب، والرجز أسوأ العذاب، فقراءة الرفع على أن (أليم) وصف للعذاب، والجر على أنه وصف للرجز، والرفع أقرب نظراً للمعنى، والجر نظراً للفظ.

وقد أجاد أبو شامة في هذا الاختيار.

الفصل بين الصفة والموصوف:

في قوله تعالى: (بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ! فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ)[4].

قرأ نافع (محفوظٌ) بالرفع، وقرأ الباقون (محفوظٍ) بالخفض[5].

قال أبو شامة بالخفض نعت للوح، وبالرفع صفة للقرآن في قوله تعالى : (بل هو قرآن)، أي هو قرآن مجيد محفوظ في لوحٍ[6].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 103/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 249/7؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 430/5؛ الخطيب، معجم القراءات: 332/6-333.

(2) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 201/2.

(3) ابن منظور، لسان العرب: رجز: 146/5، (العذاب).

(4) البروج: 22/21.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 255/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 112/4؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 369/2.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 255/4؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 463/5؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 446/8؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 505/6؛ الخطيب، معجم القراءات: 373/10.

قال الزمخشري اللوح المحفوظ [1] يعني اللوح فوق السماء السابعة الذي فيه اللوح المحفوظ من وصول الشياطين[2].

ومن ناحية تفسيرية فإن أصل الجملة في بنيتها العميقة قرآن مجيدٌ محفوظٌ في لوحٍ، أي تحققْ صفة التلازم بين النعت والمنعوت ثم جرى تحويل بالفصل بين النعت والمنعوت، فأصبحت الجملة في بنيتها السطحية بل هو قرآنٌ مجيدٌ * في لوحٍ محفوظٍ.

فقراءة الرفع تدل على حفظ القرآن من التحريف والتبديل والتغيير فلا يلحقه من ذلك شيء، أما قراءة الخفض فتدل على أنَّ اللوح هو الذي فيه جميع الأشياء، وهو المحفوظ من وصول الشياطين.

وفي قوله تعالى: (هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ)[3].

قرأ أبو عمرو والكسائي (لله الحقُّ) بالرفع، وقرأ الباقون (لله الحقِّ) بالخفض[4].

قال: الجر على أنَّه صفة لله تعالى، والرفع على أنَّه صفة للولاية، والحق مصدر فالوصف به على تقدير ذي الحق وذات الحق[5].

وقال يشهد لقراءة الجر قوله تعالى: (ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ)[6]، ويشهد لقراءة الرفع قوله تعالى: (الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ)[7].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب: لوح، 353/12، (أي مستودع مشيئات الله تعالى).

(2) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 240/4.

(3) الكهف: 44.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 336/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 89/3؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 63/2.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 336/3؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 518/3-519؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 124/6؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 460/4؛ الخطيب، معجم القراءات: 224/5-262.

(6) الأنعام: 62.

(7) الفرقان: 26.

ومعنى الولاية الحق عند الفارسي : أي ولاية الله التي لا يشوبها نقصٌ ولا خلل، ولا يخاف فيها ما يخاف في سائر الولايات من غير الحق(1).

لقد أحسن أبو شامة اختيار المعنى في توجيه هذه القراءة.

وجاء في لسان ابن منظور عند ابن السكّيت، "أن الوَلاية بالفتح النُّصرة، والوِلاية بالكسر السلطان لاسم مثل الإمارة والنِّقابة".

والولي في أسماء الله تعالى الناصر المتولي لأمور العالم والخلائق القائم بها(2).

ومن ناحية تفسيرية فإن الرفع صفة للولاية أي ولاية الله التي لا يشوبها نقص ولا خلل، ولا يخاف فيها ما يخاف في سائر الولايات من غير الحق، أما قراءة الجر فعلى أنَّه صفة لله تعالى الناصر المتولي لأمور العالم والخلائق القائم بها.

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

وفي قوله تعالى: (وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ)(3).

قرأ الجمهور (وللدارُ الآخرةُ) رفعاً، وقرأ ابن عامر (ولدار) بلام واحدة (والآخرةِ) بالإضافة(4).

قال أبو شامة : حذف ابن عامر لام التعريف، وأبقى لام الابتداء وأضاف الدار إلى الآخرة، على تقدير ولدار الساعة الآخرة أو لدار الحياة الآخرة، وكتبت في مصاحف الشام بلام واحدة.

أما قراءة الجماعة بالتعريف، وجعل الآخرة صفة للدار(5).

---

(1) الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 89/3؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 63/2.

(2) ابن منظور، لسان العرب: ولي: 401/15.

(3) الأنعام: 32.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 111/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 158/2؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 430/1.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 111/3؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 284/2-285؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 13/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 46/3؛ الخطيب، معجم القراءات: 415/2.

لقد دلَّ تقدير أبـ ي شامة على موافقته للمذهب البصري في أنَّه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه وحجتهم أن الشيء لا يتعرف بنفسه(1).

ومن ناحية تفسيرية يمكن تمثيل ذلك كما يلي:

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
للدارُ الحياةُ الآخرةُ خيرٌ	حـــــذف لام التعريـــــف والقراءة بلام واحدة وهي لام الابتداء. وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه. وللتوسع استعملت استعمال الأسماء فجازت الإضافة.	لدارُ الآخرةِ خيرٌ.

قال القيسي: قراءة نافع، هي الاختيار؛ لإجماع القراء عليها ولصحة معناهـــا في الصفة، والتعريف لـــ"الدار"(2).

(1) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 436/2-438.

(2) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 430/1.

الفصل الخامس

حروف المعاني

حرف المعنى كان له معنًى لا يظهر إلاَّ إذا انتظم في الجملة : كحروف الجر والاستفهام والعطف، وغيرها[1].

وقد تناولتها الدراسة في الفصول السابقة.

ثم قسمت دراسة الحروف في هذا الفصل إلى قسمين:

الأول: الحروف المختصة: وهي نواصب الفعل المضارع ومنها (اللام) التي بمعنى (كي)، و(أنَّ) بمعنى (لعل)، وجوازم الفعل المضارع ومنها (لا) الناهية.

الثاني: الحروف غير المختصة، ومنها معاني حروف العطف، وهي : (أو) و(الواو) و(لكنْ)، و(لمّا) التي بمعنى (إلا).

1.5 نواصب الفعل المضارع:

1.1.5 اللام بمعنى (كي):

اللام بمعنى (كي) نحو: جئتك لِتُكرِمَني، فهذه اللام جارّة، والفعل منصوب بـ(أن) المضمرة)، و(أنْ) والمصدر، مجرور باللام[2].

ففي قوله تعالى: (لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ)[3].

قرا ابن عامر وأبو عمرو وعاصم (ولِيتمتَّعُوا) بكسر اللام، وقرأ الباقون (ولْيتمتّعوا) بإسكان اللام[4].

---

(1) الغلاييني، جامع الدروس العربية: 253/3-254.

(2) المرادي، الحسن بن قاسم (ت: 749)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1403هـ-1983م: 105.

(3) العنكبوت: 66.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 80/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 265/3؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 555؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 181/2.

قال أبو شامة : من قرأ بإسكان اللام، جعلها لام الأمر في معنى الوعيد والتهديد كقوله تعالى: (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ)(1).

ومن قرأ بكسر اللام جعلها لام كي (2)، فقد ردّ أبو شامة على مَنْ قال إنَّ الأولى لام كي (ليكفروا) والثانية (ليتمتَّعوا) لام الأمر، برأي أبي عبيد إنَّما يجوز هذا لو كانت بالفاء؛ لأنَّ الفاء قد يستأنف بها الخبر، وإنّما معنى الواو العطف فكيف يترك العطف ويُرجع إلى الأمر(3).

ومن ناحية تفسيرية مَنْ قرأ بإسكان اللام جعلها لام الأمر في معنى الوعيد والتهديد؛ لأنَّ الله لا يأمرهم بالإصرار على المعاصي والكفر . وأمَّا مَنْ قرأ بكسر اللام، جعلها لام (كي) والمعنى اشركَوا لكي يفكروا ولكي يتمتعوا.

ففي قوله تعالى: (وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ)(4).

قرأ نافع (لِتُربُوْ) بتاء مضمومه وواو ساكنة على المخاطبة، وقرأ الباقون (ليرَبُوَ) بياء مفتوحة وواو مفتوحة(5).

قال أبو شامة في قراءة نافع سكنت الواو؛ لأنَّها واو الضمير في تربون، وحذفت النون للنصب.

وقراءة الباقين على الغيب بياء مفتوحة وواو منصوبة؛ لأنَّه فعل مضارع خال من ضمير بارز مرفوع، فظهر النصب في آخره، والتقدير ليربوا ذلك الربا(6).

---

(1) فصلت: 40.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 80/4؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 325/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق : 155/7؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 369/5؛ الخطيب، معجم القراءات: 7/129-130.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 80/4.

(4) الروم: 39.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 83/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 269/3؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق : 559؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 184/2؛ الخطيب معجم القراءات : 162/7.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 83/4؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 339/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 170/7؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 379/5.

ومن ناحية تفسيرية : فإنَّ قراءة نافع جعلت فاعل الربا القوم الذين خوطبوا، المعنى لِتُرْبُوا أنتم، أي : تعطون العطية لتزدادوا بها أنتم، أي تستدعونها وتجتلبونها، أمَّا قراءة الباقين فجعلت الفاعل الربا، والمعنى ليربوَ الربا فلا يربو عند الله؛ لأنَّه لم يقصد به وجه البرِّ والقربة، وبذلك دلّ معنى القراءتين على تحريم الزيادة (الربا).

2.1.5 (أنَّ) بمعنى (لعل):

ففي قوله تعالى: (... قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ)[1].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وَمَا يُشْعِرُكم إنها إذا جاءتْ " بكسر الألف، وقرأ الباقون "أنها إذا جاءتْ" بالفتح[2].

قال أبو شامة : قراءة الكسر واضحة؛ لأنَّ معناها استئناف إخبار بعدم إيمان من طبع على قلبه، ولو جاءتهم كل آية، والتقدير: وما يدريكم إيمانهم إذا جاءت، فحذف المفعول، ثم ابتدأ بالإخبار بنفي وقوعه.

أمَّا قراءة الفتح فقيل إنْ (أنها) بمعنى (لعلّها) كذا قاله أبو شامة وغيره من علماء القراءات وعلماء اللغة.

وقالوا يدل على ذلك أنَّها في مصحف أُبَيّ t ورجحوا ذلك أيضاً؛ لأنَّ (لعل) قد كثر وروده في مثل هذا التركيب[3]؛ كقوله تعالى : ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[4]، ورجح ذلك الزجاج[5]، فقال: هذا الوجه أقوى في العربية وأجود.

---

(1) الأنعام: 109.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 137/3-138؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 198/2-201؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 265-266؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 444/1-445.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 137/3-138؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 333/2-334؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 154/3-157.

(4) الشورى: 17.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 138/3؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 282/2.

وضعّف أبو علي الفارسي هذا القول، فجعلها على حذف لام العلة، والتقدير عنده (قل إنما الآيات عند الله)؛ لأنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، فهو لا يأتي بها لإصرارهم على كفرهم[1].

وأنكر أبو حيان أن تكون (أنَّ) بمعنى (لعل) بقوله: "هذا كله خروج عن الظاهر لغير ضرورة، بل حمله على الظاهر أولى، أي وما يشعركم ويدريكم بمعرفة انتفاء إيمانهم، لا سبيل لكم إلى الشعور بها[2].

ولقد أحسن أبو حيان الاختيار.

ومن ناحية تفسيرية يمكن تمثيل ذلك كما يلي:

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
وما يشعركم بمعنى وما يدريكم إيمانهم.	حذف المفعول الثاني **المعنى** الوقف ثم استئناف الخبر للتأكيد.	وما يشعركم إ نها إذا جاءت لا يؤمنون.
وما يشعركم : وما يدريكم إيمانهم لعل ها إذا جاءت لا يؤمنون.	حذف المعفول الثاني **المعنى** الوقف ثم استئناف الخبر للتعليل. حتى لا يكون ظاهر الكلام عذراً للكفار؛ لأنَّك إذا قلت وما يدريك أنَّه لا يؤمن كان المعنى أنَّه يؤمن.	وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون.

3.1.5 جوازم الفعل المضارع –لا- الناهية:

ففي قوله تعالى: (وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَداً)[3].

قرأ ابن عامر (ولا تشركْ) جزماً بالتاء، وقرأ الباقون (ولا يشركُ) رفعاً بالياء[4].

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 138/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 199/2-200.

(2) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 204/4-205.

(3) الكهف: 26.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 333/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 84/3؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 415؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 58/2-59؛ الخطيب، معجم القراءات: 190/5-191.

قال أبو شامة قراءة ابن عامر بلفظ النهي وهو ظاهر، وقراءة الباقين على الإخبار على لفظ الغيبة، أي ولا يشركُ الله أحداً في حكمه[1].

ومن ناحية تفسيرية فإنَّ من قرأه بالتاء والجزم فإنه أجراه على الخطاب والنهي للإنسان، أي لا تشركْ أيها الإنسان في حكم ربك أحداً، يعني النهي عن الإشراك.

ومن قرأ بالياء والرفع فإنَّه أجراه على لفظ الغيبة، ونفى الإشراك عن الله، أي ولا يشركُ الله في حكمه أحداً.

وقد ذهب القرطبي إلى أنَّه لرسول الله r والمراد غيره[2].

ففي قوله تعالى: (فَلَا يَخَافُ ظُلْماً وَلَا هَضْماً)[3].

قرأ ابن كثير (فلا يخفْ) بالقصر أي بحذف الألف وبجزم الفاء، وقرأ الباقون (فلا يخافُ) بالمد أي بإثبات الألف ورفع الفاء[4].

قال أبو شامة بإيجاز واختصار الجزم على نهي الغائب، والرفع على الإخبار[5].

ومن ناحية تفسيرية فإن القراءة بالجزم تدل على نهي من عمل الصالحات أن يخاف أن يظلمه أحد أو ينقص من عمله وهو قوله (ولا هضما)[6]، وأمَّا قراءة الباقين بالرفع على الخبر أنَّه ليس يخاف أن يظلمه أحد.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 333/3؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 511/3؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 113/6؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 448/4.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: 388/10.

(3) طه: 112.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 383/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 155/3؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 464؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 107/2؛ الخطيب، معجم القراءات: 499/5.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 383/3؛ الأندلسي المحرر الوجيز: 65/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 260/6-261؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 58/5.

(6) ابن منظور، لسان العرب، هضم: 100/15؛ الهضم النقص، وقيل الظلم والهضم متقاربان، والظلم أعم.

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾(1).

قرأ نافع (ولا تَسألْ) بفتح التاء والجزم، وقرأ الباقون (ولا تُسألُ) بضم التاء واللام(2).

قال أبو شامة قراءة الجماعة برفع الفعل بعد لا النافية ، وقراءة نافع بجزم الفعل على النهي، أي: لا تسأل عنهم، أي: احتقرهم ولا تعُدُّهم(3).

ومن ناحية تفسيرية تضمنت قراءة نافع معنى النهي للرسول صلى الله عليه وسلم عن السؤال، وفي النهي معنى التعظيم لما هم فيه من العذاب، وأمَّا قراءة الباقين فقد تضمنت معنى الخبر أنَّه لا يُسْأل عنهم، أو لا يَسْألُ هو عنهم.

4.1.5 حروف العطف -أوْ-:

حرف عطف، ومذهب الجمهور الإيهام أنها تشرك في الإعراب لا في المعنى، ولـ(أوْ) ثمانية معان منها: الشك، الإيهام، والتخيير، والإباحة، والتقسيم... وغيرها(4).

ففي قوله تعالى: ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾(5).

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر (أوْ أمن) بإسكان الواو، وقرأ الباقون (أوَ أمِنَ)(6).

(1) البقرة: 119.

(2) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 321/2-322؛ الفارسي الحجة، مصدر سابق : 373/1-374؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق : 112/111؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 262/1؛ الخطيب، معجم القراءات: 183/1-184.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 321/2-322؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 203/1-204؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 538/1؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 356/1.

(4) المرادي، الجنى الداني: 227-229.

(5) الأعراف: 98.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 177/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 253/2-254؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق : 289؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 468/1-469؛ الخطيب، معجم القراءات: 108/3-109.

قال أبو شامة القراءة بالإسكان على أنها حرف أو، أي أفأمنوا هذا أو هذا أي أراد معنى الإباحة والتخيير، وقراءة الجماعة على أنَّها واو العطف دخلت عليه همزة الاستفهام، وهو استفهام بمعنى النفي[1].

قال الفارسي[2]: "حجة من أدخل همزة الاستفهام على حرف العطف؛ أنَّه أشبه بما قبله وبما بعده، ألا ترى قبله (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُونَ)[3]، وبعده (أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ اللّهِ)[4].

قال أبو العباس المعروف بالسمين الحلبي : معنى الاستفهام هنا التوبيخ والتقريع، وإنَّ (أوْ) في القراءة الأولى حرف عطف أفاد معنى التقسيم[5].

وفي قوله تعالى: (إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ)[6].

قرأ عاصم وحمزة والكسائي (أوْ أن يظهر) بالألف قبل الواو، وقرأ الباقون (وأنْ يظهر) بغير ألف[7].

قال أبو شامة : قراءة الجماعة بواو العطف للجمع بينهما، وقراءة عاصم وحمزة بحرف (أوْ) وهو للعطف أيضاً، إلاَّ أنَّه للترديد بين أمرين[8].

قال القيسي قرأ الباقون (وأن) بفتح الواو من غير همزة قبلها، جعلوها واو عطف على المعنى : إني أخاف عليكم هذين الأمرين، وهو الاختيار؛ لأنَّ (فرعون)

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 177/3؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 433/2؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 351/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 309/3.

(2) الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 254/2.

(3) الأعراف: 97.

(4) الأعراف: 99.

(5) السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 309/3.

(6) غافر: 26.

(7) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 142/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 348/3-349؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق : 629-630؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 243/2؛ الخطيب، معجم القراءات: 215/8.

(8) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 142/4؛ الأندلسي المحرر الوجيز : 555/4؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 441/7؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 37/6.

خاف الأمرين جميعاً أن يقعا من موسى –عليه السلام- وقد وقعا، فبدّل الله دينهم بالإيمان وأفسد ملك فرعون(1).

5.1.5 الواو:

وافق أبو شامة مذهب الكوفيين في أنَّ ناصب المضارع بعد واو المعيّة هو الصرف، ومعناه مخالفة ما بعدها لما قبلها، في حين ذهب البصريون إلى أنَّه منصوب بتقدير (أن) المصدرية(2).

ففي قوله تعالى: (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ)(3).

قرأ نافع وابن عامر (ويعلمُ الذين يجادلون في آياتنا)بالرفع، وقرأ الباقون (ويعلمَ الذين) بالنصب(4).

قال أبو شامة(5) الرفع على الاستئناف، والفاعل (الذين).

أمَّا قراءة النصب فأجود ما تحمل عليه ما قاله أبو عبيد، قال: كذلك نقرؤها بالنصب على الصرف، كالتي في آل عمران (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)(6).

---

(1) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 243/2.

(2) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 555/2.

(3) الشورى: 35.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 150/4؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 363/3-364؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 643؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 251/2-252؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 38/5؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 498/7-499؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 83/6-84.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 150/4؛ الخطيب، معجم القراءات: 334/8-335.

(6) آل عمران: 142.

قال أبو شامة: كان العطف يقتضي جزم ويعلم في الاثنين، لو قصد مجــرد العطف، ولكن قصد معنى آخر فتعين له النصب، وهو معنى الاجتمــاع، ومجــرد العطف لا يتعين له هذا المعنى بل يحتمله[1].

وقال: (ويعلم الذين يجادلون) أي يقع إهلاكهم والعلم معاً مقترنين.

ومن ناحية تفسيرية نمثل ذلك كما يلي:

الشكل الأصلي	ما طرأ على الشكل	الشكل الجديد
هــو يعلــمُ الــذين يجادلون.	تدخل عنصر من عناصر التحويــل وهو الحذف.	يعلمُ الذين يجادلون
	المعنى الرفع على القطع والاســتئناف لأن الجزاء والجواب تمَّ قبله	
ويعلمْ الذين يجادلون الواو: واو عطف يعلم: فعل مــضارع مجزوم.	واو العطف تحتمل الافتــراق فــي الوجود، والعطــف علــى الــشرط وجوابه فيصبح المعنى أن يشأ يعلم، وهو عالم بكل شيء، وواو المعيـــة تقتضي معنى الاجتمــاع، أي يقــع إهلاكهم والعلم معاً مقترنين.	ويعلمَ الذين يجادلون. واو المعية. ويعلمَ: فعل مضارع منصوب بالصرف.

وقد أجاد أبو شامة في اختياره للجمع بين معنى القراءتين.

ففي قوله تعالى: (وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللّهُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ)[2].

قرأ ابن عامر (قالوا اتخذ الله) بغير واو، وقرأ الباقون (وقالوا) بالواو[3].

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 150/4.

(2) البقرة: 116.

(3)أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 169/3؛الفارسي، الحجة، مــصدر ســابق : 369/1-370؛ ابــن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق : 110-111؛القيسي، الكشف، مصدر ســابق : 260/1؛ الأندلــسي، المحرر الوجيز: 201/1.

قال أبو شامة [1]: وجه إثبات الواو فائدة العطف، أي عطف جملة على جملة قوله تعالى: (وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا)[2].

وسقوطها للاستئناف، أو الاستغناء عنها.

وقال: قال أبو علي: لأنَّ الجملة ملتبسة بما قبلها[3].

قال القيسي: "وجب عطف آخر الكلام على أوله؛ لأنَّه كله إخبار عن النصارى، وإثبات الواو هو الاختيار لثباتها في أكثر المصاحف، ولأنَّ الكلام عليه، كلُّهُ قصة واحدة، ولإجماع القراء عليه سوى ابن عامر"[4].

6.1.5 (لكنْ) المخففة:

حرف، له قسمان:

الأول: أن تكون مخففَّة من (لكنَّ) الثقيلة ولا عمل لها إذا خُففت.

والثاني: أن تكون حرف عطف، هذا مذهب جمهور النحويين[5].

ومن المواضع التي برز فيها حرف العطف (لكنْ) في كتاب إبراز المعاني.

قوله تعالى: (وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا)[6].

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي (لكنْ)بتخفيف النون و (الشياطينُ) رفعاً، وقرأ باقي السبعة (لكنّ) بتشديد النون، و(الشياطين) نصباً[7].

قال أبو شامة: تشديد لكنَّ ونصب الشياطين، على أنَّه اسم لكنَّ.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 169/3؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 351/1؛ الخطيب، معجم القراءات: 180/1-181.

(2) البقرة: 114.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 169/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 370/1.

(4) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 260/1.

(5) المرادي، الجنى الداني: 586-587.

(6) البقرة: 102.

(7) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق: 313/2؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 351/1؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 108-109؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق: 256/1-257؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 186/1؛ الخطيب، معجم القراءات: 164/1.

قال هو اختيار الفراء :فقال نقلاً عنه : تشديد لكن بعد الواو أوجه من تخفيفها وأفصح، لأنها إذا خففت صارت حرف عطف، والواو حرف عطف، فلزم أن لا تعمل كسائر الحروف[1].

قال ابن زنجلة إنّ (لكنَّ) كلمة تحقيق، و(لكنْ) بالتخفيف كلمة استدراك[2].

قال القيسي (لكن) تكون للاستدراك، مخفّفة ومشددة[3].

ومن ناحية تركيبية فإنَّ التخفيف والتشديد لهجات للعرب تتقارب بتقارب معانيها.

ومن ناحية تفسيرية فإنَّ (لكن) مخففة ومشددة تفيد معنى الاستدراك، وإذا اقترنت بالواو تعطف الجمل على بعضها.

7.1.5 (لمّا) التي بمعنى (إلاَّ):

قال المرادي: (لمّا) التي بمعنى (إلاَّ) ولها موضعان: أحدهما بعد القسم، نحو : نشدتُك بالله لمّا فعلت، و"عزمتُ عليك لمّا ضَربت كاتبك سوطاً".

وثانيهما بعد النفي[4]، نحو قوله تعالى: (إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[5].

قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة (إنْ كلُّ نفسٍ لمَّا) بالتشديد، وقرأ الباقون (لمَا) بالتخفيف[6].

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 313/2؛ الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق :465/1؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق: 319/1.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق: 587.

(3) القيسي، الكشف، مصدر سابق: 256/1.

(4) المرادي، الجنى الداني: 592-593.

(5) الطارق: 4.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 256/3؛ الفارسي، الحجة، مصدر سابق : 113/4؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق : 758؛ القيسي، الكشف، مصدر سابق : 369/2؛ الأندلسي، المحرر الوجيز: 465/5؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 448/8-449.

قال أبو شامة (إن) للنفي، لأنَّ (كُلٌّ) مرفوع بعدها فلم يحتج أن نجعلها المخففة من الثقيلة على قراءة من شدد (لمّا)، ولمَّا بمعنى إلاَّ، ومن خففها فهي لام الابتداء، وما زائدة، وإنْ هي المخففة من الثقيلة ولم تعمل[1].

وقد جاء اختيار المقدسي موافقاً للتقدير عند البصريين في حين قال الكوفيون (إنْ) نافية، واللام بمعنى (إلاَّ) و(ما) زائدة[2].

ومن ناحية تفسيرية فإنَّ (لما) بالتخفيف، تركيب أفاد معنى التأكيد بأنَّ كل نفسٍ مكلفة فعليها حافظ، يحصى أعمالها، ويعدها للجزاء عليها، و (لمّا) بالتشديد بمعنى (إلاَّ) لغة مشهورة في هذيل وغيرها، فليست هناك حروف زائدة، ساقطة في المعنى؛ لأنَّ كل زيادة في المبنى هي زيادة في المعنى.

2.5 الخاتمة

خرجت الدراسة بعدد من النتائج، أهمها:

1. لقد اعتمد أبو شامة اعتماداً كبيراً على الأصول النحوية في توجيه القراءات القرآنية، وهي: السماع والقياس والاستصحاب، ولكن السماع عنده أساس كل حكم.
2. كان أبو شامة بصري النزعة، يرجح قول البصريين ويستحسنه، ولكنَّه لم يكن متعصباً؛ والسبب في ذلك اعتداده بالمعنى في معالجة الظاهرة النحوية وتفسيرها.
3. موقفه من القراءات، فقد نجده في بعض القراءات يقف موقفاً متشدداً يحمد عليه، في حين يظهر له موقف متضاد متعارض مضطرب في حكمه، فنراه يطلق عبارات التضعيف على بعضها.
4. تقديمه للمذهب الشافعي في بعض المسائل الفقهية.
5. اعتمد أبو شامة على آراء الفارسي في توجيه كثير من القراءات.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق : 256/3؛ السمين الحلبي، الدر المصون، مصدر سابق : 506/6؛ الخطيب، معجم القراءات: 377/10-378.

(2) الأنباري، الأنصاف، مصدر سابق: 640/2.

6. يقف من الصناعة النحوية موقف الالتزام والمحافظة لذا نراه يحاكم الظاهرة النحوية أو المسألة وفقاً لما تقتضيه قيود الوظائف النحوية.

7. الكلام على القطع في قوله تعالى : {إلاَّ امرأتك}، من أهم الآراء التي انفرد بالتنبيه إليها في كتاب إبراز المعاني.

8. اعتمد أبو شامة على المعنى في معالجة الظاهرة النحوية وتفسيرها، وهو من أهم ضوابطه في اختيار توجيه أو ترجيحه.

9. جمع المؤلف بين الإسهاب والاستطراد في المسائل التي ثار حولها خلاف، في حين مال للإيجاز والاختصار في غيرها من المسائل.

10. اعتماده في توجيهه على المنهج الوصفي التقريري، أو المنهج الوصفي التفسيري، كما ظهر من خلال هذه الدراسة.

11. إنَّ السبب في تعدد التخريجات حيرة النحاة في تبرير الحركة الإعرابية والتي تُعد في علم اللغة المعاصر حركة اقتضاء مختلفة باختلاف القبائل لا قيمة لها في المعنى إذا أمُن اللبس.

المراجع

ابن أبي ربيعة، عمر، (1980)، **ديوان عمر بن ربيعة** ، حققه: فوزي خليل عطوي، دار صعب، بيروت، لبنان.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد (ت: 833هـ)، (1980)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب، بيروت، لبنان.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد (ت: 833هـ)، (1980)، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، تفضل بقراءته بعد طبعه محمد الشنقيطي وأحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد (ت: 833هـ)، (1998)، **النشر في القراءات العشر**، ط1، قدَّم له الأستاذ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الجزيري، عبد الرحمن بن محمد عوض، (1299-1360هـ)، (1972)، **كتاب الفقه على المذاهب الأربعة** ، ط1، اعتنى بها عبد اللطيف بيتية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الأزدي (ت: 392هـ)، (1985)، **سر صناعة الإعراب**، ط1، تحقيق: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الأزدي (ت: 392هـ)، (1998)، **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، ط1، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الأزدي، (ت: 392هـ)، (1952)، **الخصائص**، ط2، تحقيق: محمد علي النجار، مكتبة العلمية، القاهرة، مصر.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة (ت: 410)، (2001)، **حجة القراءات**، ط5، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن عامر، ربيعة (ت 89هـ)، (2002)، **ديوان مسكين الدارمي** ، ط1، تحقيق : كارين صادر، دار صادر، بيروت، لبنان.

ابن غلبون، ظاهر بن عبد المنعم أبو الحسن (ت: 399هـ)، (2001)، **التذكرة في القراءات**، ط1، حققه سعيد صالح زعيمة، دار ابن خلدون، الإسكندرية، مصر.

ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل القريشي الدمشقي (ت: 774هـ)، (1993)، **البداية والنهاية**، حققه: مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل القريشي الدمشقي (ت: 774هـ)، (2003)،**مختصر ابن كثير** ، ط1، نقحه محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة الصفا، بيروت، لبنان.

ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي، (1982)، **كتاب الرد على النحاة**، ط3، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (630-711هـ)، (1999)، **لسان العرب**، ط3 اعتنى بها : أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق الضيدي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي النحوي (ت: 643هـ)، (د.ت)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

أبو سلمى، كعب بن زهير بن ربيعة : (ت: 645م)، (1987)، **ديوان كعب بن زهير**، ط1، حققه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن عثمان ، المقدسي (ت: 665هـ)، (1974)، **الذيل على الروضتين** ، ط2، تحقيق: زكريا عميرات، دار الجيل، بيروت، لبنان.

أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن عثمان ، المقدسي (ت: 665هـ)، (1993)، **إبراز المعاني من حرز الأماني** ، تحقيق: محمود عبد الخالق جادو، مطابق الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

الأتابكي، ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف (ت: 874هـ)، (1963)، **النجوم الزاهرة**، د.ط، دار الكتب، القاهرة، مصر.

الأخطل، غياث بن غوث بن الصلت أبو مالك الثعلبي النصراني (ت: 710م)، (د.ت)، **ديوان الأخطل**، شرح مجيد طراد، دار الجيل، بيروت، لبنان.

الأعشى، ميمون بن قيس،**ديوان الأعشى الكبير** ، (د.ت)، شرح وتعليق : محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، مصر.

الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي (513-557هـ)، (1993)**الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت: 745هـ)، (2001)، **تفسير البحر المحيط** تحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية (ت: 546هـ)، (2001)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، ط1، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الأنصاري، ابن هشام النحوي المصري عبد الله جمال الدين، (ت: 761هـ)، (1999)، **شذور الذهب**، دط، شرح وتعليق : محمد فرهود، ومحمد حقاجي، وعبد العزيز شرف، دار الكتاب المصرية، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، (1989)، **خزانة الأدب**، ط3، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (209-279)، (1907)، **الجامع المختصر من السنن عن الرسول r** ، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، مؤسسة المؤتمن للتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

تقي الدين، ابن قاضي شهبة الدمشقي، أبو بكر أحمد بـــن محمـــد (ت: 851هـــــ)، (1987)، **طبقات الشافعية** اعتنى بتصحيحه عبد العليم خـــان، دار النـــدوة، بيروت، لبنان.

التيمي، أبو عبيدة، محمد بن المثنى (ت: 210هــ)، (د.ت)، **مجاز القـــرآن** ، علـــق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

التيمي، أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي (ت: 324هــ)، (د.ت)، **كتاب الـــسبعة في القراءات**، ط3، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف بالإسكندرية، مصر.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمـــد النحـــوي (ت: 471 أو 474هــ)، (1992)، **كتاب دلائل الإعجاز** ، ط3، علق عليه محمـــود محمـــد شاكر، مطبعة المدني، جدة، المملكة العربية السعودية.

حسان، تمام، (1998)، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ط3، عالم الكتب، القـــاهرة، مصر.

حسان، تمام، (د.ت)، **اللغة بين المعيارية والوصفية** ، دار الثقافة، الدار البيـــضاء، القاهرة، مصر.

حسن، جمال، (د.ت)، اختصاصي في الطب النفسي، جنـــون العظمـــة والهـــذيان الزوري، متوفر عبر الموقع: **.www.hakeem.sy.org**

حمودة، طاهر سليمان، (1999)، **ظاهرة الحذف فـــي الـــدرس اللغـــوي** ، الـــدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الحموز، محمد عواد، (2002)، **الرشيد في النحو العربي** ، ط1، دار صفاء للنـــشر والتوزيع، عمان، الأردن.

حميدة، مـــصطفى، (1999)، **أساليب العطف في القرآن الكـــريم** ، ط1، الـــشركة المصرية للنشر، لونجمان، القاهرة، مصر.

الحنبلي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمـــد (ت: 597هـــــ)، (2000)، **صحيح البخاري مع كشف المشكل** ، ط1، حققه مصطفى الـــذهبي، دار الحديث، القاهرة، مصر.

الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت: 1089هـ)، (د.ت)، **شذرات الذهب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الخطيب، عبد اللطيف، (2002)، **معجم القراءات**، ط1، دار سعد الدين، دمشق، سوريا.

الخلفات، إبراهيم صالح، (2002)، **الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة**، ط1، دون ناشر.

خلوصي، إحسان، (1994)، **أعلام الفكر في دمشق**، ط1، دار العرب، دمشق، سوريا.

الخليل، عبد القادر مرعي، (1995)، **أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي دراسة تطبيقية في ديوان الشابي**، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، عمان، الأردن.

الخولي، محمد علي، (1981)، **قواعد تحويلية للغة العربية**، ط1، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الداوودي، شمس الدين محمد بن علي (ت: 645هـ)، (د.ت)، **طبقات المفسرين**، ط1، راجع النسخة لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت: 117هـ)، (1987)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الذبياني، أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب، (د.ت)، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، لبنان.

الذبياني، معقل بن ضرار بن ضباب، (د.ت)، **ديوان الشماخ بن ضرار**، حققه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين (ت: 748هـ)، (1985)، **العبر في خبر من غبر**، ط1، حققه: أبو هاجر محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين (ت: 748هـ)، (1997)، **معرفة القراء الكبار**، ط1، تحقيق: أبو عبد الله محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين (ت: 748هـ)، (د.ت)، **تذكرة الحفاظ**، ط15، صحح تحت إعانة وزارة المعارف للحكومة الهندية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ذي الرُّمَّة، غيلان بن عقبة العدوي (ت: 117هـ)، (1993)، **شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي**، ط3، حققه عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السدي (ت: 340هـ)، (1988)، **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الزركشي، بدر الدين محـ مد بن عبد الله (ت: 794هـ)، (د.ت)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

الزركلي، خير الدين (ت: 396هـ)، (1995)، **الأعلام**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر الخوارزمي (467-538هـ)، (د.ت)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الفكر، بيروت، لبنان.

السامرائي، فاضل صالح، (2000)، **معاني النحو**، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن.

السخاوي، أبو الحسن علم الدين علي بن محمد (ت: 643هـ)، (2003)، **فتح الوصيد في شرح القصيد**، ط1، تحقيق: أحمد عدنان الزعبي، مكتبة دار البيان، الكويت.

السمين الحلبي، أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم (ت: 756هـ)، (1994)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ط1، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)، (1991)، **الكتاب**، ط1، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (1976)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ط1، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (1979)، **بغية الوعاة** ، ط2، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (1994)، **طبقات الحفاظ**، ط2، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة هبة، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (1997)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت: 204هـ)، (1975)، **أحكام القرآن** ، ط1، دار الكتب العلمية.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت: 204هـ)، (د.ت)، **مختصر كتاب الأم** ، تحقيق: حسين عبد الحميد نيل، دار الأرقم، بيروت، لبنان.

شرف الدين، محمود عبد السلام، (1986)، **الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دراسة تفسيرية**، ط1، دار مرجان، القاهرة، مصر.

الصفاقسي، علي النوري بن محمد (ت: 1118هـ)، (2004)، **غيث النفع في القراءات السبع**، ط1، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت: 764هـ)، (2000)، **الوافي بالوفيات** ، ط1، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

عابدين، عبد ا لمجيد، (1951)**المدخل إلى علم اللغة المعاصر** ، دار المعارف، القاهرة، مصر.

العامري، لبيد بن ربيعة، (د.ت)، **ديوان لبيد بن ربيعة**، دار صادر، بيروت، لبنان.

عبابنه، يحيى، (1989)، **منهج أبي حيان في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره البحر المحيط** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

عبابنه، يحيى، (1993)، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب، **أبحاث اليرموك**، سلسلة الآداب واللغويات، مجلد 11، العدد1، اربد، الأردن، ص ص 25-40.

عبابنه، يحيى، (2005)**علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات** ، دار الكتب، إربد، الأردن.

عبد التواب، رمضان، (د.ت)**المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي** ، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

العبسي، عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية، (2001)**ديوان عنترة بن شداد** ، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، لبنان.

العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن حجر (ت: 852هـ)، (1999)، **تقريب التهذيب**، ط1، بعناية عال مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

العقيلي، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت: 769)، (1991)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار الفكر، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1987)، **التبيان في إعراب القرآن**، ط2، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1995)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ط1، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت، دار الفكر، دمشق، سوريا.

عمايرة، خليل أحمد، (1980)**دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر**، أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

عمايرة، خليل أحمد، (1984)**في نحو اللغة وتراكيبها** ، ط1، عالم المعرفة، جدة، المملكة العربية السعودية.

عيد، محمد، (1978)، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

الغلاييني، مصطفى، (2000)، **جامع الدروس العربية**، ط38، تحقيق : محمد النادري، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد عبد الغفار (ت: 377هـ)، (2001)، **الحجة للقراء السبعة**، ط1، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: 207هـ)، (د.ت)، **معاني القرآن**، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي، (1997)، **ديوان الفرزدق**، ط1، شرح علي مهدي زيتوت، دار الجيل، بيروت، لبنان.

القرطبي، أبو عبد الله بن أحمد الأنصاري (ت: 671)، (2003)، **الجامع لأحكام القرآن**، ط1، اعتنى به وصححه هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية.

القسطلاني، أبو العباس أحمد بن محمد (ت: 923هـ)، (1972)، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تحقيق عامر السيد وعبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر.

القسطلاني، أبو العباس أحمد بن محمد (ت: 923هـ)، (1995)، **مختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي**، ط1، تحقيق: محمد حسن عقيل، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، المملكة العربية السعودية.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، (1979)، **الإبانة عن معاني القراءات**، ط1، حققه محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، (1984)، **إعراب مشكل القرآن**، ط2، تحقيق حاتم صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: 437هــ)، (1997)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللـ ها وحججها**، ط5، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت: 1094هــ)، (1998)، **الكليــات معجم المصطلحات والفروق اللغوية** ، ط2، أعده للطبع ووضـــع فهارســه، عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ليونز، جون، (1985)،**نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمـــة : حلمـــي خليـــل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 285هــ)، (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

المتلمس، جرير بن عبد المسيح، (1997)، **ديوان شعر رواية الأثرم وأبي عبيد عن الأصمعي**، ط2، حققه: حسن كامل الصيرفي، القاهرة، مصر.

المرادي، الحسن بن قاسم (ت: 749)، (1983)،**الجنى الداني في حروف المعاني** ، ط2، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضـــل، دار الآفـــاق الجديـــدة، بيروت، لبنان.

المهدوي، أبو العباس أحمد بـ ن عمار (ت: 440هــ)، (1995)، **شرح الهداية**، ط1، تحقيق حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 338هــ)، (1988)، **إعــراب القرآن**، ط3، تحقيق: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربيـــة، القـــاهرة، مصر.

النشار، أبو حفص عمر بن قاسم بن محمد الأنصاري، (2001)، **المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر** ، ط1، تحقيق: أحمد محمود الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي اليمني (ت: 768هــ)، (1997)، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

يعقوب، إميل بديع، (1996)، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربيـــة** ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

اليونيني، قطب الدين موسى بن محمد، (1955)، **ذيل مرآة الزمـــان** ، ط1، دائــرة المعارف، الهند.

الملحق (أ)

ملحق بأبيات قصيدة الشاطبية

مرتب حسب المسائل التي تمت مناقشتها في داخل الرسالة

ملحق بأبيات قصيدة الشاطبية

مرتب حسب المسائل التي تمت مناقشتها في داخل الرسالة

الفصل الثاني

بِخُلْفٍ مَضَى فِي الرُّوْمِ لا يَخْرُجُوْنَ فِي	رِضًا وَلِبَاسُ الرَّفْعِ فِي حَـــقٍّ نَهْـشَلا
وَيَنْفَعُ كُوفِيٍّ وَفِــي الطَّــوْلِ حِـصْنُهُ	وَرَحْمَـــةً ارْفَـــعْ فَـــائِزاً وَمُحَـــصِّلا
وَمَا نَــوَّنَ الْبَــزِّي سَــحَابٌ وَرَفْعُهُــمْ	لَـــدَى ظُلُمَـــاتٍ جَـــرَّ دَارٍ وَأَوْصَـــلا
وَخَالِــصَةٌ أَصـْــلٌ وَلا يَعْلَمُــوْنَ قُـــلْ	لِـــشُعْبَةَ فِـــي الثَّـــانِي وَيُفْــتَـ حُ شَــمْلَلا
وَغَيْرُ صِحَابٍ فِي الشَّرِيْعَةِ ثُــمَّ وَلْـــــ	ـــــيُوْفُّو فَحرِّكْـــهُ لِـــشُعْبَةَ أَثْقَـــلا
عَشِيْرَاتُكُمْ بِــالجَمْعِ صِــدْقٌ وَنَوِّنُــوا	عُزَيْرُ رِضًا نَــصٍّ وَبِالكَــسْرِ وُكِّــلَ
وَمَا عَمِلَتْـــهُ يَحْــذِفُ الْهَـــاءَ صُــحْبَةٌ	وَوَالقَمَـــرَ ارْفَعْـــهُ سَـــمَا وَلَقَــدْ حَـــلا
وَقَصْرُ قِيَاماً عَمَّ يَــصْلَوْنَ ضُـــمَّ كَـــمْ	صَـــفَا نَـــافِعٌ بِـــالرَّفْعِ وَاحِــدَةٌ جَـــلا
وَفِي حَسَنَهْ حِرْمِــيٌّ رَفْـــعٍ وَضَــمُّهُمْ	تَـــسَوَّى نَمَـــا حَقّـــاً وَعَـــمَّ مُـــثَقَّلا
وَفِتْنَـــتُهُمْ بِـــالرَّفْعِ عَـــنْ دِيْـــنِ كَامِــ لٍ	وَبَا رَبِّنَـــا بِالنَّـــصْبِ شَـــرَّفَ وُصَّـــلا
وَعَاقِبَـــةُ الثَّـــانِي سَـــمَا وَبِنُوْنِـــهِ	يُذِيْقَ زَكَـــا لِلْعَـــالَمِيْنَ اكْــسِرُ وَاعُـــلا
وَأَنْ لَعْنَـــةُ التَّخْفِيْــفِ وَالرَّفْــعُ نَــصُّهُ	سَمَا مَا خَلا البْزّي وَفِي النَّوْرِ أُوْصِـــلا
وَتَوْكَّرُ الْكُــلُّ خَــفَّ عَلَـــى شَـــذًا	وَأَنَّ اكْسِرُوا شَـــرْعاً وَبِـــالخِفِّ كُمِّـــلا
وَهَـــذَيْنِ فِـــي هَـــذَانِ حَـــجَّ وَثِقْلُـــهُ	دَنَا فَاجْمَعُوا صِلْ وافْتَحِ المِــيْمَ حُـــوَّلا

مَـــــوَدَّةً المَرْفُـــــوْعُ حَـــــقٌّ رُوَاتِـــــهِ   وَنَوِّنْهُ وَانْصِبْ بَيْـــنَكُمْ عَـــمَّ صَـــنْدَلا

وَنُكْرٍ دَنَا وَالعَـــيْنَ فَـــارْفَعْ وَعَطْفَهَـــا   رِضًا وَالجُرُوْحَ ارْفَعْ رِضَى نَفَرٍ مَـــلا

وَبِـــالرَّفْعِ نَوِّنْـــهُ فَـــلا رَفَـــثٌ وَلا   فُـــسُوْقٌ وَلا حَقًّـــا وَزَانَ مُحَمَّـــلا

وَيَعْزُبُ كَسْرُ الضَّمِّ مَـــعْ سَـــبَإٍ رَسَـــا   وَأَصْـــغَرَ فَارْفَعْـــهُ وَأَكْبَـــرَ فَيْـــصَلا

وَآتَاكُمُ فَاقْصُرْ حَفِيْظاً وَقُلْ هُـــوَ الْـــ   ــغَنِيُّ هُوَ احْذِفْ عَمَّ وَصْلاً مُوَصَّـــلا

وَيُغْشِي سَمَا خِفًّا وَفِي ضَـــمِّهِ افْتَحُـــوا   وَفِي الكَسْرِ حَقًّا وَالنُّعَاسَ ارْفَعُـــوا وِلا

وَآدَمَ فَـــــارْفَعْ نَاصِـــــباً كَلِمَاتِـــــهِ   بِكَـــسْرٍ وَلِلْمَكِّـــيِّ عَكْـــسٌ تَحَـــوَّلا

وَفِي النُّوْنِ أَنِّـــثْ وَالجِبَـــالَ بِـــرَفْعِهِمْ   وَيَوْمَ يَقُـــوْلُ النُّـــوْنُ حَمْـــزَةُ فَـــضَّلا

وَفِي نُرِيَ الفَتْحَـــانِ مَـــعْ أَلِـــفٍ وَيَـــا   ئِـــهِ وَثَـــلاثٌ رَفْعُهَـــا بَعْـــدُ شُـــكِّلا

وَسَكِّنَ بَيْنَ الكَسْرِ وَالقَـــصْرِ صُـــحْبَةٌ   وَحِرْمٌ وَنُنْجِى احْذِفْ وَثَقِّلْ كَذِي صِـــلا

وَفُزِّعَ فَـــتْحُ الـــضَّمِّ وَالكَـــسْرِ كَامِـــلٌ   وَمَنْ أَذِنَ اضْمُمْ حُلْوَ شَـــرْعٍ تَسَلْـــسَلا

وَذَكِّـــرْ فَنَـــادَاهُ وَأَضْـــجَعْهُ شَـــاهِداً   وَمِنْ بَعْـــدُ أَنَّ اللهَ يُكْـــسِرُ فِـــي كِـــلا

وَيَرْفَـــعُ بَعْـــدُ الجَـــرَّ يَـــشْهَدُ شَـــائِعٌ   وَغَيْرُ أَوِلى بِالنَّـــصْبِ صَـــاحِبُهُ كَـــلا

وَفِي التَّاءِ يَاءٌ شَـــاعَ وَالـــرِّيْحَ وَحِّـــدَا   وَفِي الكَهْفِ مَعْهَا وَالـــشَّرِيْعَةِ وَصَّـــلا

وَبِالْيَا وَفَتْحُ العَيْنِ رَفْعُ العَذَابِ حِـــصْـــ   ــنٌ وَتَعْمَلْ نُؤْتِ بِالْيَاءِ شَـــمْلَلا

الفصل الثالث

وَصَادُ كَزَايٍ قَامَ بِالخُلْفِ ضَبْعُهُ   وكَذَّبَ يَرْوِيْهِ هِشَامٌ مُثَقَّلا
وَمَعَ فَاطِرَ انْصِبْ لُؤْلُؤاً نَظْمُ إِلْفَةٍ   وَرَفْعَ سَوَاءً غَيْرُ حَفْصٍ تَنَخَّلا
وَحَقُّ لِوَا بَاعِدْ بِقَصْرٍ مُشَدَّدًا   وَصَدَّقَ لِلْكُوْفِيِّ جَاءَ مُثَقَّلا
وَضُمَّ وَحَرِّكْ تَعْلَمُوْنَ الكِتَابَ مَعْ   مُشَدَّدَةٍ مِنْ بَعْدُ بِالكَسْرِ ذُلِّلا
بِمَا قُتِلُوا التَّشْدِيْدُ لَبَّى وَبَعْدَهُ   وَفِي الحَجِّ لِلْشَّامِي وَالآخِرُ كَمَّلا
دَرَاكِ وَقَدْ قَالا فِي الأَنْعَامِ قَتَّلُوا   وَبِالخُلْفِ غَيْباً يَحْسَبَنَّ لَهُ وَلا
وَفِي العَيْنِ فَامْدُدْ مُقْسِطاً فَجَزَاءُ نَوْ   ونُوا مِثْلُ مَا فِي خَفْضِهُ الرَّفْعُ ثُمَّلا
فَسُحْقاً سُكُوناً ضُمَّ مَعْ غَيْبِ يَعْلَمُو   نَنْ رُضْ مَعِي بِاليَا وَأَهْلَكَنِي انْجَلا
صِحَابٌ وَغَيْرُ الحَفْصِ خَامِسَةُ الأَخِيْـ   ـر أَنْ غَضِبَ التَّخْفِيْفُ وَالكَسْرُ أُدْخِلا
وَنَزَّاعَةً فَارْفَعْ سِوَى حَفْصِهِمْ وَقُلْ   شَهَادَاتِهِمْ بِالجَمْعِ حَفْصٌ تَقَبَّلا
بِزِيْنَةِ نَنْوِّ فِي نَدٍ وَالكَوَاكِبِ انْـ   ـصِبُوا صَفْوَةً يَسَّمَّعُوْنَ شَذاً عَلا
وَبِالضَّمِّ وَالتَّخْفِيْفِ وَالكَسْرِ حَفْصُهُمْ   وَفِي رَفْعِ قَوْلُ الْحَقِّ نَصْبُ نَدٍ كَلا
وَفَالحَقُّ فِي نَصْرٍ وَخُذْ يَاءَ لِيَ مَعاً   وَإِنِّي وَبَعْدِي مَسَّنِى لَعْنَتِي إِلَى
وَمِيْثَاقُكُمْ عَنْهُ وَكُلٌّ كَفَى وَأَنْـ   ـظِرُوْنَا بِقَطْعٍ وَاكْسِرِ الضَّمَّ فَيْصَلا
وَتَنْزِيْلُ نَصْبُ الرَّفْعِ كَهْفُ صِحَابِهِ   وَخَفِّفْ فَعَزَّزْنَا لِشُعْبَةَ مُحْمِلا

يُسَيِّرُكُمْ قُلْ فِيْهِ يَنْشُرُكُمْ كَفَى مَتَاعَ سِوَى حَفْصٍ بِرَفْعٍ تَحَمَّلا

مَعَ الحَجِّ ضَمُّوا مَدْخَلاً خُصَّهُ وَسَلْ فَسَلْ حَرِّكُوا بِالنَّقْلِ رَاشِدُهُ دَلا

وَلَكِنْ خَطَايَا حَجَّ فِيْهَا وَنُوْحِهَا وَمَعْذِرَةً رَفْعٌ سِوَى حَفْصِهِمْ تَلا

وَسَكِّنْ مَعاً شَنْئَانُ صَحَّا كِلاهُمَا وَفِيْ كَسْرِ أَنْ صَدُّوكُمُ حَامِدٌ دَلا

وَمِنَ تَحْتِهَا اكْسِرْ وَاخْفِضْ الدَّهْرَ عَنْ شَذًا وَخَفَّ تَسَاقَطْ فَاصِلاً فَتُحُمِّلا

وَبَيْنَكُمُ ارْفَعْ فِي صَفَا نَفَرٍ وَجَا عِلُ اقْصُرْ وَفَتْحُ الكَسْرِ وَالرَّفْعِ ثُمِّلا

وَيَوْمَ بِرَفْعٍ خُذْ وَإِنِّي ثَلاثُهَا وَلِيَ وَيَدْيِ أُمِّي مُضَافَاتُهَا الْعُلا

وَيَوْمِئِذٍ مَعْ سَالَ فَافْتَحْ أَتَى رِضًا وَفِي النَّمْلِ حِصْنٌ قَبْلَهُ النُّوْنُ ثُمِّلا

أَلا يَسْجُدُوا رَاوٍ وَقِفْ مُبْتَلًى أَلا وَيَا وَاسْجُدُوا وَابْدَأْهُ بِالضَّمِّ مُوْصِلا

وَخَاطِبَ يَرْحَمْنَا وَيَغْفِرْ لَنَا شَذاً وَبَا رَبَّنَا رَفْعٌ لِغَيْرِهِمَا انْجَلا

وَفِتْنَتُهُمْ بِالرَّفْعِ عَنْ دِيْنٍ كَامِلٍ وَبَا رَبَّنَا بِالنَّصْبِ شَرَّفَ وُصَّلا

وَلامَسْتُمُ اقْصُرْ تَحْتَهَا وَبِهَا شَفَا وَرَفْعُ قَلِيْلٌ مِنْهُمُ النَّصْبَ كُلِّلا

وَفَاسْرِ أَنِ اسْرِ الْوَصْلُ أَصْلٌ دَنَا وَهَا هُنَا حَقُّ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ارْفَعْ وَأُبْدِلا

وَيَرْفَعُ بَعْدُ الْجَرَّ يَشْهَدُ شَائِعٌ وَغَيْرُ أُوْلِى بِالنَّصْبِ صَاحِبُهُ كَلا

وَيُغْشِي بِهَا وَالرَّعْدُ ثَقَّلَ صُحْبَةٌ وَوَالشَّمْسُ مَعْ عَطْفِ الثَّلاثَةِ كَمَّلا

وَفِي الهَمْزِ يَاءٌ عَنْهُمُو وَصِحَابُهُمْ جَزَاءُ فَنَوِّنْ وَانْصِبِ الرَّفْعَ وَاقْبَلا

وَإِسْـــكَانُ قِطْعــــاً دُوْنَ رَيْـــبٍ وُرُوُدُهُ   وَفِي بَاءِ تَبْلُـوا التَّـــاءُ شَـــاعَ تَنَــزُّلا

وَحَـــذْفُكَ لِلتَّنْـــوِيْنِ مِـــنْ مَائَـــةٍ شَـــفَا   وَتُشْرِكْ خِطَابٌ وَهُوَ بِـــالجَزْمِ كُمِّـــلا

وَنَكْتَلْ بِيَـــا شَـــافٍ وَحَيْـــثُ يَـــشَاءُ نُـــو   نُ دَارٍ وَحِفْظاً حَافِظـــاً شَـــاعَ عُقَّـــلا

الفصل الرابع

وَبِالزُّبُرِ الشَّامِي كَـ ذَا رَسْمُهُمْ وَبِالـ   ـكِتَابِ هِشَامٌ وَاكْشِفِ الرَّسْمَ مُجْمِلا

وَرَامِن إِلَهٍ غَيْرُهُ خَفْضُ رَفْعِهِ   بِكُلٍّ رَسَا وَالْخَفُّ أَبْلِغُكُمْ حَلا

وَمَعَ الْعَظْمِ وَاضْمُمْ وَاكْسِرْ الضَّمَّ حَقُّهُ   بِتَتْبُتُ وَالمَفْتُوحُ سَيْنَاءَ ذُ لِّلا

مَعَ (القَصْرِ شَدِّدْ يَاءَ قَاسِيَةً شَفَا   وَأَرْجُلِكُمْ بِالنَّصْبِ عَمَّ رِضًا عَلا)

وَزَرْعٌ نَخِيْلٌ غَيْرَ صِنْوَانٍ أَوَّلا   لَدَى خَفْضِهَا رَفْعٌ عَلَى حَقُّهُ طُلا

وَلِلْكُتُبِ اجْمَعْ عَنْ شَذًا وَمُضَافُهَا   مَعِي مَسَّنِي إِنِّي عِبَادِيَ مُجْتَلا

وَفِدْيَةُ نَوِّنْ وَارْفَعِ الخَفْضَ بَعْدُ فِي   طَعَامٍ لَدَى غُصْنٍ دَنَا وَتَذَلَّلا

فَأَطَّلِعَ ارْفَعْ غَيْرَ حَفْصٍ وَقَلْبِ نَوْ   وِنُوًا مِنْ حَمِيْدٍ أَدْخِلُوا نَفَرٌ صِلا

وَمُوْهِنُ بِالتَّخْفِيْفِ ذَاعَ وَفِيْهِ لَمْ   يُنَوِّنْ لِحَفْصٍ كَيْدَ بِالخَفْضِ عَوَّلا

وَعَنْهُمْ بِنَصْبِ اللَّيْلِ وَاكْسِرْ بِمُسْتَقَرْ   رُ الْقَافَ حَقّاً خَرَّقُوا ثِقْلُهُ انْجَلا

وَقُلْ كَاشِفَاتٌ مُمْسِكَاتٌ مُنَوِّناً   وَرَحْمَتِهِ مَعْ ضُرِّهِ النَّصْبُ حُمِّلا

نَمَا نَفَرٌّ بِالضَّمِّ وَالفَتْحِ يَرْجِعُو   نَ سِحْرَانِ ثِقْ فِي سَاحِرَانِ فَتُقُبَلا

نُجَازِي بِيَاءٍ وَافْتَحِ الزَّايَ وَالكَفُوْرَ   رَفْعٌ سَمَا كَمْ صَابَ أُكْلٍ أَضِفْ حُلا

وَزَيِّنَ فِي ضَمٍّ وَكَسْرٍ وَرَفْعُ قَتْلَ   أَوْلادِهُمْ بِالنَّصْبِ شَامِيُّهُمْ تَلا

وَيُخْفَضُ عَنْهُ الرَّفْعُ فِي شُرَكَاؤُهُمْ   وَفِي مُصْحَفِ الشَّامِيين بِاليَاءِ مُيِّلا

وَمَفْعُوْلُـهُ بَـيْنَ المُـضَافَيْن فَاصِـلٌ   وَلَمْ يُلْفَ غَيْرُ الظَّرْفِ فِي الشِّعْرِ فَيْصَلا

صَـحِيحاً بِخُلْـفٍ نَفْـرُغُ الْيَـاءُ شَـائِعٌ   شُـوَاظٌ بِكَـسْرِ الـضَّمِّ مَكِّـيُّهُمْ جَـلا

وَرَفْعَ نُحَـاسٌ جَـرَّ حَـقٌّ وَكَـسْرَ مِـيْمِ   يَطْمِثُ فِي الأُوْلَى ضُمَّ تُهْـدَى وَتُقْـبَلا

وَفِيْ قِيْلَهُ اكْسِرُوْا كَسْرَ الضَّمَّ بَعْـدُ فِـي   نَصِيْرٍ وَخَاطِبْ تَعْلَمُـوْنَ كَمَـا انْجَـلا

مُعَلِيْقَـالُوا الـوَاوَ الأُوْلَـى سُـقُوْطَهَا   وَكُنْ فَيَكُوْنُ النَّصْبُ فِـي الرَّفْـعِ كُفِّـلا

وَفِي آلِ عِمْـرَانٍ فِـيْ الأُوْلَـى وَمَـرْيَمٍ   وَفِي الطَّوْلِ عَنْهُ وَهُـوَ بِـاللَّفْظِ أُعْمِـلا

فَأَطَّلِع ارْفَعْ غَيْـرَ حَفْـصٍ وَقَلْـبِ نَـوْ   ونُوراً مِحَمِيْـدٍ أَدْخِلُـوا نَفَـرٌ صِـلا

نَمَـا لِثَمَـوْدٍ نَوِّنُـوا وَاخْفِـضُوا رِضَـاً   وَيَعْقُوْبُ نَصْبُ الرَّفْعِ عَنْ فَاضِـلٍ كَـلا

وَكُـوفِيُّهُم تَـسَاءَلُوْنَ مُخَفِّفـاً   وَحَمْـزَةُ وَالأَرْحَـامُ بِـالخَفْضِ جَمَّـلا

وَفِيْ الخَفْضِ فِي اللهِ الَّذِي الرَّفْعُ عَمَّ خَـا   لِقُ امْدُدْهُ وَاكْسِرْ وارْفَعِ الْقَـافَ شُلْـشُلا

وَظَـا بِـضَنَيْنٍ حَـقٌّ رَاوٍ وَخَـفٌّ فِـي   فَعَـدَّ لَـكَ الكُـوْفِي وَحَقُّـكَ يَـوْمُ لا

وَلَمْ يَقْتُرُوا اضْمُمْ عَمَّ وَالكَسْرَ ضُـمَّ ثِـقْ   يُضَاعَفْ وَيَخْلُدْ رَفْعُ جَزْمٍكَـذِي صِـلا

وَفِي رَفْـعِ بَـا رَبُّ الـسَّمَوَاتِ خَفْـضُهُ   ذُلُـوْلٌ فِـي الـرَّحْمَنِ نَامِيْـهِ كَمَّـلا

وَفِـي لَتَـزُوْلَ الفَـتْحُ وَارْفَعْـهُ رَاشِـداً   وَمَا كَانَ لِيَ إِنِّـي عِبَـادِيَ خُـذْ مُـلا

وَمَـا كُـرِّرَ اسْـتِفْهَامُهُ نَحْـوَ آئِـذَا   أَئِنَّـا فَـذُ واسْـتِفْهَامٍ الكُـلُّ أَوَّلا

وَقَصْرُ وَلا هَادٍ بِخُلْفٍ زَكَـا وَفِـي الـ   ـقِيَامَةِ لا الأُوْلَـى وَبِالحَـالِ أُوِّلا

شِـــهَابٍ بِنُـــوْنٍ ثِـــقْ وَقُـــلْ يَـــأْتِيَنَّنِي   دَنَا مَكُثَ افْـتَحْ ضَـمَّةَ الكَـافِ نَـوْفَلا

وَقُـــلْ كُلَّـــهُ للهِ بِـــالرَّفْعِ حَامِـــداً   بِمَـا يَعْمَلُـوْنَ الْغَيْـبُ شَـايَعَ دُخْلُـلا

وَمَحْفُوْظٌ اخْفِضْ رَفْعَهُ خُصَّ وَهُوَ فِي الـ   ـــمَجِيْدِ شَـفَا وَالْخِـفُّ قَـدَّرَ رُتِّـلا

وَعَالِمِ قُـلْ عَـلاَّمِ شَـاعَ وَرَفْـعُ خَفْـ   ـضِهِ عَمَّ مِـنْ رِجْـزٍ أَلِـيْمٍ مَعـاً وَلا

وَذَكِّرْكُـنْ شَـافٍ وَفِـي الْحَـقِّ جَـرُّهُ   عَلَـى رَفْعِـهِ حَبْـرٌ سَـعِيْدٌ تَـأَوَّلا

وَلَلدَّارُ حَذْفُ اللاَّمِ الأُخْرَى ابْـنُ عَـامِرٍ   وَالآخِـرَةُ المَرْفُـوْعُ بِـالخَفْضِ وُكِّـلا

الفصل الخامس

وَإِسْكَانُ وَلْ فَاكْسِرْ كَمَا حَجَّ جَانَدًى   وَرَبِّىبَلِعِي أَرْضِيَ الْيَا بِهَا انْجَلا

وَحَرِّكْ وَسَكِّنْ كَافِياً وَاكْسِرَ أَنَّهَا   حِمَى صَوْبِهِ بِالْخُلْفِ دُرَّ وَأَوْبَلا

وَحَذْفُكَ لِلتَّنْوِيْنِ مِنْ مَائَةٍ شَفَا   وَتُشْرِكْ خِطَابٌ وَهُوَ بِالجَزْمِ كُمِّلا

وَبِالقَصْرِ لِلْمَكِّيِّوَاجْزِمْ فَلا يَخَفْ   وَأَنَّكَ لا فِي كَسْرِهِ صَفْوَةُ الْعُلا

وَنُسْأَلُ ضَمُّوا التَّاءَ وَاللاَّمَ حَرَّكُوا   بِرَفْعٍ خُلُوداً وَهُوَ مِنْ بَعْدِ نَفْيَ لا

أَلا وَعَلا الحِرْمِيُّ إِنَّ لَنَا هُنَا   وَأَوْأَمِنَ الإِسْكَانُ حِرْمِيُّهُ كَلا

وَيَدْعُوْنَ خَاطِبْ إِذْ لَوَى هَاءٌ مِنْهُمُ   بِكَافٍ كَفَى أَوْ أَنْ زِدِ الهَمْزَ ثُمَّلا

وَيُوْحَى بِفَتْحِ الحَاءِ دَانَ وَيَفْعَلُو   نَ غَيْرُ صِحَابٍ يَعْلَمَ ارْفَعْ كَمَا اعْتَلا

عَلِيْمٌ وَقَالُوا الوَاوَ الأُوْلَى سُقُوْطُهَا   وَكُفِيَكُوْنُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفِّلا

وَلَكِنْ خَفِيْفٌ وَالشَّيَاطِيْنُ رَفْعُهُ   كَمَا شَرَطُوا وَالعَكْسُ نَحْوٌ سَمَا العُلا

وَفِيْهَا وَفِي يـٰسِن وَالطَّارِقِ الْعُلا   يُشَدِّدُ لَمَّا كَامِلٌ نَصَّ فَاعْتَلا

السيرة الذاتية

الاسم: نوزت أحمد كريشان.

الكلية: الآداب.

التخصص: اللغة العربية.

السنة: 2008.

العنوان البريدي: معان، المملكة الأردنية الهاشمية.

الهاتف النقال: 00962777912191